

تصنيف اسماء

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م
جميع حقوق الطبع محفوظة



دار الأهرية

الكويت - مدينة سعد العبدالله - مقابل الدائري السادس - ق ٣م ٢٨
Website: www.adahriah.com
E-mail: adahriah@yahoo.com
(+965) 99627333 - (+965) 51155398 - (+966) 559221028

تَصْرِيفُ الْأَسْمَاءِ

تأليف الأستاذ العلامة
محمد الطنطاوي
الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصريف الأسماء

تأليف

محمد الطيظاوى

الأستاذ بكلية اللغة العربية

﴿ حق الطبع محفوظ ﴾

(الطبعة الخامسة)

سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م

مِطْبَعَةُ وَاْدِي الْمَلُوكِ
٢٠ شارع سامى بالمالية

أهم مراجع الكتاب

- (١) الكتاب . لسيدويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ
- (٢) أدب الكاتب . لابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ وشرحه للجواليقي المتوفى سنة ٤٤٠ هـ
- (٣) الكامل . للبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ وشرحه رغبة الآمل للمرصفي المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ
- (٤) المفصل . للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وشرحه لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ
- (٥) الكافية ، والشافية . لابن الحاجب المتوفى سنة ٦١٦ هـ وشرحهما وحواشيهما
- (٦) الألفية . لابن مالك المتوفى ٦٧٢ هـ وشرحها وحواشيها
- (٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعنى اللبيب عن كتب الأعراب . لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ وشرحهما وحواشيهما
- (٨) المزهر ، وجمع الهوامع على جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر . للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
- (٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب شرح شواهد الرضى للكافية ، وشرح شواهد شرحى الرضى والجاربردى للشافية . للبغدادى المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ
- (١٠) مجلة مجمع اللغة العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تقدست ذاته عن النسد والمثال ، وتسامت صفاته عن
التغير والزوال ، وتعالى أفعاله عن النقصان والإعلال

والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الفضل والكمال ، وعلى
آله وأصحابه الذين آزرّوه وعزّروه بالأقوال والأفعال ، صلاة وسلاما
دائمين ما تبادل الملوان ، وتعاقب فيهما النيران

أما بعد فإن علم الصرف رفيع المسكنة سنى المنزلة لا يستغنى عنه
دارس اللغة العربية ، ولا يشتمّف بدونه المشغوف بأدائها . يقفه على
كُنْه الكلمة مفردة ، وحققتها مزيدة ومجردة ، ويمدّه بزاد من المعارف
موفور ، يقيه العثارَ فى المنظوم والمنثور . إذ لا فصاحة فى الكلام
إلا بسلامة كتابته التى يُحكك منها نسيجه ، وتزدهر بمحاسنها حُلّته

ولقد أدرك أئمة العربية خطر هذا الفن فأولوه عنايتهم وأكملوا
بناؤه ، ودونوا فيه مصنفات تزخر بمسائله وقواعده . ما بين وجيز ووسيط
وبسيط ، بما لم يدع لمستزيد طابئة ولا نهم رفئة ؛ حتى أنهم فصلوه
بالتأليف عن النحو - مع أنهما ولدا توأمين ونشأ متحاضنين - ليبدو
مستقلا ذا شأن ، ولتتوفر العناية به ، ويساهم أخاه فى الدراسة والتدوين .

موضوع علم الصرف

من البين الواضح أن الصرف إنما يبحث عن الكلمات العربية في ذاتها وجوهرها لمعرفة ما فيها من التغييرات العارضة سواء أكان لداعى اللفظ أم المعنى

والكلمات تنحصر بالاستقراء والتتبع في ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، ولما كان الحرف غير متيسر الرجوع فيه إلى أصل له معلوم بوساطة التغيير امتنع دخول الصرف فيه ، ولذا قيل إن ألفات الحروف غير منقلبة عن غيرها ولا زائدة ، وكذا ما أشبه الحروف : من الأسماء العريقة في البناء كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال ، ومن الأفعال الجامدة التي لم تتغير بنيتها لاختلاف الزمن كنعم وعسى وليس .

فما ورد في الحروف من الحذف في سوف ، والإبدال في حاء حتى عيننا ، والحذف والإبدال في لعل ، والقلب في ألف إلى وعلى ياء عند اتصال الضمير بهما وما شا كل هذا - وما ورد في الأسماء المبنية من تثنية أسماء الإشارة والموصول ومن في الحكاية - وما ورد في الأفعال الجامدة من قلب ألف عسى ياء عند اتصال الضمير ، وحذف عين ليس كذلك - فإنه نادر لا يعول عليه .

وقد تمحل بعض العلماء سيلا آخر هو أن الإبدال والحذف في الحروف ، والتثنية في المبنيات ليست إلا ظاهرية ، والحقيقة أن كل كلمة مستقلة غير ناشئة عن غيرها ، وأن القلب في الحرف والفعل ، والحذف

في الفعل لم يلحقا إلا لداعي اتصال الضمير بالفعل والحرف ، ولا ضمير في هذا إذ القياس في الصرف ما تستحقه الكلمة في ذاتها من حذف وقاب دون توقفها على إلحاق شيء بها . ولا يخفى عليك ما في هذا التمثل من وهن لأن فيه شيئا من التحكم .

وما عدا الحرف وشبهه مما سبق الكلام عليه فهو موضوع علم الصرف ، وينحصر في نوعين : فعل متصرف واسم معرب .

توزيع مسائله على نوعي موضوعه

معلوم أن مسائل هذا الفن بأسرها تدور حول النوعين المذكورين ، غير أنه إذا نظر إلى هذه المسائل باعتبار وقوعها في هذين النوعين فأنها تنقسم إجمالا إلى ثلاثة أقسام : -

القسم الأول : - ما يختص بالأفعال ، وذلك كتقسيمها إلى جامد ومتصرف ، ومتعد ولازم ، ومبنى للمعلوم والمجهول ، ومؤكد وغير مؤكد ، وما إلى ذلك من تقسيماته المتشعبة ، وما يتصل بها من التغيير عند إسنادها إلى مختلف الضمائر .

القسم الثاني : - ما يختص بالأسماء كتقسيمها إلى جامد ومشتق ، ومذكر ومؤنث ، ومفرد ومثنى وجمع ، ومصغر ومكبر ، وغير هذا من تقسيماته الخاصة به .

القسم الثالث : - ما يعم النوعين كالتجرد والزيادة ، والحذف والإلحاق ، والإعلال بأنواعه والإمالة والإدغام والتقاء الساكنين والوقف .

مؤلفات هذا الفن

كانت مؤلفات القدامى لهذا العلم تحوى الأقسام الثلاثة فتستوعب ما يتعلق بالنوعين المذكورين ، ثم لم يلبثوا أن التفت بعضهم إلى جانب الأفعال فأثروها بالعناية ، فصنفوا في تصريفها خاصة ، ومن هؤلاء الإمام ابن مالك ، فقد ألف لامية الأفعال المشهورة ، ونحن لا ننكر أهمية الأفعال في هذا الفن فهى فيه صاحبة المحل الأول ، وكثيراً ما حمل الاسم عليها في التغيير والتبديل ، لكن الاسم على كل حال عديلهما في هذا العلم . وإنا لنلح من ابن مالك أنه كاد يستدرك حق الأسماء وتصريفها في ألفيته ، بيد أنه مع هذا لم يُعن بالترتيب فيما تعرض له من تصريفها الخاص وجعله متصل الحلقات ، بل ذكر بعضاً منه في خلال النحو ، وبعضاً عقبيه ، وبعضاً آخر ممزوجاً بتصريف الأفعال في باب التصريف .

أما القسم الأول فهو ما يتعلق بأبنية الجوامد والمشتقات ؛ وفي هذا القسم شيء من الاضطراب لنقص بعض أنواعه من جهة وعدم التنسيق في البعض الذى ذكره منها من جهة أخرى - ففي الجوامد عقد باباً لأبنية المصادر وذكّر فيه اسمى المرة والهيئة وسكت عن المصدر الميمى والصناعى ، غير أن الأشموني تلافى المصدر الميمى - وفي المشتقات عقد باباً لأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها وترك أبنية المبالغة لذكرها استطراداً في باب عمل اسم الفاعل ، ثم ذكر بنيتى اسم التفضيل مع ما يتعلق بهما نحو يا في باب واحد ثم أهفل الحديث عن المشتقات الثلاثة الباقية وهى : أسماء الزمان والمكان والآلة . غير أن الأشموني ألم إجمالاً باسمى الزمان والمكان فقط ، وإن كان العذر في ترك هذه الثلاثة لابن مالك واضحاً ،

لأنها ليست مشتقات نحوية تعمل على الفعل وهو معنى في هذا المقام بالجهة النحوية ، فأذا ما عرض للمسائل الصرفية فأنا ما يعرض لماله صلة بالنحو سابقة وأما القسم الثاني فهو ما يتعلق بالذكر والمؤنث ، والمقصود والممدود ، والثنية وجمعي التصحيح والتكسير ، والتصغير والنسب ، وقد ذكرت هذه الأحكام متوالية مرتبة .

وأما الثالث : فهو ما يرتبط بالمجرد والمزيد . وقد انطوى هذا النوع مع المجرد والمزيد من الأفعال في باب التصريف .

ولسنا نقصد أن نتخذ ابن مالك عرضاً لسهام اللوم ، فإنه ألف كتابه في علمي النحو والصرف وللناسبات طبعاً حكمها ، إنما الذي نصميد إليه تعرف أسباب الشكاة من الطلبة الذين ضاقوا ذرعا من هذه المباحث المبعثرة لتتلس لهم العذر في رفع عقيرتهم والتبرم المحقق بهم ، وحقاً إنها لشكاة واضحة العذرة .

الباعث على وضع هذا الكتاب

اقتضى المنهاج الجديد لتصريف الاسماء إضافة مسائل ذات بال لم يرد عنها حديث في الألفية وشرح الأشموني عليها ، فضلاً عن أن ما ورد فيهما من تصريف الأسماء قد رأيت ما فيه من تشتيت يرهق الطالب ويصدع مفكرته ، ويستنزف وقتاً ربما اهتبله فيما يجنيه دانياً سهلاً سائغاً .

فلهذا استخرت الله في وضع هذا الكتاب في تصريف الأسماء خاصة جعلت فيه الأيجاز الوافي لي رائداً ، ليكون سفر الطالب لها قاصداً ، وأكثرت فيه من الأمثلة والشواهد ليمرُّن الطالب بعدها على القياس ،

وينقاد له العاصي بعد إباء وشماس ، والنزمت فيه عز و الأقوال ذات الأثر لأربابها ، والشواهد العربية لأصحابها . مع الإرشاد الصريح لموطن النقل من المراجع الوثيقة المعول عليها ، ليكون الناظر على بينة منها دون أن يحشم نفسه عناء البحث والتنقيب .

وسأكون مستشرفاً للألفية التي هي ملاذ الطلبة فاستأنس بها إذا مست الحاجة إليها ، معتقداً أن هذا الاتصال سيوثق المعلومات ويركزها في ذهن الطالب من جهة ويعفيه من الكدّ حول ما قيل في شروحيها وحواشيها من جهة أخرى . فقد يعي بها حيناً إذا كان فيها إيجاز أو تطويل ، وتقديم أو تأخير ، وإحالة أو إعادة ، وما يقارب هذا مما يتباخر ويتقاعس بالطالب عن الدأب على عمله ، والله نسأل السداد والتوفيق .

مباحث الكتاب

سيتناول الكلام فيه مقدمة يبين فيها أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن في الحروف وضعاً واستعمالاً ، ثم تقاسيمه إلى مجرد ومزيد ، وإلى جامد ومشتق ، وإلى مذكر ومؤنث ، وإلى صحيح وشبهه ومنقوص صور ومدود ، وإلى مفرد ومثنى وجمع . ثم خاتمة في مسائل تتعلق بالجمع ولا يغيب عن الذهن أن هذه التقاسيم للاسم باعتبارات مختلفة ، وسنذكر عند بيان كل تقسيم وجهة النظر فيه ، كما لا يغيب أيضاً أن هذه التقاسيم قد تتصادق على الكلمة الواحدة حتى يكون فيها من كل منها واحد من القسمين أو الأقسام . وعلى ضوء هذا القصد ستكون مباحثه في مقدمة وخاتمة أبواب وخاتمة .

مقدمة

الاسم المتمكن الذى يدخله الصرف لا يقل فى أصل وضعه عن ثلاثة أحرف ، إذ لا يقبل الوضع على حرف أو حرفين إلا الحرف وما شابهه من الاسماء المبنية .

وأما فى الاستعمال فقد ينقص عن ثلاثة ولا ضرر حيثئذ لأن المعول عليه الوضع .

وقد ورد الاسم على حرفين فى الاستعمال : إما بحذف اللام نحو أب وأخ ويد ودم وجر وما شا كل هذا ، وإما بحذف الفاء كعدة وزنة وما على وتيرتهما ، وإما بحذف العين وهو قليل حتى لم يتفقوا عليه إلا فى كلمة واحدة هى (سه) إذ أصلها ستة بدليل جمعها على أستاذ - وورد على حرف واحد من ذلك قول العربى (شربت ما) بالقصر منوناً ، وقوله (م الله) عند من يقول أصله أئمن الله لا عند من يقول إن الميم حرف قسم كالواو .

وقد ورد الفعل كذلك ، فعلى حرفين والمخزوف منه العين كقل وبع ، أو الفاء كضع وذّر -- وعلى حرف واحد والمخزوف منه الفاء واللام كقه نفسك وعه كلامى ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

وليس أدنى من ثلاثى يرى قابل تصريف سوى ما غيرا

الباب الاول

في المجرد والمزيد

ينقسم الاسم باعتبار حروفه إلى مجرد وهو ما كانت جميع حروفه أصلية كشمس وجعفر وسفرجل ، ومزيد وهو ما كان بعض حروفه زائداً كأحمد ومحمد ومستعصم - والمجرد أصل للمزيد ولكن لا تلازم بينهما ، فبعض أنواع المجرد كالتخاسي لا تعرض عليه الزيادة إلا في كلمات معدودة على ما سترى ، وبعض أنواع المزيد لا يكون له مجرد نحو كوكب وزينب ، فان الواو والنون مع زيادتهما لا يفارقان الكلمتين لجودهما ، والذي دل على زيادتهما نظيرهما في كلمتين آخرين حكيم زيادتهما فيهما بسبب الاشتقاق ، وذلك كجوهـر وجرحـنفل « غليظ الشفة »

هذا - ولكل من المجرد والمزيد أبنية خاصة فلنذكرهما في فصلين

الفصل الأول

في أبنية المجرد

يكون الاسم المجرد ثلاثياً نحو قمر ، ورباهياً نحو جعفر ، وخماسياً نحو سفرجل ، وهو في شهرة استعماله على وفق هذا الترتيب .

وإنما كان أقل ما يبنى عليه المجرد ثلاثة لأنه لا بد للفظ من حرف يتبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يحشى به جوفه إذ قد يحتاج إليه

في بعض الأحيان ، فإن التصغير لا يصبح فيما هو على حرفين لأن ياءه تقع
ثالثة وحرف الإعراب يتلوها ، وكانت نهاية أبيته خمسة لأنه لو كان سداسياً
لكان ثقيلًا أولاً ، ولتوهم أنه مكون من كلمتين ثلاثيتين ثانياً
فأنواع الاسم المجرد ثلاثة : ثلاثي ورباعي وخماسي .

النوع الأول أبنية الثلاثي المجرد

لا يخفى أن الفاء لا تقبل السكون لتعذر الابتداء به وتقبل الحركات
الثلاث الباقية ، والعين تقبل الحركات الثلاث والسكون ، ولا هبرة
بحركات اللام لأنها للإعراب ، فإذا ضربت حركات الفاء الثلاث في أشكال
العين الأربعة يكون من ذلك اثنا عشر بناء ، وهذا ما يقتضيه النظر لكنه
تخلف من ذلك وزنان وهما :

فِعْلٌ وفُعِلَ أهنى مكسور الفاء مضموم العين وعكسه . وسيأتي
الكلام عليهما وحدهما - فالباقي عشرة متفق عليها :

الأوزان العشرة المتفق عليها

منها أربعة مفتوحة الفاء ، وثلاثة مكسورتها ، وثلاثة مضمومتها
فمفتوح الفاء إما سا كن العين اسما كصقر وفهد وعذق « النخلة » ،
وصفة كسهل وصعب وضخم - أو مفتوحها اسما كقمر وجمل وحمل ،
وصفة كبطل وعزب وحسن - أو مكسورها اسما كفخذ وكنف وكبد ،
وصفة كحذر وفرق وخاط (أحق) - أو مضمومها اسما كرجل وسبع
وعضد ، وصفة كفظن وندس ويقظ .

ومكسور الفاء إما سا كن العين اسما كجذع وحمل وعندق (الكياسة)،
وصفة جكلف ونكس (جبان) ونضو (مهزول) - أو مفتوحها اسما كضلع وعنب
وطول (حبل تربط فيه الدابة) ، وصفة قال الرضى (كسوى وعدا
ولاغيرهما) ^(١)

قال تعالى مكاناً سوى، وقال خالد بن فضلة الأسدي

إذا كنت في قوم عدأ لست منهم فكل ما علمت من خبيث وطيب ^(٢)

وأما رجل رضا، وماء روى . (كثير مرو) وماء صرى (طال مكثه)
ولحم زيم (متفرق) ، وسبي طيبة (منيل بلاغدر) ، وقوله تعالى دينا قيا ،
فقد قيل إنها مصادر في الأصل - أو مكسورها اسما كإبل وإبط وإطل
(الخاصرة) ، نعم ليس منها عجل ورجل في قول أبي سوار الغنوي

هلها إخواننا بنو عجل شرب النيذ واصطفاقا بالرجل ^(٣)

لأن كسرة العين منقولة من اللام للوقف على طريقة النقل ، وصفة
قال الرضى (كأتان إبد أي ولود ، وامرأة بلز أي ضخمة ، ولاغيرهما) ^(٤)

ومضموم الفاء إما سا كن العين اسما كبرد وقفل وقرط ، وصفة كمر
وحلو وحر - أو مفتوحها اسما كصرد ونغر (طير كالصافير حمر المناقير)

(١) شرح الشافية جمع للتكسير للصفة الثلاثية ج ٢ ص ١٢٣ مطبعة حجازي

(٢) عدا غرباء أي إن كنت غريباً فاحتمل المسكروه ، والبيت من مقطوعة

في الخاسة باب الخاسة ، وأدب الكاتب: تقويم اللسان مالا يميز والعوام تهمزه .

(٣) الاصطفاق : الامتزاز . راجع شواهد العيني مبحث التصريف .

(٤) شرح الشافية المبحث السابق .

وهج وربع قالت ليلي الأخيلية (لم تدع لنا هبعاً ولا رباعاً) ^(١)، وصفة
كخْتَع (حاذق في الدلالة) وحطم (يأتي على الزاد لشدة أكله) ولبد
قال تعالى (مالا لبدا) - أو مضمومها اسما كظنب وأذن وجمد (جبل بنجد)،
وصفة كرجل سجع (لين سهل) وناقه سرح (سريعة) وروضة أنف
(لم يرعها أحد). هذه هي الأوزان المتفق عليها .

ما أهمل من أوزانه والسر في الإهمال

أما الوزنان المتخلفان من القسمة العقلية فهما (فِعْلٌ وَفُعِلَ) أعنى
مكسور الفاء مضموم العين وعكسه وذلك لاستئصال الخروج فهما من
ثقيل إلى ثقيل آخر يخالفه، ولما كان في الانتقال من الكسر إلى الضم
خروج من ثقيل وهو الكسر إلى أثقل وهو الضم أهمل

الوزن الأول في الأسماء والأفعال باتفاق لنبوه عن الذوق، وما قيل
من أنه قرأ به أبو السهمال شذوذاً قوله تعالى (والسماء ذات الجُبُك)
فقد دفعت القراءة بأنها لم تثبت، وهى فرض ثبوتهما فقد خرجوها على وجهين:
الأول: أنها ملفقة من لغتين لا أنها لغة واحدة مستقلة، وذلك لأن
حبكاً وردت مضمومة الفاء والعين قطعاً - قيل ووردت مكسورتها أيضاً،
فلما ابتدأ القارىء بالكسر للفاء التفت إلى اللغة الثانية المشهورة فضم العين
من غير رجوع إلى ضم الفاء، ولكن في هذا التخريج نظر . وذلك :

(١) المبع الفصيح الذى ينتج في الصيف . والرابع الذى ينتج في الربيع ، راجع

أن الحبك مضموم الفاء والعين جمع الحباك (الطريقة في الرمل ونحوه)
ومكسورهما إن ثبت فمفرد ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع

الثانى : أن الكلمة مضمومة الفاء والعين قطعاً وأن هذا الكسر
الواقع فى الفاء إنما هو إبتاع لكسرة تاء (ذات) السابقة عليها ، وفى هذا
التخريج وهن أيضاً ، وذلك لأن أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلا أنها
مستقلة ومكونة من حرفين فى الحقيقة فهى حاجز حصين ولهذا لم يقع
الإبتاع فى مثل هذه الآية أبداً - وإذ قد تبين عدم نهوض التخريج فلابد من
الالتجاء إلى الطعن على القراءة بعدم الثبوت أو اعتبارها حادثة عن القياس
أما الوزن الثانى فاختلف فيه لأنه أخف من السابق إذ فيه انتقال من

أثقل وهو الضم إلى ثقيل وهو الكسر ، فكثير منهم وفى طليعتهم سيديويه
يمنعونه فى الأسماء ، قال سيديويه (واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فُعِلَ
ولا يكون إلا فى الفعل)^(١) ووجهتهم فى ذلك وجود الثقيلين المختلفين فيه
إذ مماثلهما يخفف الكلمة كالكسرتين والضميتين والاسم الثلاثى مبنى على
الخفة لا يتحمل هذا الثقل بخلاف الفعل المبني للمجهول فإنه يقوى عليه لأن
الفعل لم يراع فيه ماروعى فى الاسم ، ولا سيما أنه فرع عن المبني للفاعل كما يراه
جمهور البصريين . على أن كثيراً من العرب كتميم وابى وائل (بكر وتغلب)
سكنوا عينه فى بعض الأحيان تخفيفاً ، قال أبو النجم العجلي :
خوذة يغطي الفرع منها المؤترز لو عصر منه البان يوماً لانهصر^(٢)

(١) راجع السكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الخوذة للناعمة ، والفرع شعر الرأس بتمامه ، والمؤترز المكان الذى يقع
عليه الإزار وهو الكفيل حيث يعقد الإزار ، والضمير فى منه يعود إلى الفرع ، والبان

فما ورد من الأسماء على هذه الزنة فإنه منقول عند هؤلاء ، وقد جاءت
ثلاث كلمات هي : الدئل (اسم جنس لدوية شبيهة بابن عرس) قال
كعب بن مالك الأنصاري

جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسَه ما كان إلا كعرس الدئل (١)

وعلم شخص لقبيلة معروفة ، والرئم (اسم جنس للاست) والوعل لغة
في الوعل (التيس الجبلي) تخلصوا من هذه الثلاثة بأنها منقولة عن الفعل
المبني للجهول . وليست أصلية في الأسماء كما هو رأى الفريق الآخر
إذ يقال دئل (ختل و خدع) ورئم (عطف عليه) ووعل (ارتفع به) -
فدئل علما منقولة من الفعل كشمّر ويزيد ، ومعروف أن الأعلام غير
معول عليها في أبنية الأسماء لأنها وردت كثيرا منقولة من الأفعال
والحروف والجل ، وإن كانت اسم جنس فكذلك ، كما تخلصوا في كل
من رئم ووعل ، وإن كان نقل أسماء الأجناس من الأفعال قليلا لكنه
ورد فمن ذلك التَّوِط (طائر) والنيجَّاب (خرزة)

نائب فاعل على تقدير مضاف أى دهن البان . والبيت من رجز له يصف فيه امرأة
بكثرة الطيب وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ ، وأدب الكاتب : كتاب
الأبنية باب أبنية الأسماء ما جاء من ذوات الثلاثة وفيه لغتان ، والرضى على الشافية
راجع شرح الشواهد رقم ٧

(١) المعرس مكان النزول آخر الليل ، يصف جيش أبي سفيان في غزوة
السويق بالحجارة والقلة ، والبيت من شواهد أدب الكاتب كتاب الأبنية باب
أبنية الأسماء شواذ الأبنية منها ، وابن يعيش على المفصل ج ١ ص ٣٠ والرضى على
الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٥ والقصيدة في الأغاني ج ٦ ص ٣٥٧ أخبار
غزوة السويق طبع دار .

وذهب الفريق الآخر ومعهم ابن مالك إلى ورود هذه الزنة في الأسماء مستقلة وإن كانت قليلة متمسكين بهذه الكلمات الثلاث غير ناظرين إلى ماسلف من تكلف ملاحظة النقل ومتلمسين نوع التخفيف فيها من جهة الانتقال من أثقل وهو الضم إلى ثقيل وهو الكسر ، وإن كانت غلبتها الاستعمالية في الأفعال .

ولامراء أن محاولة المانعين لهذا البناء الثلاثي لا تطمئن الناظر إلى الاقتناع بها وموافقتهم على إهمالها في الاسم ، فالنفس تركز إلى موافقة المثبتين له الذين عولوا عليه لكن مع إهمالهم بقلته في الأسماء ، ولهذا أشار ابن مالك إلى الأوزان الاثني عشر جملة حسب النظر ، ثم استثنى منها الأول المهمل باتفاق وحكم بالقلة في عكسه حسب اختياره فقال :

وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانية تعم
وِفْعَلُ أَهْمَلُ وَالْعَكْسُ يَقُلُ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصُ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

رد بعض أوزان الثلاثي إلى بعض

بعض الكلمات الثلاثية قد تستعمل على وزين أو أكثر من الأوزان السابقة مثلا (نخذ) مفتوحة الفاء مكسورة العين أو ساكتها وكذا تستعمل مكسورة الفاء على الوجهين أيضاً . لكن هذه الاستعمالات تختلف كثرة وقلة ، فأول هذه الأربعة كثير وغيره قليل ، فأكثرها شيوعا يعتبر أصلا لغيره والباقي متفرع عليه فمدار الأصالة على الاستفاضة للاستعمال والفرعية على قلته . واعتبار أن أصل بعض أوزانها البعض الآخر هو معنى رد بعض الثلاثي إلى بعض .

وإنما وقع التفريع للتخفيف في الكلمة ، فإن الثلاثي يتطلب التخفيف ما أمكن لا ابتداء وزنه على الخفة ولغلبته عن الرباعي والخماسي في الكلام ، ولهذا لم يقع التفريع في الثلاثي إلا إذا كان فيه ثقل ما بأن كانت عينه مكسورة أو مضمومة سواء أ كانت الفاء مفتوحة قبلهما أم كانت مكسورة قبل العين المكسورة أو مضمومة قبل العين المضمومة ، إذ عندما تكون الفاء مفتوحة يكون الاستكراه للانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقل وهو الكسر أو الضم ، والأفضل العكس لأن الكلمة يجب التخفيف فيها تصاعديا تسهيلا لها ، ولهذا كان الحرف الأخير أولى بالتخفيف في الإعلال ثم ما قبله وهكذا ، وعندما تكون الفاء مكسورة قبل العين المكسورة يكون الاستكراه لوجود ثقيلين وكذا عند الضم فيهما ، أما إذا كانت العين مفتوحة أو ساكنة فلا تفريع ولا رد حيثئذ لعدم المقتضى . واعلم أن هذا التفريع مطرد عند بنى تميم من مضر وابنى وائل : بكر وتغلب من ربيعة - وأما الحجازيون فلا يغيرون البناء الأصلي ولا يفرهون منه . وإذ قد علمت أن التفريع إنما هو فيما حركة عينه الكسرة سواء أ كان قبلها فتحة أم كسرة فقط ولا يمكن الضم لإهماله أو قلبه في الأسماء - أو فيما حركة عينه الضم سواء أ كان قبلها فتحة أم ضمة ولا تقع الكسرة قبلها لانعدامه في الاسم والفعل فأنا نذكر تفصيله في مطلبين :

المطلب الأول في مكسور العين

مكسور العين إما أن يكون مفتوح الفاء أو مكسورها فهذان قسمان :

القسم الأول : مكسور العين مفتوح الفاء ، ويتنوع هذا القسم باعتبار
نفس العين إلى نوعين :

النوع الأول : ما تكون عينه حرفاً حلقياً نحو بهم ولعث ومحك^(١) ،
وفي هذه النوع ثلاثة تفريعات :

الأول - كسر فائه إتباعاً لعينه وفي هذا تخفيف لأن اللسان يعمل
حينئذ في جهة واحدة ، وهذا التفريع خاص بذي العين الحلقية لأن حركة
الحلق قوية يصح اعتمادها متبوعة لغيرها ، وربما يقال حيث كان الغرض
التخفيف فهلا عكس الأمر ، ففتح العين إتباعاً للفاء ولا سيما أن الفتح
المبدلة بها الكسرة تقع على حرف الحلق الذي يتلف دائماً على الفتح ، إما
عليه أو على ما قبله وبعد ذلك فتكون فتحتان خيراً من كسرتين - فيدفع
هذا بأن الفعل الماضي الذي على حد هذه الزنة تماماً نحو سَمِ وفهم ، مما كان
مضارعه مفتوح العين أصلاً كما هو الشأن في الأفعال الثلاثية من المغايرة
بين عيني الماضي والمضارع في الحركة لم يتيسر فيه هذا النوع من التخفيف
لأمرين (١) أنه لو فتح عينه لزم اتحاد الفتح للعين في الماضي والمضارع
وكان ذلك على القليل (٢) حصول اللبس بالماضي المفتوح عينه أصلاً
ومضارعه مفتوح عرضاً لحرف الحلق من نحو وهب يهب بدليل حذف
الواو منه ، والواو لا تحذف إلا من المضارع المكسور العين ، وإذا امتنع
في الفعل هذا التخفيف فالاسم من باب أولى لأنه عالة على الفعل في التخفيف .

(١) لعث ثقيل بطيء ، ومحك لجوج عسر الأخلاق

الثاني - تسكين عينه وفي هذا التفريع تخفيف لأن فيه انتقالاً من خفيف وهو الفتح إلى أخف وهو السكون .

الثالث - كسر الفاء مع سكون العين وهذا إما أن يلاحظ على أنه تخفيف للتفريع الأول من السابقين لأنه أخف منه ، إذ في الأول وجود ثقيلين أما هذا فإن فيه انتقالاً من ثقيل وهو العكس إلى أخف وهو السكون فيكون فرعاً للفرع ، وإما أن يلاحظ على أنه تخفيف للأصل بنقل كسرة العين إلى الفاء فتسكن العين ، فبعد أن كان الانتقال في الأصل من خفيف إلى ثقيل انعكس الأمر .

ولتعلم أن هذه التفريعات الثلاثة وردت أيضاً عند التميميين وابني وائل في الماضي الذي على طراز الاسم المذكور تماماً كسبم وفهم ونهم ، لمثل العلل السابقة ، نعم قد وافقهم الحجازيون في بعض التفاريع في كلتي (نعم و بئس) مقصوداً بهما الإنشاء خاصة - قال الرضى (والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم)^(١)

النوع الثاني : ما ليست عينه حرفاً حلقياً نحو كبد وحذر وفريق ، وفي هذا النوع تفريعان :

الأول - تسكين عينه ليكون الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى أخف وهو السكون .

الثاني - تسكين عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وفي هذا انتقال من

(١) شرحه على الكافية باب أفعال المدح والذم ج ٢ ص ٢١٢

من ثَقِيل إلى أخف - ولا يخفى أنه لا يتأتى في هذا النوع التخفيف باثباع الفاء للعين كما وقع في الحلقي لما ذكرناه .

ولتعلم أيضاً أن الفعل الذى على غرار هذا النوع ككَيْث وسلم وفرق ، قد سمع فيه التفريع الأول فقط ، قرىء قوله تعالى (لعلمه الذين يستنبطونه) بسكون عين الكلمة - ومن التخفيف المستمر عند جميع العرب سكون عين (ليس) فأنها في الأصل مكسورة العين كهـاب ، ولم تعل بالقلب مثلها إيداناً بجمودها ، والدليل على كسرة عينها أن الفعل المفتوح من الثلاثى لم يسمع فيه تخفيف وأن المضموم لم يرد من الأجوف اليائى إلا فى هيؤُ « حسنت هيئته » .

القسم الثانى : مكسور العين والفاء كأبـل وبـلـز وإبـد . ورد فيه تفريع واحد وهو تسكين عينه ، وفى ذلك انتقال من ثَقِيل إلى أخف .

المطلب الثانى فى مضموم العين

مضموم العين إما أن يكون مفتوح الفاء أو مضمومها فهذان قسمان :

القسم الاول : مضموم العين مفتوح الفاء نحو عضد وبقظ ، ورد

فيه تفريع واحد وهو تسكين العين لما عرفت . ولم يفرعوا فيه بنقل الضمة كما وقع فى مكسور العين السابقة لثقل الضمة .

ولتعرف أن الفعل الذى على هذه الرنة إذا كان أصلاً يجرى فيه هذا التخفيف كظرف وكرم ، أما إن كان محولاً للده أو الظم فأن فيه تفريعاً آخر وهو نقل الضم إلى الفاء ، قال الأخطل :

فقلت اقتلوها عنكم يمزاجها وحببها مقتولة حين تبتل (١)
 وفي هذا التفريع شيء من الثقل إلا أنه أخف نسبياً من الأصل ، قال
 الرضى (ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب) (٢)

القسم الثانى : مضموم العين والفاء . كعنتق وجنب وسرح ، ورد
 فيه تفريع واحد وهو تسكين العين . وفي هذا تخفيف لما تقدم مكرراً
 تكملة فى أمرين

الأول : يحكى عن الأخفش جواز تفريع (فُعَل) مضموم الفاء
 ساكن العين كقُعَل إلى (فُعَل) بضم العين إلا إذا كان صفة كحُمُر
 أو معتل العين كسوق فلا يصح إلا فى الضرورة .

وكذا قال عيسى بن عمر لسماعه فى (يسُرُ وعسُرُ) فأن استعمالها
 ساكنى العين أشهر ، والشهرة علامة الأصالة فالضم فيهما فرع السكون ،
 ولا يخفى أن فى هذا التفريع هدولاً عن الخفيف إلى الثقيل على خلاف المعمود
 فى التفريع . فالحق عكس الأمر واعتبار مضموم العين أصلاً وساكناً
 فرعاً ، ولا غرابة فى غلبة استعمال الفرع ، لان خفته الزائدة عن الأصل هى
 التى استوجبت كثرة استعماله وقلة استعمال الأصل ، وإذا كان الاستثقال
 فى الأصل قد يودى إلى ترك استعماله أصلاً كما فى نحو يَقُولُ وَيُدِيِعُ
 وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله ؟

(١) قتال الخمر مزجها بالماء لتذهب حدتها ، والباء فى ما زائدة ، والضمير
 فاعل حب ، ومقتولة حال منه - والبيت من شواهد المفصل (باب نعم وبئس)
 والرضى على الكافية كذلك راجع حزانة الأدب شاهد ٧٧٩ والرضى على الشافية
 مبحث رد الابنية راجع شرح الشواهد رقم ٦
 (٢) راجع شرحه على الشافية مبحث رد الابنية .

الثانى : قد سمع فى فَعَل مفتوح الفاء ساكن العين الحلقية فتح العين كشعر ونهر وبحر ووهن . يرى البصريون أنهما لغتان فيما سمع فيه ذلك وليست إحداها فرعاً للأخرى ، ويرى الكوفيون أن المفتوح فرع الساكن وجعلوا هذا قياساً فى كل فَعَل لمناسبة حرف الحلق للفتح .

النوع الثانى أبنية الرباعى

كان مقتضى النظر أن تكون أبنيته ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب صور الثلاثى الاثنى عشر فى أشكال اللام الأولى الأربعة للرباعى إذ لا عبرة بحركات اللام الثانية فيه لأنها موطن الأعراب . لكن تختلف معظمها لالتقاء الساكنين أو الثقل أو توالى أربع متحركات إذ لا بد فيه من إسكان ثانى أو ثالثه، والمستعمل خمسة باتفاق، وزاد الكوفيون والأخفش سادساً .

الأبنية المتفق عليها :

١ - (فَعَال) مفتوح الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو جعفر وجندل ودغفل (ولد الفيل أو الذئب) وعرتن (نبت بدبغ به) - وصفة نحو سلمب (الطويل) ودلظم (الناقة الهرمة الفانية) ، وجاءت الصفة بالتاء نحو هكنة (المرأة الضخمة الحسنة) .

٢ - (فَعَالِ) مكسور الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو زبرج (الزينة والسحاب والذهب) ودعبيل (بيض الضفدع) وخرفع (جوز القطن الفاسد) وزببر (ما يظهر من درز الثوب الجديد) وصئبل وضئبل (الداهية) وطحرب (الغشاء) ، وقد لحقت هذه الكلمة التاء فقالوا : طحربة (القطعة من الغيم) مثله بفتح الطاء والراء وبكسرهما وبضمهما فهى داخلة فى أبنية ثلاثة من أبنية الرباعى - وصفة نحو امرأة خرمل (حمقاء) وعنفص

(بذئثة) وناقاة دلقم (تأكلت أسنانها من الكبر)

٣- (فُعْلَل) مكسور الفاء مفتوح اللام ساكن العين اسماً نحو درهم وضفدع - وصفة نحو هجرع (الأحمق الطويل) وهبلع (الأكول)
٤- (فُعْلَل) مضموم الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو برقع وقنفذ وحبرج (ذكر الحبارى) وخرفع (تقدم معناه) - وصفة نحو جرشع (العظيم من الإبل والخيل) ورجل كندر (غليظ قصير).

٥- (فُعْلَل) مكسور الفاء مفتوح العين ساكن اللام اسماً نحو قمطر وصقعل (التمر اليابس ينقع في اللبن الحليب) وهزبر (الأسد)، وفطحل وله معان منها (زمن كانت الحجارة فيه رطبة) وبهذا فسر رؤبة قوله:
فقلت لو عمّرتُ سن الحِسلُ أو عمر نوح زمن الفطحل^(١)
وصفة نحو سبطر (الطويل) وسبجل (الضخم من الضب والبعير) ودلمز (الصلب الشديد).

البناء المختلف فيه:

(فُعْلَل) مضموم الفاء مفتوح اللام ساكن العين اسماً نحو جخذب «ذكر الجراد» وطحلب «خضرة تعلو الماء عند طول مكثه» وبرقع - وصفة نحو جرشع «تقدم معناه».

فالبصريون خلا الأخفش يقولون إن هذا البناء متفرع من فُعْلَل مضموم اللام والفاء جيء به للتخفيف إذ الفتح أخف من الضم وليس

(١) الحسل ولد الضب يضرب المثل به في طول العمر، وجواب لو في بيت بعده وزعم المبرد وهم رؤبة في تفسيره فذكره في باب (تكذيب الأعراب) راجع السكامل ج ٥ ص ١٧٢، والبيهقيان مع غيرهما في الأمل للقالى ج ١ - ص ٢٣٤، وتذييل الألفاظ باب الفقر والجذب، ولسان العرب مادتي حكل وفطحل.

بناء مستقلا من أبنية الرباعي ، ودليلهم على هذا أن كل مفتوح اللام ورد مضمومها دون العكس ، فما جاء مضموم اللام فقط برجد (كساء مخطط) وعرفط (شجر بالبادية) وبرثن (الكف مع الأصابع ومخاب الأسد) ، وما ذلك إلا لأن المضموم أصل للمفتوح .

والكوفيون والأخفش يرون أن هذا البناء أصلي غير متفرع عن المضموم ، وحجتهم على هذا أمران : الأول سماعه مفتوحا بدون سماع الضم وذلك كما في جوذر (ولد البقرة الوحشية) . الثاني الإلحاق بهذا البناء المفتوح كالمضموم سواء فقد سمع مفتوحا كما سمع مضموما قولهم : مالي عن ذلك عندد (بُدّ) وعوطط قالوا : عاطت الناقة عوططا (لم تحمل أول عام تطرق فيه) ودخلة (نيته ودخيلته) وسوود وقعدد ، قال دريد بن الصمة الجشمي :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدي بقعدد^(١)

والإلحاق بالوزن يدل على أصالة الملاحق به واستقلاله . والدليل على أن هذه الكلمات ملحقة بهذا البناء عدم إدغام المثالين فيها مع توفر شروطه للمحافظة على وزن الملاحق ، لأن الإلحاق لغرض لفظي يجب مراعاته في زنة الكلمة . وقد أجيب عن هذين الأمرين . أما الأول فبنقل الأثبات الضم في جوذر كالفتح أيضا . وأما الثاني فيمنع أن عدم الإدغام في هذه الكلمات للإلحاق كما يقول الكوفيون والأخفش ، بل لأن المثالين فيها لم يستوفيا

(١) للقعد الجبان ، والبيت من قصيدة طويلة في رثاء أخيه عبد الله مذكورة مع سبها في الأغاني ج ١٠ طبع الدار ، وذكر أكثرها مع الشرح له في خزائن الأدب للبيدادي شاهد ٩٢٥

شروط الإدغام إذ من شروطه ألا يكون المثان في وزن يختص بالاسم نحو: صُفِّفَ وذُلُّلٌ وكِلَالٌ وإلا امتنع الإدغام حيثئذ وذلك لأن الإدغام فرع الإظهار ، والأفعال فرع الأسماء فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل للتناسب، وتبع الفعل في الإدغام ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازن . ومما لم يوازن تلك الأمثلة التي نحن بصدددها . ولئن سلم أن عدم الإدغام للإلحاق ، فإن الملحق به لا يجب أن يكون أصلاً مستقلاً غير متفرع عن آخر هو الأصل ، ألا ترى أنهم ألحقوا بالفعل الرباعي المزيد بحرف كتدحرج فقالوا : تجلبب وتشيطان إلى آخر ما هو معروف ، وبالرباعي المزيد بحرفين كاحر نجم نحو اقعنسس واحر نبى وغيرهما - مع أن الملحق بهما في هذين النوعين فرعان عن المجرد بالزيادة فيهما ، فليس ثمة مانع من الإلحاق ببنية كل حروفها أصلية إلا أنها متفرعة عن غيرها للمجرد التخفيف في الاستعمال ، بل إن الإلحاق حيثئذ أولى وأجدر بالقبول .

وبعد فإن في هذا النقاش شيئاً من التعصب تأباه طبيعة القواعد إذ مرجعها للمأثور من الكلام ، وملاحظة التخفيف الذي يراه البصرى خروج عن روح الرباعي الذي وضع على شيء من الثقل ، وورود الفتح كاف في جعل المفتوح لغة ثانية لا فرعاً وإن كان قليلاً في الاستعمال، وليس لهذا الخلاف أثر، وقد أحسن ابن مالك صنفاً إذ وافق الكوفيين والأخفش فقال:

لاسم مجرد رُبَاعِ فَعَلَّلَ وَفِعَلَّلَ وَفُعَلَّلَ
ومع فِعَلَّلَ فُعَلَّلَ

وقد زاد بعض الصرفيين أبنية ثلاثة أخرى استناداً للكلمات سمعت

على مثالها ولم يعترف بها الجمهور

الأبنية الثلاثة التي لم يعترف بها الجمهور :

١- « فَعْلُلُ » مكسور الفاء مضموم اللام ساكن العين ورد في خرفُوع
وزَيْبُرُ وصَبْلُ وصَبْلُ (١)

٢- « فَعَلَّ » مضموم الفاء مفتوح العين ساكن اللام ورد في دلمز
« تقدم معناها »

٣- « فَعَلِلُ » مفتوح الفاء ساكن العين مكسور اللام ورد في طحربة
« تقدم معناها »

رد الجمهور عليها

أما البناء الأول فان كلبته الأولى وردت على وزني فَعْلِلُ وفَعْلُلُ
كما تقدم وكتبته الثلاث الأخرى عرف استعمالها على زنة فَعْلِلُ كما سبق
التمثيل بها فورود الأربعة على زنة فَعْلُلُ شاذ لا ينبغي أن يجعل أساساً
لبناء جديد في أبنية الرباعي ، وأما البناء الثاني فكلمته وردت على زنة فَعَلَّ
كما سبق ، وأما البناء الثالث فقد تقدم ما ورد في كلبته من اللغات الثلاث
ولامعول على هذه اللغة الواردة - هذا . وقد علمت أن الرباعي لا بد من
إسكان ثانيه أو ثالثه فلا عبرة بمن خالف من الصرفيين في إثبات بناء
تحركت فيه العين واللام للاستتقال الشديد المؤدى إلى توالي أربع
متحركات في الكلمة الواحدة ، وما سمع كذلك ظاهراً من الكلمات
فأنهم حملوها على أنها مختصرة من مزيد - والتي جاءت كذلك أربعة أبنية

(١) في القاموس (الضنبل كزئبر وقد تضم باؤها ... وليس فَعْلُلُ غيرهما) لكن
فانه أنه قد ذكر قبل في الضنبل ضم بائه أيضاً ، فالوارد ثلاثة على هذا الوزن فقط ؛ ولكن
بن جني زاد عليها خرفاً

الأبنية المنقوصة بحذف الزائد

١ - « فَعَالِل » مفتوح الأول والثاني والثالث نحو عَرَتْن (تقدم
معناه) فأصله عَرَتْنَتْن

٢ - « فَعَالِل » مفتوح الأول والثاني مضموم الثالث نحو عَرَتْن
فأصلها عَرَتْنَتْن^(١)

٣ - « فَعَالِل » مفتوح الأول والثاني مكسور الثالث نحو جَنَدِل
(موضع الحجارة) فأصله جنادل ، وذلك « مايلي الأرض من أسفل
القميص » فأصله ذلاذل

٤ - « فُعَالِل » مضموم الفاء مفتوح العين مكسور اللام نحو عَلَّابِط
« الضخم » ودُدِيم « شبه الدم يخرج من السمر » وهُدْبِد « الحامض
من اللبن » ولبن عثلط أو عجلط أو عكلط « ثخين خائر » فكلها
مختصرة من فُعَالِل قال سيديويه (والدليل على ذلك أنه ليس شيء من
هذا المثال إلا ومثال فُعَالِل جائز فيه تقول عجالط وعجلط وعكالط
وعكلط ودوادم ودودم)^(٢)

ولا يخفى عليك أن الكلمتين : المزيدة والمختزلة في الجميع تتواردان
على معنى واحد .

(١) مما فات في البناء الأول من أبنية الرباعي المنفتق عليها ، وفي البناءين المذكورين
هنا تعرف أن هذه المادة رباعية الاصول وأن الحذف منها بعد الزيادة ، راجع
القاموس مادة (عرتن) ، وشرح الشافية للرضي مبحث الرباعي المجرد .

(٢) راجع الكتاب ج ٢ ص ٣٣٥ .

النوع الثالث أبنية الخماسي

حق أبنية الخماسي أن تكون اثنين وتسعين ومائة ، وذلك بضرب الصور العقلية للرباعي البالغة ثمانيا وأربعين في أشكال اللام الثانية الأربعة من الخماسي إذ لا نظر إلى لامة الثالثة لأنها محل الإعراب ، لكن تختلف أكثرها لالتقاء الساكنين أو الاستكراه أو لتوالي المتحركات . والمستعمل باتفاق أربعة ، وزاد ابن السراج (محمد بن السري) خامساً

الأبنية المتفق عليها :

١ - « فَعَمَلٌ » مفتوح الأول والثاني والرابع ساكن الثالث اسما نحو سفر رجل وفرز دق - وصفة نحو شمردل (الطويل) وَجَعَدَل (الرجل النار الغليظ) .

٢ - « فَعَمَلٌ » مفتوح الأول والثالث ساكن الثاني مكسور الرابع ولا يكون اسما ، قال سيبويه (ويكون على مثال فعلل في الصفة قالوا : قهلس وجحمرش وصهصلق ، ولا نعلمه جاء اسما)^(١)

٣ - « فُعَمَلٌ » مضموم الأول مفتوح الثاني ساكن الثالث مكسور الرابع اسما نحو خزعل (الباطل) - وصفة نحو قذعمل (الضخم من الإبل) وخبعتن (العظيم البدن من كل شيء)

٤ - (فِعَمَلٌ) مكسور الأول ساكن الثاني مفتوح الثالث ساكن الرابع اسما نحو قرطعب (الشيء النافه) - وصفة نحو جردحل (الضخم من الإبل) .

(١) راجع الكتاب ج ٢ ص ٣٤١ والقهلس المرأة الضخمة ، والجحمرش المعجوز الكبير ، والصهصلق المعجوز الصخابة .

البناء المختلف فيه

« فَعَمَلًا » قال ابن يعيش (وقد ذكر محمد بن السرى بناء خامساً وهو هُنْدَلَع لبقلة ، وأحسبه رباعياً والنون فيه زائدة ، ولو جاز أن يجعل هندلع بناء خامساً لجاز أن يجعل كَنَمَبُل بناء سادساً ، وهذا يؤدي إلى خرق متسع)^(١)

ولهذا قال ابن مالك مشيراً إلى أبنية الخماسى المتفق عليها فقط .

..... وإن علا فعَمَلٌ حوى فَعَمَلًا
كذا فَعَمَلٌ وِفَعَمَلٌ

هذه - هى أبنية الاسم المجرد فهى أحد وعشرون بناء : أحد عشر للثلاثى ، وستة للرباعى ، وأربعة للخامسى .

ولا عبرة بالأبنية الثلاثة الشاذة التى لم يعترف بها الجمهور ، وقد سبق ردهم على الكلمات الواردة عليها

حصر الأسماء التى ليست على الأبنية السابقة فى ضربين

اعلم أن ما جاء من الأسماء على غير الأبنية السابقة لا يعدو أن يكون واحداً من ضربين :

الاول : متفرع عن الأبنية السابقة بنقص إما لحرف أصلى كعدة وسه ويد ، أو لحرف زائد كَعَرَّتَن وسائر ما ذكر سابقاً فى الأبنية المنقوصة بحرف زائد

(١) شرحه على المفصل ج ٦ ص ١٤٤ ، والكنهبل شجر عظام من العضاة .

الثانى : متفرع عن الأبنية السابقة بزيادة فيه نحو أحمد واحرنجام

وساسيل

ولهذا قال ابن مالك :

..... وما غير للزيد أو النقص انتمى

ورب سائل يقول : كيف يصح الحصر فى ضربين لما سوى أبنية المجرد من أبنية الأسماء مع ورود سرخس (بلد عظيم بخراسان) وبلخش (جوهر معروف) ، ومن وما ، وبعلمك وحضرموت ؟ فيجاب بأن الحصر خاص بالأسماء العربية المتمكنة البسيطة ، وسرخس وبلخش أعجميان ، ومن وما مبنيان : وبعلمك وحضرموت مركبان .

هذا - والمتفرع بنقص لا ضابط له ، وإنما العناية بالمتفرع بالزيادة

فهو المقصود بالذات

الفصل الثانى فى أبنية المزيد من الأسماء

أبنية المزيد من الأسماء كثيرة جداً فقد بلغت عند سيديوه ثمانية وثلثمائة ، واستدرك عليها الزبىدي نيفاً وثمانين ، ومعروف أن أقل ما يكون عليه المزيد أربعة ، وغايته فى الزيادة سبعة

فالمجرد الثلاثى يزداد عليه حرف إلى أربعة ، والرابعى حرف إلى ثلاثة ،

والخامسى حرف على الصحيح ، وندر زيادة حرفين عليه

فأنواع المزيد إجمالاً ثلاثة : مزيد الثلاثى ، ومزيد الرابعى ،

ومزيد الخامسى

وسنذكر أشهر أوزان الجميع غير أننا سنكتفى بالمثال عن الزنة رغبة

فى الاختصار فنقول :

النوع الأول مزيد الثلاثي

يصير الثلاثي رباعياً بزيادة حرف إما قبل الفاء نحو أجدل (الصقر) وإمد (الحجر الذي يكتحل به) وتجلبيء (وسخ ظاهر الأديم) وأبلم «خوص المقل» وثرتب «الشيء الثابت» وتنفل «ولد الثعلب» وتذراً «القوة» وتجييب «ابن كندة». ويدخل في هذا النوع المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من الثلاثي واسم الآلة الذي على وزن مفعَل فلا نطيل بالتمثيل - وإما بعد الفاء نحو كاهل وخاتم وشامل (ريح مهبها بين مطلع الشمس وبنات نعش) وعذسل (الناقة السريعة) وضيغم وكوثر وجوهر من الجهارة «الحسن». ومن هذا النوع قياس اسم الفاعل من الثلاثي - وإما بعد العين نحو شمال ويمين وقعود وتبير «جبل» ومن القياسي في هذا النوع مصدر الثلاثي من فَعَل اللازم دالاً على داء أو صوت أو سير نحو زكام وبغام ورسيم - أو بعد اللام نحو عتل ورعشن وبردى «نهر بدمشق» وشعبي «موضع» .

ويصير خماسياً بزيادة حرفين سواء أكانا مجتمعين إما قبل الفاء نحو منطلق وإنقحل «شيخ يابس الجلد على العظم»، أو بعدها نحو دواسر (الجل الضخم) - أو بعد العين نحو خطاف طائر (صغير) وعوار (مرض العين) وزميل (جبان) - أو بعد اللام نحو صفراء وسيراء (ثوب خز مخطط) وغلوآء «ازدياد أول الشباب وسرته» - أم كانا مفترقين إما بالفاء نحو مساجد ومقاتل ونحوهما والتدند (شديد الخصومة)، أو باللام بالعين نحو عاقول (نبت شائك ترعاه الإبل) وقيصوم «نبت»، أو باللام نحو قرني قال الفرزدق يهجو عطية أبا جرير :

قُرْبَى يَحْكُ قفا مقرف لثيم مآثره قعدد^(١)
 و تنوَقى « جبل عظيم » ، أو بالفاء والعين نحو إعصار وأملود (غصن
 ناعم) ويربوع ومفتاح وتميز ومضروب ونحوها - أو بالعين واللام نحو
 خيزلى (مشية بها تفكك كمشية النساء) أو بالفاء والعين واللام نحو
 أجفلى « الدعوة العامة » .

ويصير سداسياً بزيادة ثلاثة أحرف سواء أكانت مجتمعة - إما قبل
 الفاء نحو مستخرج ، أو بعد العين نحو سلايم « جمع سلم » ، أو بعد اللام
 نحو كبرياء وغبوان - أم كانت متفرقة نحو أفعوان وأربعاء وقلنسوة
 وإهجيرى (العادة) وقاصعاء وناقعاء (ججرى اليربوع)^(٢) .
 ويصير سباعياً : بزيادة أربعة أحرف نحو اشهباب مصدر اشهاب
 من الشبهة (ياض يخالطه سواد) .

النوع الثانى مزيد الرباعى

يصير الرباعى على خمسة أحرف بزيادة حرف : إما قبل الفاء ولا
 يكون إلا فى نحو مدحرج ، أو بعدها نحو كئنتال « القصير » ، أو بعد العين نحو
 سميدع (السيد الكريم) وحلحيل (السيد) وشمخز وضمخز قال رؤبة

(١) القرنى دوية على هيئة الخنفساء منقطة الظهر ضعيفة المشى ، والمقرف
 خميس الأب ، وقعدد لثيم ، والبيت من قهيدة شرح معظمها فى الكاويل ورغبة
 الآمل ج ٤ ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) إلا أن القاصعاء يدخل منه ، والناقعاء بسنره ويرققه فإذا هجم عليه من
 القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فيخرج منه .

أنا ابن كل مصعب شبخز سام على رغم العداضُ مخز^(١)
أو بعد اللام: إما الأولى نحو قنديل وقرْبوس وقرْ نيق (طائر)
وسرداح « الناقة الطويلة » وقرْ ناس « شبه الأنف يتقدم الجبل » -
ولاتنس هذين الوزنين الأخيرين فلهما شأن في ألف الإخاق الممدودة،
كما يحىء إن شاء الله تعالى، وإما الثانية نحو حَبْرُ كى « القراد » وطَرْ طُبَّ
« الثدى الضخم المسترخى » .

ويصير على ستة أحرف بزيادة حرفين سواء أكانا مجتمعين إما بعد
اللام الأولى نحو قَدَوِيل « العظيم الرأس » وِطْرِمَاح « طويل » ،
أو بعد اللامين نحو عترباء وعنكبوت وقَطْرير وِبَرْنِساء « الناس » -
أم كانا متفرقين بينهما إما الفاء والعين نحو مَجْرَنْجَم « مجتمع » أو العين
واللام نحو خَيْتَمُور « غير دائم » قال حُجْر بن عمرو الكندي .

كل أنى وإن بدالك منها آية الحب حببها خيتعور^(٢)
أو اللام الأولى نحو كُنْأَيْيل (موضع) . أو اللامان نحو حَبْو كرى
« الداهية » .

ويصير على سبعة أحرف بزيادة ثلاثة نحو احْرَنْجَام . وقرْنَقَصَان
(تقدم معناه) وِبَرْنِساء (تقدم معناه)

(١) المصعب الفحل العظيم ، وشبخز الطامح النظر ، وضمخر ضخيم ، والبيت
من شواهد شرح المفصل راجع ج ٦ ص ١٣٨ وذكور في لسان العرب مادة شبخز
(٢) البيت من شواهد الجار بردي على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ١٨٣ ،
وحجر جاد امرى القيس ، والبيت من قصيدة راجع الأغانى (أخبار ذات الحال) ج ١٥

النوع الثالث مزيد الخماسي

ويصير الخماسي على ستة بزيادة حرف مد قبل الآخر نحو سلسيل
وَعَلْطَمَيْس « المرأة الشابة » وِدَرْدَبَيْس « الداهية » وَعَضْرَفُوط
« ذكر العطاء » وِقِرْطَبُوس « الداهية » - أو بعد الآخر مجرداً عن التاء
نحو قَبْعَثْرَى وَضَبْعَطْرَى « الجمل العظيم » ، أو مشفوعاً بها نحو قَبْعَثْرَاة -
ونذر مجيئه على سبعة نحو قَرَعْبَلَاة « دويبة عريضة محببئة » .

قواعد وتطبيقات

- ١ - ما الحكمة في أن الاسم المتمكن لا يقل في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؟ وإلى كم ينقص في الاستعمال؟ مثل بمثالين للنقص في الاستعمال مع التخالف بين المثالين في عدد المحذوف
- ٢ - ما البناء المهمل من الثلاثي في الاسم والفعل معاً وما سر إهماله؟ وما وجه منع بعض الصرفيين بناء فُعِل في الأسماء؟ وبم يخرجون ما جاء منها على هذه الرنة؟
- ٣ - ما أوزان الاسم الثلاثي التي ثبتت فيها التفريع؟ وما فروع كل وزن؟ ولماذا اعتبرت هذه الفروع فروعاً مع أنها لم تخرج عن الصيغ الأصلية للاسم؟ وهل التفريع قياسي؟
- ٤ - ماذا يقصد الصرفيون من قولهم (بعض أوزان الاسم الثلاثي يرد إلى بعض)؟ ومتى يكون هذا الرد؟ وبماذا تميز الأصلي من الفرعي مع الاشتراك في الاستعمال؟

٥- في كلام مَنْ مِنْ العرب ورد التفريع في الثلاثي؟ وما سره؟
وإذا ورد اسم على زنة «فَعَلَّ» مفتوح الفاء ساكن العين أو «فَعِلَّ»
مكسور الفاء والعين أو «فَعَلَّ» مكسور الفاء ساكن العين أو «فَعِلَّ»
مضموم الفاء ساكن العين. فكيف تحكم بأصلته أو فرعيته؟

٦- ما وجه الاختلاف بين الجهور المانعين من التفريع لمضموم الفاء
ساكن العين الثلاثي والأخفش المجوز. وهل هذا الخلاف عام فيما كان
ساكن العين أصالة أو تفريراً؟ وما ثمره هذا الخلاف؟ ولِمَ اقتصر
الخلاف بينهما على ساكن العين دون مضمومها؟ اشرح هذا بالتفصيل.

٧- قرد، ونمر، وذئب، ورِخْل «الأثني من ولد الضأن»

نطق التميمي بهذه الكلمات مكسورة الفاء ساكنة العين. فما وجهه
الصرفي في جعل الأولى أصلاً والثانية فرعاً مع توافقهما في البناء، وفي جعل
الثالثة أصلاً دون الرابعة مع الاشتراك بينهما في البناء وحلقية العين؟

٨- أجب بمثل ما أجبته به سابقاً عن هذه الكلمات الأربع المرتبة
على النمط السابق وهي: الحِسْلُ ولد «الضَبِّ» والضِبَاعُ والسِجْرُ والرَّحْمُ
٩- سحر رَعْدُ نَعْمُ نَعْمُ شَعْرُ .

وردت هذه الكلمات الثلاثية الحلقية العين مفتوحة الفاء مع سكون
العين وفتحها، فأى الوزنين أصل؟ وما نظرية مانع التفريع في مثل هذا؟
وهل يجرى هذا الخلاف في مثل هذا النوع إذا ورد مفتوح العين فقط
نحو لَعَثَ (ثقل وبطاء) ورَهَقَ (سفه) ولَعَسَ (سواد مستحسن
في الشفة) وبخَرَّ مصادر، أو ما كنها فقط كنجل ونخل ورجل وبعل -
وضح ما تقول مع التوجيه.

١٠ - عمرٌ سالمٌ قرُحٌ رشِدٌ وصلٌ (عظامٌ لا يكسر ولا يختلط
بغيره) - استعملت هذه الكلمات ذات وجهين فقد ضمت فاء الأولى
ثم فتحت في القسم للتخفيف مع سكون العين فيهما ، وفتحت وكسرت
فاء الثانية مع سكون العين أيضاً ، وفتحت وضمت فاء الثالثة مع سكون
العين أيضاً ، وفتحت فاء الرابعة مع فتح عينها وضمت مع سكونها ،
وضمت وكسرت فاء الخامسة مع سكون العين فيهما . فهل أحد الاستعمالين
فرع عن الآخر؟ وإن لم تر الفرعية فاذا ذكر السبب بالتفصيل

١١ - في اللغة مثلثات معروفة ومنها مقدار من الثلاثي المجرد - بعضه
متحد المعنى نحو كفاء (نظير) وشنء (بغض) وجرو (ولد الكلب) -
وبعضه مختلف نحو الزق فالملفتوح إطعام الطائر فرخه والمكسور الجلد
والمضموم الخمر خاصة ، ونحو الجحد فالملفتوح الإنكار والمكسور الشحيح
والمضموم شظف العيش ، فهل يعتبر أحد الأوزان الثلاثة أصلاً؟

١٢ - اذكر خلاف الصرفيين في بناء (فُعْلُل) مع بيان حجة كل فريق
ومناقشتها ورجح ما تختاره ، وهل لهذا الخلاف ثمرة

١٣ - منع الصرفيون وزن (فِعْلُل) مكسور الأول ساكن الثاني
مضموم الثالث من أبنية الرباعي ، فأورد عليهم خِرْفَعٌ وضَيْبَلٌ وكان
جوابهم أن الأولى كانت مضمومة الفاء أو مكسورة اللام والثانية كانت
مكسورة اللام فقط - فما سر هذه التفرقة؟ وهل يرجع إلى وزن واحد؟

١٤ - كيف يجزمون بعدم توالي أربع متحركات في الكلمة مع ورود
نحو هُدْبَدٌ وعُلْبَطٌ وعَرَّتَنٌ؟

١٥ - لم اکتفوا فی الحکم علی دأمة بالشذوذ، وقالوا فی جنید

إنه مخنزل من غيره مع اشتراكهما في أنهما غير واردين على بناء من أبنية الرباعي .
١٦ - مثل لمجرد يقبل الزيادة ، وللمجرد لا يقبل الزيادة ، ولمزيد يتحمل
التجرد ، ولمزيد لا يتحملة .

١٧ - مثل للثلاثي مزيداً بحرف وبحرفين وبثلاثة وبأربعة - وللرباعي
مزيداً بحرف وبحرفين وبثلاثة مع اطراد الزنة للمثال الذي تذكره .

الباب الثاني

في تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق

ينقسم الاسم بالنظر إلى أخذه من غيره وعدم أخذه من غيره
إلى جامد وإلى مشتق - فالجامد ما لم يؤخذ من غيره والمشتق بخلافه ،
ولا يغيب عن الذهن قبل كل شيء أن المشتق والمشتق منه منحصران
في دائرة الكلم العربية قال الجواليقي (قال ابن السراج في باب ما يجب
على الناظر في الاشتقاق : مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق
من لغة العرب لشيء من لغة العجم . فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير
ولد الحوت)^(١) :

والتعريف المذكور لكل من الجامد والمشتق يمكن تطبيقه على
المذهبين : البصرى القائل بجمود المصدر واشتقاق غيره منه ، والكوفي
القائل باشتقاقه من غيره .

نعم المشهور في الكتب الصرفية تعريفهما بما يتجه نحو المذهب البصرى

(١) راجع المعرب مقدمة الكتاب ص ٣ وما بعدها طبع دار الكتب .

فأنهم يقولون : الجامد ما دل على ذات أو معنى ، والذات ما تقوم بنفسها
كأسماء الأجناس نحو رجل وأسد وحجر ، والمعنى ما قام بغيره كالمصادر
نحو العلم والضرب والشجاعة - والمشتق ما دل على حدث وذات يرتبط
بها الحدث على وجه مخصوص كفاهم ومفهوم إلى آخر المشتقات .

وليس يخاف عليك أن تعريف المشتق هذا ملاحظ فيه أن المقسم
الاسم ، ولو نظر إلى المشتق في ذاته من غير مراعاة أصل المقسم لقليل فيه :
هو ما دل على حدث وذات أو زمان ليشمل الأفعال كما شمل الأسماء .

وكل هذا مراعى فيه المذهب البصرى كما نهينا فلو عدلوا في اتجاههم
نحو المذهب الكوفى لتبدل ذلك كله ، على أن كل هذا ليس له من نتيجة
إلا الملاءمة لروح المذهب البصرى المشهور .

وقبل أن نتكلم على كل من الجامد والمشتق على حدة ينبغي أن
نمهد لهما بمسائل عامة تتناول فيها تعريف الاشتقاق ، وأنواعه الثلاثة ، والخلاف
في المشتق منه في الاشتقاق الصغير ، وتحقيق أنه المصدر ، والفرق بينه
وبين اسمه ، ومشاركة اسم العين للمصدر في الاشتقاق منه ، والتغييرات
العارضة عند الاشتقاق . ثم نفرغ بعد هذا للكلام على كل من الجامد
والمشتق على انفراده في فصلين .

تعريف الاشتقاق

الاشتقاق في الاصطلاح : أخذ كلمة من أخرى بينهما ارتباط في
اللفظ والمعنى - على ما يوضح قريباً - ليعرف رجوع إحداهما إلى الأخرى .
فيدخل فيه نحو فهم وفهم ويفهم وافهم وفاهم إلى آخر المشتقات ، ونحو
يأس وأيس ، ونحو نعتق ونهق . وبذلك صار التعريف جامعاً لأنواعه الثلاثة

أنواع الاشتقاق الثلاثة

ينقسم الاشتقاق إلى ثلاثة : صغير وكبير وأكبر .

الاشتقاق الصغير : أخذ كلمة من أخرى بينهما تناسب في المعنى واتفاق في الحروف الأصلية وترتيبها مثل فَمَمٌ وفَمَمٌ إلخ ما تقدم - وسمى صغيراً لأنه لا يحتاج في إدراكه إلى تأمل - ومعرفة الأصل فيه من الفرع سنعرض لها بالتفصيل قريباً - وعند اختيار المذهب البصرى من أن الأصل المصدر سنشرح الاشتقاق الصغير ثانياً على أساسه إن شاء الله تعالى .

والاشتقاق الكبير : هو أخذ كلمة من أخرى مع الاتحاد بينهما في المعنى واللفظ دون الترتيب في الحروف ، وذلك نحو رأى وراء ، والواحد والحادى ، والقووس والقسى ، والوجه والجاه ، وأمثله كثيرة ، وهو المعروف بالقلب المكاني ، وسمى كبيراً لاحتياجه إلى تأمل في معرفته للتغيير فيه بالتقديم والتأخير - والتمييز بين المشتق منه والمشتق منوط بالأصل من مصدر إن كان الاشتقاق بين فعلين كالرؤية في المثال الأول والثانى ، أو بين اسمين مشتقين كالوحدة في المثالين الثالث والرابع . أو من مفرد إن كان الاشتقاق بين جمعين كالقوس في المثالين الخامس والسادس ، كما يكون التمييز بكثرة تصاريف المشتق منه كالوجه في المثالين السابع والثامن ، فلا دخل لكثرة الاستعمال وقلته في معرفة الأصل من الفرع في هذا الاشتقاق إذ قد يكثر المقلوب في الاستعمال كالحادى بل قد يفرد فيه كالقسى .

والاشتقاق الأكبر : هو أخذ كلمة من أخرى مع التناسب في المعنى والاتحاد في أكثر الحروف على أن يكون الباقي منها من مخرج متحد

أو مخرجين متقاربين نحو فسطاق وفسطاق وثلث وثلث ، وأمثله كثيرة وهو المعروف بالإبدال ، واختص بالأكثر لتطلبه كلفة أكثر لتبدل الحروف - ومعرفة الأصل فيه من الفرع راجعة إلى كثرة الاستعمال للمشتق منه ، ولذا حكموا في لعلّ ولعن ، وإياك وهياك ، وخامل وخامن بأن الأولى في كل من هذه أصل للثانية .

تلك أقسامه الثلاثة التي قد عادت على اللغة بأجزال الفوائد فكثرت موادها وتشعبت كلماتها فهضت بالإفادة مع الإجادة .

لا سيما الأول فانه قياسي وأما الأخيران مع كثرة ورودهما فسماعيان ، وقد كان العلماء من القدامى يستروحون إليهما ويلجأون إليهما عند الضرورة ، ومن أكثر فيهما من المتأخرين أبو علي الفارسي ، وأرجم عليه تلميذه أبو الفتح بن جنبي في كتابه الخصائص غير أنه سمي القسم الأول الأكبر وأعفل تسمية الثاني فجعل الحديث عنه تابعاً للأول . فتكلم على الأول في الأبواب الآتية : (باب القول على الفصل بين الكلام والقول ، باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير ، باب في الاشتقاق الأكبر) . وعلى الثاني في (باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه) (١) . ثم جاء من بعدهما الزمخشري الذي اعتمد عليهما كثيراً في كشفاه ، وهما في الحقيقة بعلم اللغة ألصق منهما بعلم الصرف .

بقي علينا أن نتمم ما يتعلق بالقسم الأول من الثلاثة وهو الاشتقاق الصغير في معرفة الأصل فيه من الفرع ، فدونك تفصيل الكلام فيه .

(١) راجع الأبواب السابقة في الخصائص ج ١ على هذا الترتيب ص ٤ وما بعدها

و ص ٤٦٧ وما بعدها و ص ٥٢٥ وما بعدها و ص ٤٧٨ وما بعدها .

الخلافاً في المشتق منه

في الاشتقاق الصغير

ذهب جمهور البصريين إلى أن المصدر مأخذ المشتقات من الأفعال والأسماء ، وقال الكوفيون : إن الفعل مأخذ المصدر والأسماء المشتقة ، وقال السيرافي والفارسي : إن المصدر أصل للفعل والفعل أصل لبقاى المشتقات ، وقال السيوطى : (وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شىء اشتق من غيره) (١) .

هذه هى جملة الأقوال المشهورة وليس يعنيننا منها إلا الأولان - أما الأخيران فضعفهما ظاهر ، إذ الثالث يمنع بأن مشتقات الأسماء لاتتضمن الزمن المعين الذى فى الفعل ، واشتقاقها منه قاض باحتوائها عليه فكيف تعتبر فرعاً له - والرابع يدفع بأن الصلة بين الكلم العربية مُحسسه وثيقة فى اللفظ والمعنى فلا بد من اعتبار الأصالة فيها والفرعية ، والتعويل على هذا القول قاض بانفكاكها وعدم ارتباطها ، فالحق أنه فى غاية الهزال .

ولنرجع إلى المقصود فنقول : يرى جمهور البصريين أن المصدر أصل للجميع فكلمة مصدر عندهم اسم مكان ، وعلى هذا فيعرف المصدر بأنه اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل وسائر مشتقات الأسماء - ويرى الكوفيون أن الفعل أصل للأمرين فكلمة مصدر عندهم مصدر يسمى

(١) راجع مع الهوامع الكتاب السابع فى النصرف (الاشتقاق) ج ٢ ص ٢١٣

وما بعدها ، والمزهر النوع الثالث والعشرين (الاشتقاق) ج ١ ص ٢٠٢

أريد به اسم الفاعل فمعناه الصادر من غيره ، ويعرف بأنه اسم الحدث الذي اشتق من الفعل - واستدل كل من الفريقين لتأييد مذهبه بأدلة :

أشهر أدلة البصريين :

للبصريين أدلة كثيرة أقواها ما قال الرضى (وقال البصريون : كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ والاشتقاق كاللباب من الساج والخاتم من الفضة ، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمته التى هى الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد ، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر ، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حرفه على المصدر وبوزنه على الزمان)^(١) ومثل الفعل الأسماء المشتقة فأنها مصوغة للمصدر والذات ، فتدل بحروفها على الحدث ووزنها على الذات .

أشهر أدلة الكوفيين ثلاثة :

الأول : دوران المصدر وراء الفعل إعلاالا وصحة . فأعل نحو عدة بحذف الواو لحذفها من مضارعه ، وأعل نحو قيام بقلب الواو ياء لإعلال فعله بالقلب فى قام - ولم يعل بالحذف نحو وجَل لصحة يوَجَل ، ولم يعل بالقلب نحو قوام لصحة فعله قوام . وهذا يدل على أصالة الفعل للمصدر . ويدفع هذا الدليل بأن هذا الدوران للمناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا لأصالة الفعل فى الوجود التى هى محل النزاع بدليل وجود المتابعة

(١) شرحه على الكافية باب المصدر ج ٢ ص ١٩٢

المذكورة بين الأفعال أنفسها . فقد حذف الواو من المضارع المبدوء بغير الياء نحو أهد ونعد وتعد حملاً على المبدوء بها إذ هو الذى انفرده بوجود المقتضى للحذف ، وحذفت الهمزة من المضارع الرباعي المبدوء بغير الهمزة كيكرم وتُكرم ونُكرم حملاً على المبدوء بها لأنه المختص بالعلة المقتضية للحذف ، وليس بمعقول أصالة فعل لآخر من نوع واحد ، على أنه قد صح المصدر مع إعلال فعله نحو رمى رمياً وأهل مع تصحيح فعله نحو اعشوشب اعشيشاباً الثانى : وقوعه تأكيدياً له نحو ضربت ضرباً والمؤكد فرع المؤكد ، وينقض هذا الدليل أيضاً بأن المصدر فى الحقيقة تأكيدي للمصدر المضمون فى الفعل قال الرضى (لكنهم سموه تأكيدياً للفعل توسعاً فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضرباً ، فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيدي للمصدر المضمون وحده لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل) (١)

الثالث : عمل الفعل فيه كالمثال السابق والعامل قبل المعمول . وينيف هذا الدليل أيضاً بما قال الرضى (وقولهم قبل المعمول فيه مغالطة . إن أرادوا أن مرتبته وقت العمل أن يتلفظ به قبل المصدر فسلم ولا يفهم لأن النزاع فى كون الفعل مقدماً وضعاً على وضع المصدر مأخذاً له لا فى تقدمه عليه عند عمله فيه ، وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب ، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول) (٢) - فثبت من هذا أن المصدر أصل المشتقات .

(١) راجع شرحه على الكافية فى المعمول المطلق ج ١ ص ١١٤

(٢) شرحه على الكافية باب المصدر ، والمبحث كله مستوفى فى الأشباه والنظائر

الفن الأول الهمزة (الاشتقاق) ، وشرح سراج الأرواح (الاشتقاق)

وغسل من اغتسل ، وكلام من كلم ، وعون من أعان ، وهكذا
وأما المعنى فمدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر
من حيث معناه . نعم قال بعضهم : إنهما سواء في الدلالة على الحدث .
وعلى هذا فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط على ما تقدم .

الاشتقاق من اسم العين

قد وقع الاشتقاق كثيراً من أسماء الأعيان ، فن ذلك الاشتقاق
من الذهب والفضة والدينار والدرهم والحجر والتراب والرمل واللجام
والتيس والفيل والناقة والأتان - فقالوا : مُذَهَّبٌ ومفَضَّضٌ ومدَنَرٌ
ومدرهم ، واستحجر ، وتربت يدها ، وأرمل ، وألجم فرسه ، واستتيست
الماعز ، واستفيل الجمل ، ومن أمثالهم (استنوق الجمل ، وكان حماراً فاستأن) (١)
ومن ذلك فاعل في العدد مراداً به البعض قال خالد (الاشتقاق من أسماء
العدد سماعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس) (٢)

وسيرد عليك في آخر اسمي الزمان والمكان اشتقاق (مفعلة)
من اسم العين على خلاف فيها بين القياسية والسماعية ، وينبغي أن تعرف
أن الاشتقاق في أسماء الأعيان قد حذوا فيه حذو الاشتقاق من أسماء المعاني
على وفق المعروف في الاشتقاق الصغير .

ومع كثرة الاشتقاق من أسماء الأعيان لم يصرح المتقدمون فيه

(١) بضرب المنزل الأول للرجل يكرن في حديث ثم يخلطه بغيره وينتقل اليه
راجع التماموس (النافذة) . والثاني للرجل يهون بعد العزرا جمع جمع الأمثال (٩-١٠ مكف)
(٢) شرحه على أروضح المسالك لابن هشام باب العدة (حكم فاعل فيه)

بالقياسية ، وحملهم على ذلك أمران (الأول) قلة ما ورد من المشتقات من الأعيان بالنسبة إلى ماورد من المشتقات من المعانى (الثانى) أن المشتق يحمل دائماً الحدث إما مع الذات أو الزمان أو المكان ، والذي يفيد الحدث وحده حتى يكون مناسطاً للاشتقاق إما هو المصدر ، لكن لما كانت كثرة المشتقات من الأعيان فى ذاتها مطمئنة وحاجة العلم لا الأدب ماسة إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان رأى مجمع اللغة العربية اعتباره قياسياً فيها وقراره . (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يميز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم)^(١)

وهنا وجب أن نفي بوعدنا السابق فى شرح الاشتقاق الصغير بعد أن عرفت الأصل فيه والفرع ، لتفهمه وتقف على التغييرات العارضة فيه .

الاشتقاق الصغير والتغييرات العارضة فيه

الاشتقاق الصغير : صوغ لفظ من آخر ولو مجازاً تناسباً فى المعنى واتفقاً فى الحروف الأصلية وترتيبها مع تغيير فى الهيئة ولو تقديراً - والمصوغ منه المصدر والمصوغ الأفعال ومشتقات الأسماء - مثاله فهم مصدر يدل على الحدث وحده - يصاغ منه الأفعال الثلاثة دالة على الحدث والزمان المعين ، ومشتقات الأسماء السبعة دالة على الحدث والذات . فينبها وبين المصدر اتفاق فى الحروف الأصول وترتيبها وتناسب فى المعنى لأنها دلت على معناه مع زيادة كما رأيت ناشئة من تغيير الهيئة - وقولنا

(١) هذا القرار فى مجلة مجمع اللغة العربية ج ١ ص ٣٦ والأسباب المبني عليها

فى ص ٢٣٢ وما بعدها وفى ج ٢ ص ١٢ وما بعدها .

(ولو مجازاً) ليدخل فيه نحو النطق بمعنى الدلالة فإن المشتقات منه تدل على معناه المجازى مع الزيادة المطردة فيها إذ ليس الاشتقاق ، قاصراً على المعنى الحقيقي - وقولنا (في الحروف الأصلية) لأنه لا عبرة بالزائدة ولا يرد نحو (خف) من الخوف لأن المحذوف لعلة كالثابت - وقولنا (ولو تقديرًا) ليدخل الفعل - في نحو طلب ومصدره طأب . فلولاً التقدير لكان اللفظ عين اللفظ . وبالجملة فالتغييرات بين الأصل والفرع جمعها أبو حيان في تسعة نقلها عنه السيوطي فقال:

(قال أبو حيان واعلم أنه قد يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة : الأول زيادة حركة كضرب من ضرب ، الثاني زيادة حرف كطالب من طأب ، الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب ، الرابع نقص حركة كعرس من العرس (اللزوم) ، الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج ، السادس نقص حركة وحرف كنزا من النزوان ، السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضب من الغضب ، الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان ، التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين في الناقة ساكنة وفي استنوق متحركة والفاء في الناقة متحركة وفي استنوق ساكنة والتاء في الناقة موجودة وفي استنوق مفقودة والسين في الناقة مفقودة وفي استنوق موجودة) (١)

وإذا انتهى الكلام على كل ما في التمهيد فلنعد إلى الحديث عن كل من الجامد والمشتق في فصلين :

(١) راجع الجمع . الكتاب السابع في التصريف . مبحث في الاشتقاق ج ٢ ص ٢١٣

فصل الأول

في الجوامد

تقدم أن الجامد على المذهب البصرى مادل على معنى أو ذات ، وأن الدال على معنى هو المصدر ، والدال على ذات هو اسم العين .
والمقصود في مبحثنا هذا إنما هو المصدر لأنه مبعث الاشتقاق الاصطلاحى المطرد ، والمصدر متى أطلق إنما ينصرف إلى المصدر العام المعروف ، وقد يقيد بالميمى ، أو الصناعى ، كما قد يسمى باسم المرة إذا أريد من الحدث الوحدة ، واسم الهيئة إذا أريد نوع الحدث - وهذه الأربعة مأخوذة من المصدر العام لأنها تدل على الحدث مع زيادة وصف للمصدر فى الأول للتوسع فى اللغة ، ومع زيادة شىء مرتبط بالحدث فى الثلاثة الباقية^(١) لكنها ليست من المشتقات الاصطلاحية ، لأن المشتق الاصطلاحى يتضمن الذات مع الحدث وهى لا تدل على الذات ، إنما أخذها من المصدر العام على معنى مطلق الاشتقاق اللغوى فهى من أنواع الجوامد ، وبذلك تكون أنواع الجوامد خمسة :

النوع الأول المصدر

عندما يراد الكلام على معرفة قياسه فلا نجد معدلاً عن الرجوع إلى فعله حتى عند البصرى الذى يراه أصلاً للفعل ، ولا يعود هذا عليه بالنقض لرأيه قال الرضى (وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل)^(٢) .

(١) إلا أن ذلك فى الصناعى إذا كان مأخوذاً من اسم المعنى

(٢) شرحه على الكافية . باب المصدر ج ٢ ص ١٩٢ .

ومعلوم أن المصدر فعله إما ثلاثي أو غير ثلاثي ، ولما تمايز مصدر
الثلاثي من غيره بالخلاف في قياسية الثلاثي والإجماع على قياسية غيره ، ثم
بالتغاير في معنى القياس نفسه فيهما ، جعلنا الكلام عليهما في مطلبين :

المطلب الأول في مصدر الثلاثي

لا جدال بين الصرفيين في كثرة الأوزان الواردة من مصدر الثلاثي
كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد . وقبل الكلام على أوزانه التي
ينقاس فيها نذكر كلمة نبين فيها الاختلاف بينهم في قياسته ، ومعنى
القياسية عند من يقول بها .

كلمة في قياسية مصدر الثلاثي

إن مصادر الثلاثي لم تجر على أوزان معينة شأها في هذا شأن أفعالها
الماضوية والمضارعية التي مدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة
وينقل عن معاجمها ، وما ضوابط الصرفيين التي دونها فيها إلا للتقريب
والرجوع إليها عند الحاجة ، بخلاف الأفعال الزائدة على ثلاثة فأنها تسير
على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير في كل من الماضي والمضارع ،
فكانت مصادرها جارية على قاعدة ثابتة مثلها

فمن هذا كانت مصادر الثلاثي على أوزان شتى مع التفاوت بينها
في الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية
والسماعية ، فرأى بعضهم عدم القياس على (فَعَل) الذي اعتبره الجمهور
قياسياً للفعلين (فَعَل و فَعِل) المتعديين والتزم السماعية ، قال السيوطي
(ومنع ابن جودر قياسهما)^(١) ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت

(١) في مجمع الهوامع الكتاب السادس من الألفية ، وابن جودر (خلف) راجع بغية الوعاة

لكثرة مواد هذين الفعلين في الكلام ، ولهذا عول الجمهور على القياس فيهما
اكتفاء بغلبة هذا المصدر للفعلين كما هو رأيهم في باقي المصادر لباقي الأفعال ،
فقد جعلوا كثرة استعمال بناء أى مصدر لأى فعل مصححة للقياس عليه
قال سيبويه « ولكن الأ أكثر يقاس عليه »^(١) وتبعهم ابن مالك - غير أنهم
لا يقصدون من القياس هنا معناه المتبادر من لفظه كما هو الحال في مصدر
المزيد على ثلاثة . بدليل أنهم لا يعولون عليه هنا إلا حيث يعوزهم السماع ،
ويتركونه عند ورود السماع المخالف له قال الأشموني (والمراد بالقياس هنا
أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فأنتك تقيسه على هذا لا أنك
تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش)^(٢)

وما ذاك منهم إلا لأن الكثرة لم تصل في نظرهم حداً يقطع باطراد
القياس المبني عليها دواماً . فهذا أرجح القولين لأن فيه مراعاة الحقيقتين :
النظر إلى المسموع عند الوجود ، واللجوء إلى القياس عند انعدامه ، ونتيجة
هذا الخلاف ظاهرة .

أبنية مصدر الثلاثي

من المعلوم أن للفعل الماضي الثلاثي بقطع النظر عن تنوع مضارعه
ثلاثة أوزان لا رابع لها :

الأول (فَعَل) مفتوح العين متعدياً كنصر ، ولازماً كجاس

الثاني (فَعِل) مكسورها متعدياً كفهم ، ولازماً كفرح

الثالث (فَعُل) مضمومها ولا يكون إلا لازماً كظرف

(١) راجع الكتاب باب بناء الأفعال التي هي أعمال إلخ ج ٢ ص ٢١٥ و ١٠ بعدها .

(٢) شرحه على الألفية . أبنية المصادر

وسيدور الكلام على أبنية مصادر هذه الأفعال الثلاثة وراء التعدى واللزوم ، ومعلوم أن الأولين فيهما التعدى واللزوم بخلاف الثالث . وعلى هذه المقدمة سيكون الكلام على مصادرهما في ثلاثة مباحث

المبحث الأول : مصدر المتعدى (من فَعَلْ و فَعَلِ)

قياس مصدرهما (فَعَلْ) بسكون العين مطلقاً سواء أ كان الفعل صحيحاً بأنواعه الثلاثة : سالماً ومضاعفاً ومهموزاً ، أم كان معتلاً بأنواعه الأربعة : مثلاً وأجوف وناقصاً ولقيفاً - فمصدر مفتوح العين نحو : ضرب وأكل ، ورد ، ووعد ، وقول ، وبيع ، ورعى ، وغزو ، ووقى - ومصدر مكسورهما نحو : لَقَمَ ، وفهم ، ومس ، وأمن ، ورأى (حُبَّ) ، ووطء ، وخوف ، وقنو (لزوم الحياء) - هذا إذا لم يدل على حرقة أو مافى معناها ، وإلا فقياس مصدرهما فعالة - فمثال مفتوح العين نحو : كتابة ، وحجامة ، وحيانة ، وخياطة ، وقصارة (تبييض الثياب) ، ونجارة ، ومساحة (ذرع الأرض) ، وصياغة - ومثال مكسور العين نحو : ولى أمرهم ، ولاية ، وإلى هذا القسم يشير ابن مالك بقوله :

فَعَلْ قِياسَ مصدرِ المُتعدى من ذى ثلاثة كَرَدَ رَدًا

المبحث الثانى : مصدر اللزوم منهما

يختلف قياس مصدرهما

فمصدر « فَعَلِ » مكسور العين قياسه « فَعَلْ » بفتحها سواء أ كان الفعل صحيحاً أم معتلاً : كبطر ، وأشر ، وبرج (سعة العين) ، ووجل ، وصدى ، وأسى (حزن) ، وفرح ، وجوى ، وشلل - ويستثنى من هذا القياس أربعة :

- ١ - مادل على ما يشبه الحرقة فقياس مصدره فعالة كولى عليهم ولاية
- ٢ - مادل على لون فقياسه الفُعْلة كحمره ، وخضرة ، وزرقة ، وصفرة
وسحمة (السواد) ، وشهية ، وعيسة (بياض مشوب بشقرة)^(١)
- ٣ - مادل على علاج والوصف منه على فاعل فقياسه فُعُول كقدوم ،
وصعود ، ولزوق .
- ٤ - مادل على معنى ثابت فقياسه فُعولة كيبوسة ، ورطوبة .
ومصدر « فَعَل » مفتوح العين قياسه « فُعُول » لافرق بين الصحيح
والمعتل غير الأجوف كقعود ، ومرور ، وخلوف (تغير رائحة الفم) ،
ووصول ، وزهو . قال تعالى (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ، ومن الليل
فسبحه وأدبار السجود ، لا يريدون علواً فى الأرض) - وإذا كان الناقص
يأتى اللام فيجب إعلاله بقلب الواو ياء وإدغامها فى يائه كهُوى ، وثوى ،
ومضى ، وأوى إلى المكان ، ويستثنى من القياس سبعة .
- ١ - مادل على حرقة فقياس مصدره فعالة كتجارة ، وعرافة (قيام
بالشئون) ، وإمارة (على القبيلة) ، وسفارة (سعى بين المتنازعين)
وسعاية (جباية الصدقات) .
- ٢ - ما كان أجوف فالكثير إما فَعَل كصوم ، وفوز ، وموت ،
وميل ، ومين (كذب) - أو فِعَال كصيام ، وقيام - أو فِعَالَة كنياحة -
وقل فيه فُعُول كغابت الشمس غيوباً .
- ٣ - مادل على امتناع فقياسه فِعَال كشراد ، وإباء ، وجماح ، ونفار ،
ولباق ، وفرار ، وشماس .

(١) أصلها بضم العين وكسرت للياء بعدها .

٤ - مادل على تقلب واضطراب فيهما تحرك شديد فقياسه فَعَلان
كجولان ، ونزوان ، وطوفان ، ودوران ، وميدان (اضطراب) ، وطيران ،
وغليان ، وخفقان ، وغثيان (خبث النفس) - لا مطلق التحرك حتى
ينتقض بنحو قيام ، وعود ، ومشى - وقد جاء (فَعَلان) غير مصدر نحو
رمضان في ألفاظ معدودة (١)

٥ - مادل هلى داء فقياسه فُعال كسعال ، ودوار ، وزكام ، ومشاء

٦ - مادل على صوت فقياسه فُعال كبكاء ، وحذاء الإبل ، وخوار ،
ومكاء (صفير بالفم) ، وبغام (للظبي) ، وضباح (لثعلب) ، وعواء
(للكلب والذئب) ، وثغاء (للغنم) - أو فَعِيل كخفيف (صوت الفرس
عند ركضه) وزئير ، ووجيب (خفقان القلب) ، وصهيل (للفرس) ، وصخيد
(للمرَد) ونثيم (صوت ضعيف) ، وهدير (للحمام) - وقد اجتمعا
في بعض الأفعال كأُزاز وأزيز (للقِدْر عند غليانه) وشجاج وشجيج
(للبغل) ، ونباح ونبيح (للكلاب) ، ونعاب ونعيب (للغراب) ، ونعاق
ونعيق (للعراعى) ونهاق ونهيق (للحمار) وصراخ وصرخ (للمستنيث) (٢)
ولا يخفى على حسب ما تقدم في قياس الثلاثى أنك مخير في أحد
الوزنين السابقين عند ورودهما أو انعدامهما ، أما إن ورد أحدهما فقط
فأنه يقتصر عليه

(١) مجموعة في ثلاثة وثلاثين نظماً ابن مالك ، راجع المزهرة النوع الأربعين
(ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها)

(٢) راجع فقه اللغة للعلامة الباب العشرين في الأصوات وحكاياتها ففقه الكفاية

٧ - مادل على سير فقياسه ففعل كذميل السير اللين) ، ورسم
(ضرب من سير الإبل) ، ووجيف (ضرب من سير الخيل والإبل) ،
وديب ، ودليف (مشية الشيخ)

وما تقدم يستنتج أمور ثلاثة : (الأول) أنه لو ورد فعل ثلاثي متعد
ولازم مع تنوع معناه عند اللزوم وأن ما تقدم على التفصيل يعتبر قياسياً فيه
على طبق المراد منه ، فن ذلك (صدّ) فإنه استعمل متعدياً بمعنى منع فصدره
الصد ، كما استعمل لازماً بمعنى أعرض فصدره الصدود ، أو بمعنى صوت
فصدره الصديد (الثاني) أن مادل على حرفة أو ما يشبهها من القسمين المذكورين
في المبحثين قياسه فعالة ^(١) (الثالث) أن وزني فُعَال وفَعِيل من مصدر
فَعَل اللازم يجتمعان في الصوت ، وينفرد فُعَال في الداء وفَعِيل في السير ،
فالنسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي . وإلى قياس مصدر اللازم للفعاين
المذكورين وبعض مستثنيات الفعل الثاني أشار ابن مالك بقوله :

وفَعِل اللازم بابه فَعَلْ	كفرح وكجوى وكشملل
وفَعَل اللازم مثل قعدا	له فُعول باطراد كغدا
ما لم يكن مستوجباً فعَلا	أو فَعَلان فادر أو فُعَلا
فأول لذى امتناع كأبي	والثاني للذي اقتضى تقلبا
للدَّ فُعَال أو لصوت وشمل	سيرا وصوتا الفعيل كصهل

(تنبيه)

ماسلف من التفصيل في مصدر (فَعَل) عند فقدان السماع من أن

(١) على أن الرضى في شرحه للشافية جعل هذا الوزن قياسياً في الحرفة حتى لو كان
الفعل من باب فعل الآتي في المبحث الثالث راجع الشرح أبنية المصدر ج ١ ص ١٥٣

قياس المتعدى منه (فَعَل) واللازم (فُعُول) رأى الجمهور - وخالفهم الفراء إذ جعل القياس عند عدم السماع غير منوط بالتعدى والازوم ، بل جعله مطلقاً فعلاً عند الحجازيين وفُعُولاً عند النجديين ، قال ابن الحاجب (وقال الفراء إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفُعُولاً ل نجد) (١)

المبحث الثالث مصدر (فَعَل) مضموم العين

قال ابن يعيش (وأما ما كان مما لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدى فهو فَعَل ، وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج ، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهي : فَعَال وفَعَالَة وفُعَل ، فالأول جعل جمالا وهو هاء ، والثاني قبح قباحة وهو بهاءة وشنع شناعة ووسم وسامة . والثالث حسن حسناً ونبل نبلا ، وفَعَالَة أكثر) (٢)

نعم قد وافقه على هذه الثلاثة الرضى ، لكن ابن مالك اقتصر على بناءين فقط للقياسي فقال :

فُعُولَة فَعَالَة لِفَعْلَا كسهل الأمر وزيد جزلا

مع أن أولها ينبغي أن يكون في صنف المسموع ، فقد خالفهما في أمرين كما ترى - وبالجملة فتلك مصادر الثلاثي التي يعمل بها إذا لم يرد للفعل مصدر مخالف لها وإلا وجب الوقوف عنده على ما عرفت ، ولنذكر هنا طائفة مما خالفت القياس .

(١) متن الشافية (باب المصدر)

(٢) راجع شرحه للفصل أبنية المصدر في الثلاثي ج ٦ ص ٤٦

المخالف لقياس مصدر الثلاثي

بما سمع مخالفاً لقياس مصدر المتعدي فلم يجيء على فَعَل من (فَعَل) مفتوح العين نحو غَاب ، وشكر ، وحَاب ، وغفران ، وسؤال ، وجرمان وهدي ، ومن (فَعِل) مكسور العين نحو علم ، ولزوم ، وركوب وبخل ، وسُخِط ، ورغبة - ومن (فَعَل) مفتوح العين نحو فسق ، وذهاب ومشى ، وتهاكك ولا نظير لها ، وسُرى .

ومخالفاً لمصدر (فَعَل) مضموم العين نحو ظَرَف ، وشَرَف ، وعَظَم ، وسهولة ، وكثرة - هذا ولا يفوتك أن المصدرين السابقين : هدى وسرى لا ثالث لهما على زنتهما ، قال ابن يعيش (وليس في المصادر ما هو على فَعَل إلا الهدى والسرى) ^(١)

ولنكتف بذكر الأمثلة الماضية ليدخالف قياس مصدر الثلاثي لأنه كثير جداً . فقد ذكر ابن الطيب في حاشيته على القاموس مادة (شناً) ثمانية أفعال ورد لكل منها أربعة عشر مصدراً ، وهي (شنىء ، ولقى ، وقدر ، ورد ، وهلك ، وتم ، ومكث ، وغلب) - وسأكتفي بذكر مصادر لقي على ما في القاموس فقط قال (لقيه كرضيه لِقَاء ، ولِقَاءة ، ولِقَاية ، ولِقِيماً ، ولِقِيَاناً ، ولِقِيَانة بكسرها ، ولِقِيماً ، ولِقِيَاناً ، ولِقِيماً ، ولِقِيمة ولُقي بضمهم ، ولِقَاءة مفتوحة : رآه)

ولقد أشار ابن مالك إجمالاً إلى المخالف للقياس بقوله :

وما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النقل كسُخِط ورضا

(١) راجع شرحه للفصل مصدر الثلاثي ، وكذا قال الرضى في شرح الشافية

المطلب الثاني في مصدر الزائد على ثلاثة

تقدم لك أن مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف لها أقيسة ثابتة لمختلف فيها الصرفيون ، وأن معنى القياس فيها الاطراد الدائم - ومن المعلوم أن الأفعال المتجاوزة ثلاثة أحرف بالنظر إلى الحروف المنطوق بها وعدم ملاحظة التجرد فيها والزيادة تكون رباعية وخماسية وستاسية ، ولكل منها مصادر قياسية خاصة به ، فاقضى هذا أن تتكلم عليها في ثلاثة مباحث

المبحث الأول مصدر الفعل الرباعي

لا يخفى أن الأفعال الرباعية تنقسم بحسب الوزن إلى أربعة : واحد مجرد وهو (فَعَّلَل) ويدخل معه في قياس مصدره الملحق به كما يجيء لمسايرته له في المعاملة ، وثلاثة مزيدة بحرف واحد وهي (أَفْعَل وفَعَّل وفاعَل) وهاك بيان قياس المصدر لكل منها بالتفصيل .

الأول : فَعَّلَل قياس مصدره فَعَّلَلَة سواء أكان مجرداً مضاعفاً نحو زلزل وقعقع ووسوس ودمدم ، أو غير مضاعف نحو حرج وبعثر وهربد (ساء خلقه) وبرطم (عَاس وجبه وانتفخ غضباً) - أم كان مزيداً للإلحاق نحو جلبب وسيطر وهرول وقلنسه (ألبيه الفلنسة)

وينقاس في المجرد المضاعف أيضاً فَعَّلَل فيكون للمضاعف مصدران قياسيَان فيقال مثلاً : زلزل زلزلة وزلزالا وهكذا . نعم قد سمع فَعَّلَل في غير المضاعف منه نحو سرهاف قال العجاج :

ناءٍ عن الأهلين والأولادِ سرهفته ما شئت من سرهاف^(١) ،
وفي المزيد للإلحاق نحو ساقاء مصدر سلقيته (لقيته على ظهره) ،
وحيقال مصدر حوقل (كبر وضعف عن الجماع) قال الراجز
أقول إذ حوقلت أو دنوتُ وبعد حيقال الرجال الموت^(٢)
أما حوقل (قال لا حول ولا قوة إلا بالله) المجردة فلم يسمع لها فعلال،
والمعروف فيها فعلملة كسائر الأفعال الرباعية المنحوتة
هذا وقد أجازوا في فعلال مصدر المجرّد المضاعف القياسي فتح فائه
تشبيها له بالتفعّل كما يجيء ، وتخفيفاً للثقل الناشئ من التضعيف ، ولهذا
لم يرد الفتح في الأسماء غير المضاعفة إلا نادراً . قال في القاموس (وناقاة بها
خزعال طاع ، وليس فعلال من غير المضاعف سواه ، وقسطال وخرطال)^(٣)
وما تقدم من أن المضاعف المكسور الفاء والمفتوحها منه مصدران
أحد أقوال ثلاثة ، وثانيها أنهما اسم مصدر ، وثالثها أن المكسور مصدر
والمفتوح وصف ، وهذا أرجح الأقوال الثلاثة بشهادة الاستعمال العربي
قال تعالى (من شر الوسواس الخناس)

(١) الألف جمع آلف ، وسرهفته أحسنت غذاؤه ، والبيت من شراهد الخصائص
(باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) ج ١
ص ٢٣٠ ، والمفصل (أبنية المصدر) ، والبيت من أرجوزة ين فيها على ابته رؤبة ويرد
على أرجوزته لما نابذه . راجع تهذيب ألفاظ ابن السكيت الباب الحادى والخسين في
صفات النساء ، والخزانة شاهد ٨٩

(٢) البيت في شرح المفصل لابن يعيدش باب الأفعال ، أصناف الفعل الثلاثى (أبنية
المزيد فيه) ج ٧ ص ١٥٥ ، وبعد البيت آخر مذكوران في الأمالى للقالى ج ١ ص ٢٠
(٣) راجع مادة خزعل والقسطال الغياره والخرطال حب معروف

الثاني : أفعال . قياس مصدره إفعال متى كان غير مُعَلَّ العين سواء
أكان سالماً كأعلن إعلانا وأقبل إقبالا وأدبر إدبارا ، أم مضاعفا كأسرَّ
إسرازا وأمرَّ الدهر إمرارا ، أم كان معَلَّ اللام نحو أحلى إحلاء ، وقد ذكرت
هذه المصادر الستة في قول الخنساء ترى صخرأ أخاها من أبيها :

وما عجول على بوّ تطيف به لها حينان إعلان وإسرار
ترتّع مارتعت حتى إذا أدكرت فأما هي إقبال وإدبار
يوما بأوجد مني حين فارقي صخر وللدهر إحلاء وامرار^(١)
أم معتل العين وقد وجب تصحيحها لمانع صرفي نحو أحيا إحياء ،
وأقوى إقواء ، وذلك المانع هو إعلال اللام .

أما إن أعلت عينه فصدره كذلك لكن يجب إعلال عينه بالتسكين
ونقل حركتها إلى الفاء قبلها وقبلها ألفا ثم الحذف على الخلاف الآتي
في المحذوف ثم التعويض عن المحذوف ، وذلك كإقامة ، وإصاخة ، وإعانة ،
وإجادة - فأصل إقامة مثلا إقوام نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها
لثقل الحركة على حرف الغلة وخفة الساكن على الصحيح ، ثم يقال
تحركت العين بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا
لمجانسة الفتحة قبلها .

هذا . ولا يقال كيف يسوغ قاب العين ألفا مع وجود الساكن
وهو الألف بعدها . لأن ذلك الشرط فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل
أما المصدر فبطريق الحمل عليه . على أنه إذا لوحظ مذهب سيبويه الآتي

(١) العجول الناقة الواله التي فقدت ولدها لعجلتها في جيشها وذهاها ، والبؤ جلد
ولدها يحشى تبنا بعد موته ، وتطيف به تلم به وتقاربه ، وأوجد أحزن .

من أن الألف الثانية ستحذف خف الأمر إذ هي في معرض الزوال .
 ونعود إلى ما كنا فيه فنقول: لما التقى ألفان (المنقلبة عن العين والزائدة)
 وجب التخلص بحذف إحداهما ، فالخليل وسيبويه يريان أن المحذوفة الثانية
 ووافقهما على ذلك ابن مالك في الألفية وذلك لزيادتها ، وقربها من الطرف
 الذى هو محل التغيير ، ولأن الثقل حصل بها - ويرى الفراء والأخفش أن
 المحذوفة الأولى ووافقهما على هذا الزمخشري في المفصل ^(١) وذلك عملاً
 بقاعدة التخلص من الساكنين إذا كان أولهما مداً ، ولو جود التاء في المصدر
 عوضاً ، وبهذين الدليلاً يرجح العلماء مذهب الفراء والأخفش . فللدليل الأول
 قال الرضى (وقول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان) ^(٢)
 وللثانى قال خالد (ولكن المعهود فى التاء أنها تعوض من الأصول وهذا
 يقوى ما اختاره الأخفش) ^(٣)

على أنه ليس لهذا الخلاف من أثر فى الكلمة ، وإنما يظهر فى ميزانها إذ
 على الأول وزنها إفعلة والثانى إفالة . وأياماً كان المحذوف عوض عنه التاء
 إلا أن سيبويه أجاز حذفها مطلقاً إذ يقول (وإن شئت لم تعوض
 وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل لا تلمهم بتجارة ولا بيع عن
 ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ٠٠٠ وقالوا أريته إراء مثل أقمته إقاماً
 لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا) ^(٤)

(١) راجع باب المصدر المزيد وشرح المفصل ج ٦ ص ٥٨

(٢) راجع شرحه على الشافية . الإعلال . مبحث الإعلال بالحذف ج ٣ ص ١٥١

(٣) راجع التصريح على أوضح المسالك . باب نقل حركة المتحرك المعتل إلخ

(٤) راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٤٤

أما الفراء فمنع الحذف في غير الإضافة قال الرضى (وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ليكون المضاف إليه قائماً مقام الهاء ، وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة)^(١) - وليس بخاف عليك أن اختلاف سيديويه المجوز حذف التاء مطلقاً والفراء الموجب ذكرها في غير حال الإضافة مبنى على اختلافهما السابق في المحذوف - بقی أن تعلیل الرضى الأخير في عبارته يتنافى مع نقل سيديويه في آخر كلامه كما ترى .

هذا - وقد سمعت بعض أفعال لمصادر هذا النوع غير معلة مع استحقاقها الإعلال منها : أغميت السماء (صارت ذات فيم) وأخيلت السماء (تهيأت للطر) وأغيلت المرأة (أرضعت ولدها حاملاً أو مغشية) وأعول (كثر عياله أو رفع صوته بالبكاء) وأعيل (كثر عياله) وأخيف (نزل الخيف مكاناً بنى) وأخوص النخل (ظهر خوصه) - فالجمهور على أنها شاذة مطلقاً ، وبعض العلماء على جواز القياس عليها مطلقاً ، وبعضهم على التفصيل بين ماله فعل ثلاثى كالحنسة الأولى فمنع القياس عليه وما ليس له فعل ثلاثى كالأخيرين فأجاز القياس عليه ، ولهذا التفصيل حظ من النظر^(٢)

ولا يعزب عن البال أن المصدر وراء فعله في الصحة والإعلال قياساً وشدوذاً ، ولذلك قال الصبان لمناسبة الكلام على أفعل السابق وعلى استفعال

(١) راجع شرحه على الشافية باب المصدر ج ١ ص ١٦٥

(٢) القول بالتفصيل منسوب إلى أبي زيد في شرح الرضى مبحث الإعلال (قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما) وإلى ابن مالك في الأشموني (الإعلال بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله لإخ مصدر الإفعال والاستفعال) ولم أعثر على ما يرجح أحد النقلين على الآخر

الآتي في الفعل السداسي من جريان الأقوال الثلاثة فيهما : (والظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل)^(١)

الثالث : فَعَل . ينقاس مصدره على التفعيل متى كانت لامه صحيحة سواء أ كانت عينه صحيحة كقدس تقديساً قال تعالى (وكلم الله موسى تكليماً ، وليتبروا ما علوا تتيهوا ، ومهدت له تمهيدا) أم حرف هلة كبين تبييننا ، فأنت ترى أنه قد حذف من المصدر الحرف المكرر الموجود في الفعل وجعلت المدة مكانه وعوض عنه التاء أول الكلمة - وقد ورد قليلاً في غير المهموز حذف المدة وتعويض التاء عنها في الآخر فصار وزنه (تفعلة) كتجربة وتكلمة قال تعالى (تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ، فالحلم عن التذكرة معرضين ، تحلة أيانكم) - وكثيراً في المهموز كتجزئة وتوضئة وتعبئة وتمهئة حتى جعله بعضهم قياساً فيه

أما محل اللام فصدره كذلك لكن يجب فيه حذف إحدى الياءين (ياء التفعيل ولام الكلمة) ويعوض عن المحذوف التاء آخر الكلمة كركي تزكية قال تعالى (تسمية الأنثى ، فلا يستطيعون توصية) ووزنه تفعلة أو تفعيعة على خلاف في المحذوف .

هذا وقال بعض الصرفيين إن مصدر المعتل وزنه تفعلة من أول الأمر بدون ملاحظة أن أصله التفعيل فلا حذف ولا تعويض لأنه تعسف بلا ضرورة - فالمصدر المعتل وزن خاص هو تفعلة كما أن للصحيح وزناً خاصاً هو تفعيل لكن المشهور القول الأول ، ويؤيده ورود المعتل شاذاً في الضرورة على تفعيل ، ففي ذلك بيان لأصله قال الشاعر :

(١) حاشيته على الأشموني المبحث السابق

بأنت تُنزَى دلوها تنزياً كما تُنزَى شهلةً صبيهاً (١)

وعلى هذا نقول إن المصدر المعلن أصله التفعيل كالصحيح فاستقل اجتماع ياءين في آخره مكسور ما قبلهما فلا مناص من التخلص بحذف إحداهما - وقد اختلف الصرفيون في الياء المحذوفة منهما فالجمهور على أنها مدة التفعيل لأنها زائدة ، ولأنها مدة لا تقبل الحركة مع أن الياء المنطوق بها في تفعلة محركة ، ولأن المحذوف في المصدر الصحيح إذا ورد على تفعلة هو المدة الزائدة قطعاً فليحمل المعلن عليه - ويرى بعضهم ومعهم الزمخشري في مفصله على وفق ما تقدم له في حذف عين الإفعال (٢) أن المحذوف هنا اللام لأنها الطرف الذي هو محل التخفيف ، ولأن التعويض بالتاء إنما عهد عن الحرف الأصلي - لكن الراجح رأى الجماعة لأن وقوع اللام طرفاً لا يناهض الأصالة ، والتعويض لا يتنافى مع الزيادة في هذا الوزن للحاجة الشديدة إليه كما سيحىء - وليس لهذا الخلاف أيضاً أثر إلا في الوزن - وأياً ما كان فلا بد من التعويض عن الياء المحذوفة من الياءين بالتاء سواء أكانت الأصلية أم الزائدة .

ورب سائل يقول ما بالهم قد ابتنى خلافهم في وجوب التعويض وعدمه في باب الإفعال على اختلافهم في المحذوف أصالة وزيادة ، وهنا قد أجمعوا على وجوب التعويض مع وجود الاختلاف في المحذوف هنا أيضاً على حد

(١) تنزى تحرك والشهلة العجوز ، والغرض بيان ضعفها في تحريك دلوها ، والبيت من شواهد المفصل والرضى على الشافية راجع الشواهد رقم ٢٨ ، وتهذيب الألفاظ باب العجائز . ولسان العرب مادة (نزا) .

(٢) راجع الموضوع السابق وشرح المفصل ج ٦ ص ٥٨

سواء فيدفع هذا السؤال بأن عدم التعويض في باب الإفعال لايجر على الكلمة ضعفاً بخلاف التفعيل لأن الياء الباقية من الياءين من غير تعويض بعدها بالتاء مهددة بالزوال عند عدم الإضافة أو الإضافة إلى ما فيه أل ، إذ يصير كالمنقوص وفي ذلك إجحاف بالكلمة ، ولهذا لم يسمع خالياً من التاء أبداً .

(تنبيه)

كثُر في لغة اليمن (فعّال) لفعل قال تعالى (وكذبوا بآياتنا كذابا) ومن ذلك قول الأعور بن براء الكلبي :

لقد طال ما ثبطتني عن صحابي وعن حوج قضاؤها من شفائياً^(١)
قال الرضى (ولم يجيء فعّال في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مضغفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان وأما المصدر فإنه لم يبدل فيه ليكون كالفعل)^(٢)
الرابع فاعل - قياس مصدره المفاعلة وجاء فيه الفِعال أيضاً وذلك نحو ناقش مناقشة ونقاشا ، وطالب مطالبة وطلابا ، ولاوذ ملاوذة ولواذا ، وراى مرأاة ورثاء ، ولاحي (نازع) ملاحاة ولحاء ، وساب مسابة وسبابا ، ومارى ممرارة ومراء ، وغالب مغالبة وغلاباً ، قال قيس بن زهير العنبي (جرى المذكيات غلاب)^(٣) ، وغالى مغالاة وغلاء ، وقد ورد في المثل الماضي غلاء بدل غلاب . ولا يخفى أن هذين المصدرين إذا كانا من الناقص

(١) راجع تهذيب ألفاظ ابن السكيت (باب الحوائج) (٢) راجع شرحه للشافعية مصدر المزيد على ثلاثة (٣) المذكيات جمع المذكية وهي من الخيل ما أتى عليها بعد قروحها سنة أو سنتان ، والغلاب أن يكون ثانی جرهما أكثر من باديه وهكذا ، والمثل قام في حرب داحس والغبراء ، راجع الكامل ج ٤ ص ٨٨ وجمع الأمثال (الجم) ، والعقد الفريد الجوهرية في الأمثال .

فأيهما يعلن بقلب لام الأول ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ولام الثانى همزة
تنظر فيها أثر ألف رائدة

بقي أن ننبهك إلى أمرين يتعلقان بالمصدر الثانى وهما : (١) أنه قليل
الورود بالنسبة للأول فلم ينطقوا به فى جالس وقاعد ، بل قد يتعين تركه
فيما فآؤه ياء للاستثقال نحو ياسر مياسرة ، ويامن ميامنة ، وشذيا ومه يواما
(٢) أنه فى الحقيقة مختصر من فيعال بحذف الياء المنقلبة عن ألف الفعل
لما هو معروف من أن المصدر يجب اشتماله على جميع حروف الفعل ،
ولهذا قد نطق بأصله فقالوا فى قتال : قيتال .

﴿ فائدة ﴾

قد تتحد صورة كل من الفعلين (أفعل و فاعل) إذا كان ثلاثيها
المجرد مهموز الفاء فلا يتعين حينئذ مصدرهما إلا بعد معرفة وزنهما
الموقوفة على وزن مضارعهما ، وأن كان المضارع على وزن يُفعل كان الماضى
من باب أفعل وإن كان على وزن يُفَاعِل كان الماضى من باب فاعل .
فتمى علم المضارع عرف نوع الماضى ، وإذا علم نوع الماضى عرف مصدره
على نهج ما تقدم فى كل من الفعلين - فالذى على أفعل نحو آلى ، وآمن ،
وآوى - وعلى فاعل نحو آخذ وآخى - والذى يصلح لهما نحو آتى ، وآجر
(أفعل) بمعنى أكرى و (فاعل) عقد الإجارة ، وآلف ، وآنس -
والمرجع فى ذلك للمضارع

المبحث الثانى مصدر الفعل الخماسى

الفعل الخماسى إما أن يكون مبدوءاً بهمزة وصل أو بتاء زائدة ولائالت لهذين
فأن كان مبدوءاً بهمزة وصل وينحصر فى ثلاثة أوزان لاغير وهى :
م ه - تصريف الأسماء .

اقْتَعَلَ كَأَقْرَبَ ، وانْفَعَلَ كَانْطَلَقَ ، وَاْفَعَلَ كَأَحْمَرَّ ، والأوزان الثلاثة من الثلاثي المزيد بحرفين - فقياس مصدره على وزن ماضيه بعد كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره - فصادر هذه الأفعال الثلاثة على ذلك اقتراب وانطلاق واحمرار .

وإن كان مبدوءاً ببناء زائدة وينحصر في أربعة أوزان : وزنين من الثلاثي المزيد بحرفين وهما تَفَعَّلَ كَتَعَلَّمَ ، وتَفَاعَلَ كَتَشَاوَرَ ، ووزن واحد من الرباعي المزيد بحرف واحد وهو تَفَعَّلَ كَتَدَحْرَجُ وتَبَهَّدَلَ (خَفَّ وأَسْرَعَ) ووزن ملحق بالرباعي المذكور إلا أن هذا الوزن يتبع بناء المملق فيكون على تَفَعَّلَ كَتَشَمَّلَ ، وتَفَوَّعَلَ كَتَجَوَّرَبَ ، وتَفَعَّوَلَ كَتَسَرَّوَلَ ، وتَفَعَّيَلَ كَتَشَرَّيَفَ ، وتَفَعَّيَلَ كَتَشَيَّطَنَ ، وتَفَعَّيَلَ كَتَسَلَّقَى - فقياس مصدره على وزن ماضيه غير أنه يضم رابعه نحو تَعَلَّمَ تَعَلَّمَا وهكذا قال تعالى (والله يسمع تحاوركما ، ألهاكم التكاثر) - سواء أكانت تاء الفعل للمطاوعة كتَعَلَّمَ وتَبَاعَدَ وتَدَحْرَجُ أم لا كتَكَبَّرَ وتَقَاتَلَ وتَيَطَّرَ ، وإما يبقى ضم رابع المصدر إن كان فعله صحيح الآخر . أما إن كان معل الآخر سواء أكانت ألفه منقلبة عن ياء كَتَمَنَى أم عن واو كَتَدَانَى فأن ضمة رابع المصدر يجب قلبها كسرة لسلامة الياء في اليائي وقلب الواو ياء في الواوي ، إذ لو بقيت الضمة لقلبت الياء واو أو في اليائي ولسلت الواو في الواوي ، وأدى ذلك إلى عدم النظير في اللغة العربية ، لأنه لا يوجد فيها اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية لفرط الثقل

﴿ فائدة ﴾

تبين لك أن الاختلاف بين مصادر الخماسي منوط بأول الفعل من همزة الوصل أو التاء - والعبرة بأصل الوضع حتى لو طرأ على الفعل تغيير

بالإدغام أذهب كلا من الهمزة والتاء فإن المصدر وإن انسحب عليه ما جرى في فعله من الإدغام وما يستلزمه لكن ما يزال محتفظاً بصيغته بعد .
وبيان ذلك في النوعين السابقين :

١ - المبدوء بهمزة الوصل إذا كان على وزن افتعل وكانت عينه تاء نحو اقتتل يجوز إدغام تائه في عينه . فعندئذ يجب تحريك فائه إما بالفتح على اعتبار نقل حركة أول الحرفين المدغمين ، وإما بالكسر على ملاحظة أصل التخلص من الساكنين بغض النظر عن حركة أول المثلين ، وعلى كل فتحذف همزة الوصل وجوباً لعدم الحاجة إليها فيقال قتل وقتل ، وقد أجازوا هذا الإدغام أيضاً إذا كانت عين افتعل دالا أو صاداً بعد انقلاب التاء إليها نحو اعتدى واعتصم على نمط ما تقدم - فمصدر هذه الأفعال ، يسايرها في التغيير السابق كبقية المتصرفات لكن مع بقاء صورته المرشدة إليه والمخالفة مصدر فعال وضعاً ، فنقول في مصادر الأفعال المذكورة قتال وِعداء وِعصام . وقد جاء في القرآن الكريم هذا الفعل مع التغيير السابق قال تعالى (أم من يهدي ، تأخذهم وهم يخضعون) .

٢ - المبدوء بالتاء إذا كان على وزن تفعل أو تفاعل وكانت فائوه حرفاً من اثني عشر وهي: التاء والتاء والجيم والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء يجوز إدغام تائه في فائه بعد انقلاب التاء إليها وتجلب حتماً همزة الوصل للنطق بالساكن حينئذ ، وذلك نحو تتبع وتصدع وتشاجروا ، فتقول فيها اتبع واصدع واشاجروا وهكذا - ومصدر هذه الأفعال يوافقها في ذلك الإدغام وما يستتبعه كبقية المتصرفات . لكن مع احتفاظ المصدر بضم رابعه صوتاً لصيغته فنقول في مصدر الأفعال

السابقة أتبعها واصدعاً واشأجراً وهكذا . وقد ورد في القرآن الكريم مقدار صالح من هذين الفعلين مع الإدغام قال تعالى (وإن منها لما يشقق ، وليدبروا آياته ، فادارأتم فيها ، اناقلتم إلى الأرض)

المبحث الثالث مصدر الفعل السداسي

من المعلوم أن الفعل السداسي لا بد أن يكون مبدوءاً بهمزة الوصل وله سبعة أوزان : أربعة من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف وهي استفعل كاستغفر ، وافعال كاحمار ، وافعول كالخيشة وشن ، وافعول كالجلود (جد به السير وأسرع) . واثنان من الرباعي المزيد بجرفين وهما : افعلل كاطمان وافعلل كاحرنجم ، والسابع ملحق بافعلل نحو اقعسنس - فقياس مصدره في الجميع يكون على وزن ماضيه بعد كسر ثالثة وزيادة ألف قبل آخره على وفق نظام مصدر الخماسي المبدوء بالهمزة فيقال في مصادر هذه الأفعال استغفار واحميرار واخشيشان وهكذا . نعم إن وزن استفعل يجري في مصدره التفصيل المتقدم في مصدر أفعل الرباعي على حد سواء ، فعينه إن كانت غير معلة سواء أكانت صحيحة نحو استغفر أم كانت معلة ولكن لم تقلب لمانع صرفي نحو استحي واستعور فالمصدر ماتقدم . أما إن كانت معلة بالقلب فالمصدر كذلك لكن يدخله النقل والقلب والحذف والتعويض نحو استقام واستقامة ، واستبان استبانة .

وقد سمعت فيه أيضاً بعض أفعال غير معلة كأفعل مع استحقاقها الإللال نحو استحوذ واستروح (شم الريح) واستصوب واستنوق ، واستتيس ، وفيها الأقوال الثلاثة الماضية في أفعل المصححة عينه ، وتنسحب هذه الأقوال على مصادر تلك الأفعال كما تقدم ذلك مفصلاً

وبالجملة فما تقدم تفصيله في أفعل الرباعي حول الإعلال والخلاف في المحذوف والتعويض والمصادر المصححة حملا على أفعالها يجرى هنا على حد سواء - والسبب في التشارك بين الوزنين في الأحكام توافقهما في وقوع السكون على الحرف الصحيح قبل العين المعتلة المحركة فأحد المقتضى فيهما للإعلال ، ولا يشاركما وزن آخر في هذا تلك أقيسة مصادر غير الثلاثي المجرد . فما خالفها شاذ يوقف على المسموع فيه وهو قليل

المخالف لقياس مصدر غير الثلاثي

من ذلك تَحْمَلُ لَتَحْمَلُ وتَمْلَأُ لَتَمْلَأُ قال الشاعر :
ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملأ وحب هو القتل^(١)
(تنزي) في البيت السابق عند مصدر الرباعي - هذا وإلى مصادر غير الثلاثي المذكورة في المطاب الثاني بأنواعها الثلاثة ، وإلى ما حاد فيها عن القياس أشار ابن مالك بقوله :

وغيرُ ذى ثلاثة مقيسُ مصدره كقدس التقديسُ
وزكـة تزكية وأجملا إجمال من تجملا تجملا
واستعد استعاذة ثم أقم إقامة وغالبا ذا التا لزم
وما يلي الآخرُ مُدّ وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتحجا

(١) البيت من شواهد المفصل ويروى بعدم التنوين في حب الأولى والثانية على ملاحظة الإضافة فهما والتنوين على عدمها فهما . قال ابن يعيش : يريد أنه قد جمع أنواع الحجة حب علاقة وهو أصنى المودة وحب تملأ وهو التودد وحب هو القتل يريد الغلو في ذلك ، راجع شرحه ج ٦ ص ٤٨ واستشهد به ثانيا الشارح في ج ٩ ص ١٥٧

بهمز وصل كاصطفي وضم ما يربعُ في أمثال قد تلبنا
فَعْلَالٌ أو فَعْلَمَةٌ لَفَعْلَمَلًا واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً
لفاعل الفِعال والمفاعلة وغيرُ ما مر السماع عادله
والحق أن ابن مالك وإن استوفى إجمالاً مصادر الزائد على ثلاثة
في هذه الآيات إلا أنه ترك الترتيب لأنواعها - فقد ذكر بعض الرباعي
أول الكلام وأمه في آخره ، وأغفل التخصيص عندما تعرض لما بدى به
الفعل من تاء أو همزة مع أن المبدوء بالتاء يتعين أن يكون خماسياً ، وبالهمزة
يحتمل أن يكون خماسياً أو سداسياً ، وأهل التقييد عند إعتباره فَعْلَالًا
لفَعْلَالٍ سماعية - مع أن سماعيتها في غير المجرد المضاعف ، وأوهم في التسوية
بين الفِعال والمفاعلة في القياسية لفاعل مع أن فعلاً قليلة بالنسبة إلى المفاعلة ،
وممنوعة إذا كان الفعل مبدوءاً بالياء . وبعد هذا كله ترى تكراراً
فما الحاجة إلى قوله (تجملاً تجملاً) مع قوله بعد (وضم ما يربع في أمثال
قد تلبنا) ، وكيف يهدر التمثيل لما خالف القياس فيه مع التمثيل له في الثلاثي؟
لكن هذا لا يغض من جليل صنعه فللشعر ضرورته

تذييل

قد ورد المصدر كثيراً على زنة التفعّال والفِعْيَلِ
فالتفعّال نحو الرداد والتذكار والتشراب والتصهال والتنعب
والتطواف والتسكاب والتسأل والتذراف والتلعاب والتهيام قال كثير
وإني وتهيامي بعزة بعدما تخليتُ مما بيننا وتخلتُ (١)

(١) خر إن في البيت بعده . استشهد به الحريري في الدرّة عند الوهم ١٣٤ ، والبيت
من قصيدة في الأمالي ج ٢ ص ١٠٧ وما بعدها ، وفي الخزّانة شاهد ٣٧٢

وقد اختلف الفريقان في نوع هذا المصدر : فذهب البصرى إلى أنه مصدر (فَعَلَّ) المخفف أتى به على هذا الوزن للمبالغة والتكثير لمعنى مصدرها العادى ، فالترداد مثلا لكثرة الرد وهكذا - وذهب الكوفى إلى أنه مصدر (فَعَلَّ) المضعف العين المفيد للتكثير محولا عن مصدره القياسى وهو التفعيل بقلب يائه ألفاً بعد فتح ما قبلها ، فالترداد مثلا فرع التريد وهكذا . فهذا المصدر مخالف فى المعنى فعله الثلاثى عند البصرى ومساو فعله المضعف عند الكوفى - ويقوى المذهب البصرى وجود التفعال بدون التفعيل فقد قالوا تلعب ولم يسمع تلعب كما يقوى المذهب الكوفى توافق المصدر وفعله فى المعنى كما هو الشأن فيهما ، ولعل المذهب البصرى أرجح وليس لهذا الخلاف أثر - ولم يرد هذا المصدر مكسور التاء إلا فى كلمتين وهما : تبيان وتلقاء قال تعالى (تبيانا لكل شيء) وقال الراعى النهمى

أملتُ خيرك هل تأتى مواعدهُ فاليومَ قصّر عن تلقائك الأمل^(١)

وإنما ساغ الكسر فيهما بالحمل على فعلا المضعف ، كما فتحت فاء فعلا المضعف بالحمل على تفعال ، فتقارض المصدران وقد سبق التنويه عن ذلك - نعم قد وردت أسماء غير مصادر أنها إلى ستة عشر منها تمساح وتمثال وتهواء (القطعة من الليل) وتبرك وتعاشر وترباع (مواضع)

(١) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٤٥ ، وأدب الكاتب كتاب الأبنية أبنية الأسماء شواذ التصريف . واختلف شارحا الكتابين فى الغرض من البيت فجعله الأعلام مدحا والجوالبقى هجاء ، قال الجوالبقى (يقول رجوت خيرك هل تصدق فيه مواعيدك فقد عجز الأمل حين لقيتك أى غاب) وهذا التفسير أشبه بالصواب

وتنبال (القصير) وتقصار (القلادة) وتراد (بيت صغير للخمام) (١)
والفِعْلِيّ يُلَى يصلح هذا المصدر للبالغة في معنى مصدر الثلاثي وغيره ،
فللثلاثي نحو الدليلي والنميسي والقتيبي والفخيري والخليفي ، قال سيدنا عمر
(لولا الخليلي لأذنت) فالدليلي مثلاً كثرة الدلالة وهكذا - ولغير الثلاثي
نحو الخصيصى والحجيزي والخليطي ، فالخصيصى مثلاً كثرة الاختصاص
وهكذا - ولهما معاً حسب الإرادة نحو الحثيثي والرميا ، فالحثيثي لكثرة
الحث أو التحاث وهكذا . ولم يستعمل هذا المصدر إلا مقصوراً خلافاً
للكسائي الذي أجاز مده قياساً (٢)

ولنعلم أن المصدرين المذكورين على استفاضتهما في الاستعمال ليستا
بقياسيين على الصحيح خلافاً للزمخشري

النوع الثاني المصدر الميمي

اختص هذا المصدر بوصف الميمي لأنه تميز بميم زائدة في أوله وإن
شارك المصدر العام في مجرد الدلالة على الحدث . فيقال في تعريفه : هو ما دل
على الحدث وبدء بميم زائدة على غير بناء مفاعلة . والقييد الأخير لإخراج
مصدر فاعل العام . وصيغته من الثلاثي المجرد تخالف صيغته من غيره
فصيغته من الثلاثي المجرد قياسها (مفعَل) بفتح الميم والعين متى
كان فعله غير المثال الواوي الصحيح اللام . سواء أ كان الفعل بعد هذا

(١) الأسماء ، كلها مذكورة في شرحي المفصل لابن يعرب ، والشافية للرضي : باب
المصدر ، ودرة الغواص الوهم ١٣٤ ، والمزهر النوع الأربعين ماجاء على تفعال ،
ونظما بعضهم راجع الأشباه والنظائر الفن الثاني (باب المصدر)

(٢) انظر المراجع السابقة وأيضاً سيديويه ج ٢ ص ٢٢٨ والكامل ج ٥ ص ١٥١

صحيح اللام أم معلما وسواء أ كانت عين مضارعه مفتوحة أم لا ، وذلك نحو مطلع ومرد ومتاب ومنام ومساق ومحيا وممات قال تعالى (حين مطلع الفجر ، وأن مردنا إلى الله ، يتوب إلى الله متابا ، ومن آياته منامكم ، إلى ربك يومئذ المساق ، سواء محياهم ومماتهم) ، ومعشوق قال الأعشى

أرقتُ وما هذا السهاد المورق وماني من سقم ولا بي معشوق^(١)

أما إن كان فعله مثالا ولويا صحيح اللام فقياسه (مفعول) بكسر العين مطلقاً في الأنواع الثلاثة الآتية أي سواء أ كانت عين مضارعه مضمومة كيوضو ، أم كانت مكسورة لفظاً كبعث (قال تعالى إن موعدم الصبح) أو تقديراً كيضج ، أم كانت مفتوحة فتحاً أصلياً كيوجل ويوحل ويوصب (يرض) غير أن كسر العين في النوع الأخير لغة الأكثر ، أما الأقل فقياسه عندهم (مفعول) بفتح العين - وستعرف بمشاة الله تعالى في اسمي الزمان والمكان أن هاتين اللغتين تجريان فيهما أيضاً ، ولهذا قد وجههما سيبويه في الأنواع الثلاثة قال الرضى (قال سيبويه عن يونس : إن ناساً من العرب يقولون من يو جل ونحوه مو جل ومو حل بالفتح مصدرأ كان أو غيره ، قال سيبويه إما قال الأكثرون مو جل بالكسر لأنهم ربما غيرهه في يو جل ويوحل فقالوا يي جل ويا جل فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يوعد المعل بالحذف فكما قالوا هناك موعد قالوا ههنا مو جل ومن قال المو جل بالفتح فكأنهم الذين يقولون يو جل فيسلمونه ، والأسماء المتصلة

(١) أرقت سهرت ، والبيت مطلع قصيدة في مدح الخليل الكلابي منكرة في الأغاني

ج ٩ ص ١١٤ وما بعدها ، ومشروحة في رغبة الأول ج ١ ص ١٠٤ وما بعدها

بالأفعال تابعة لها في الإهلال ، وإنما قالوا مودة بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو
في الفعل اتفاقاً (١)

ولتعلم أن التفصيل السابق بين المثال الواوى وغيره إنما هو عند غير
الطائيين ، أما هم فحكم المثال عندهم حكم غيره فالمصدر الميمى عندهم مفتوح
العين مطلقاً - هذا قياس المصدر الميمى من الثلاثى ، فما خرج منه شاذ .

مخالف قياس الثلاثى

ورد مكسور العين شاذاً مجيء ، ومسير ، ومبيت ، ومشيد ، ومظلة ،
ومرثية ، ومحمية (أنفة) ، ومرزئة (نقص) ، ومعركة ، ومصير ، ومرجع ،
ومزيد ، ومغفرة ، ومعصية ، قال تعالى (ربنا وإليك المصير ، إليه مرجعكم ،
هل من مزيد ، واسع المغفرة ، ومعصية الرسول) ومنطق ، وفي المثل
(إن البلاء موكل بالمنطق) (٢)

ومكبر قال الأقيشيرى

تقول يا شيخ أما تستحى من شربك الخمر على المكبر (٣)

وورد مكسوراً مع الفتح محيض ، ومعيب ، ومقيل (من القيلولة) ،
ومميل ، قال الراعى النميرى :

(١) شرحه على الشافية المصدر الميمى ، والنقل عن سيبويه فى الكتاب ج ٢ ص ٢٤٩
(٢) أول من قاله سيدنا أبو بكر لحوار بينه وبين دغفل راجع مجمع الأمثال (الهمزة)
(٣) المكبر مصدر كبر من باب علم أى أسن ، والبيت أول ثلاثة أنشأها بعد السكر
وسقوطه على الأرض وبدو عورته مع نظر المرأة وضحكها ولومها بقولها (أما تستحى
ياشيخ) راجع الأغاني ج ٢١ والخزانة شاعده ٣٣٠

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلاً^(١)
ومحمدة ومذمة ومعجزة ومحسبة (بمعنى الظن) ومعتبة، وعلق ذممة
(شئ نفيس)، ومع الضم معذرة - ومضموما مع الفتح ميسرة - ومثلثة
مهلك ومهلكة ومقدرة قال الرضى (فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة،
وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء، وأما المكسورها أو المضمومها
مع التاء فشاذ من وجهين)^(٢)

وصيغته من غير الثلاثي المجرد على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي تماماً
نحو **مكرم** والفرق بينهما بالقرائن في الكلام، فمن المصدر قوله تعالى
(وقل ربى أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق، إلى ربك يومئذ
المستقر، أى منقلب ينقلبون، ومنقاهم كل ممزق، وأن إلى ربك المنتهى،
ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدرج)، ومستعجب قال **صلى الله عليه وسلم** (ما بعد الموت
من مستعجب)، ومجرب قال الشاعر من بنى مازن

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة وعلمُ بيان المرء عند المجرب^(٣)

(١) من شواهد سيبويه في المفعول معه ج ١ ص ١٥٤ قال الأعم (وصف ما كان
من استواء الزمان واستقامة الأمور قبل قتل عثمان رضى الله عنه وشمول الفتنة
وأراد التزام قومه الجماعة وتركهم الخروج على السلطان، والمعنى أزمان قومي
والتزامهم الجماعة وتمسكهم بها كالذى تمسك بالرحالة ومنها أن تميل فتسقط، والرحالة
الرحل وهى أيضا السرج ضربها مثلاً) - وكذا الرضى على الكافية راجع الخزانة
شاهد ١٨٣، والبيت من قصيدة فى مدح عبد الملك والشكايه من سعاة الزكاة.

(٢) راجع شرحه على الشافية باب المصدر الميمى

(٣) من شواهد المفصل ومن قصيدة فى الحماسة (باب الحماسة) قالها الشاعر لتهديد

بنى عجل الذين خبروا قوة بنى مازن

ومصاب في قول الحرث بن خالد المخزومي

أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم^(١)

والمشتكى والمعول في قول الأخطل

لقد أوقع الجحاف بالديشمر وقعة إلى الله منها المشتكى والمعول^(٢)

ومسرح في قول جرير

ألم تعلم مسرحي القوافي فلا عيأ بهن ولا اجتلابا^(٣)

النوع الثالث المصدر الصناعي

لاريب أن أسماء الأجناس سواء أكانت مصادر كالرجولة والطفولة والخصوص ، أم أسماء أعيان وجواهر كالإنسان والأسد والحجر إنما تدل وضعا على حقائقها المطلقة لا على ما يمكن أن يقوم بها من الهيئات والأحوال التي لا تنهاى ، والتي أقلها هو حال وجود هذه الحقائق أو عدمها ، وحال امتيازها من غيرها ، وحال قلة نوعها أو كثرتها ، وشدة أو ضعفه ،

(١) أظلم منادى مرخم بحذف التاء اسم امرأة شيب الحرث بها ثم تزوجها بعد وفاة زوجها عبدالله بن مطيع ، ومصاب مضاف إلى فاعله ورجل مفعوله ، وظلم خير إن ، والبيت من شواهد المعنى الباب الخامس (آخر الجمة الأولى) . ومن قصيدة في الأغاني أخبار الحرث ج ٩

(٢) الجحاف بن حكيم السلي . والبشر اسم ماء ، والبيت من قصيدة يستعدي فيها عبد الملك على الجحاف الفاتك ببني تغلب ، راجع الشعر والشعراء ، والنخزاة شاهد ٧٨٣

(٣) مسرحى أسريحي القوافي وإطلاقها من عقابها ، وفلا عيأ بهن إلخ أى لأعيابهن ولا اجتلابهن من شعر غيرى ، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١٩ ، والسكامل ج ٢ ص ٢٤٩ والخصم أنص ج ١ ص ٣٧٢ ومن قصيدة في هجاء العباس بن يزيد السكندى .

والتعبير عن هذه الأحوال والعوارض الدقيقة التي تطفئ بحقائق الأجناس إنما يمتضيه التوسع في تحقيق المعاني ، والتعمق في البحث العلمي ، وتعرف الحقائق بخواصها . ففي مجلة مجمع اللغة العربية (ولم يك من طبيعة العرب في جاهليتها و صدر إسلامها الاستقصاء والتغلغل في البحث ، وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأى اسم كان ، عبروا عنه بوسائط أخرى غير هذا الاسم . ولما زاولوا العلوم وتعمقوا في البحث ، اضطروا إلى وضع صيغة تدل في جملتها على معنى زائد على اسم الجنس ، مصدرا كان أو غير مصدر ، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلى اسم الجنس كقيلة بهذا ، وهي تدل على الحال الزائدة على أصل الحقيقة ، لأن النسبة ربطت بين المنسوب والمنسوب إليه في الجملة ، والتخصيص الدقيق تفيدته القرائن . وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوة المشتق ، وهم يريدون المعنى المصدرى أو المعنى الحاصل بالمصدر ، أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليمحض اللفظ لمعنى المصدر أو الحاصل به)^(١)

وعلى هذا المنهاج قد وردت كلمات كثيرة عن العرب فن ذلك الجاهلية والألوهية والربوبية والرهبانية والعروبية والأعرابية واللوصية والعجمية (العجرفة والغطرسة) والرجولية والفروسية ، وغير ذلك مما حمل العلماء منذ آخر القرن الثاني إلى الاطمئنان إلى هذا الصنيع بعد ما ترجمت العلوم واتسعت آفاق المصطلحات العلمية ، ومحاذاته في أسماء الأعيان فقالوا في الذهب والخشب وغيرهما : الذهبية والخشبية وهكذا ، وفي المشتقات فقالوا في القابل والمفهوم وغيرهما : القابلية والمفهومية وهكذا ، وفي الأسماء

التي تؤدي مؤدى الأدوات فقالوا في كم وكيف وما : الكمية والكيفية
والماهية وهكذا^(١)

نعم إن التسمية الشاملة لهذا الصنيع في الأنواع الأربعة السابقة
بالمصدر الصناعي جاءت متأخرة ، لكن لا غبار على التسمية بالمصدر
الصناعي أى المنسوب إلى الصناعة من ناحية من نواحيها فهو بمعنى المصنوع ،
فيكون نظير قولهم المصدر القياسى بمعنى المقيس ، والسماعى بمعنى المسموع ،
وعلى هذا فتعريفه

المصدر الصناعي : هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء نسب وتاء على الاسم
للدلالة على حقيقته وما يحيط بها من الهيئات والأحوال - وتوضيح هذا
التعريف بمثالين من النوعين الأولين : (الأول) الرجولية مثلا فهذا اللفظ
يضم في ثناياه المعنى الأول للفظ الرجولة « ضد الأنوثة » ثم لوازمه من
الشهامة وحماية الذمار وما إلى ذلك مما لا يتحمل لفظ الرجولة و(الثانى) إنسانية
مثلا فهذا اللفظ يحمل فى طياته المدلول الأصيل للفظ إنسان « الحيوان
الناطق » ، وشيئا آخر مما يتصل به من المعانى الدقيقة ككونه ألوفامرهف
الإحساس أسير الإحسان إلى غير هذا من المعانى التى لا يتناولها لفظ
إنسان . ويقاس على هذين النوعين النوعان الآخريان - ولما رأى مجمع اللغة
كثرة الوارد عن العرب من المصدر الصناعي ، وارتياح علماء اللغة لهم

(١) الكمية عدد الشيء المعين المحاب به عن السؤال بكم ، والكيفية وصفه المعين
المحاب به عن السؤال بكيف ، والماهية حقيقته المعينة المحاب بها عن السؤال بما ،
وقد تكلم على هذا النوع الرضى على الكافية أول باب العدد ، وأبو البقاء فى كلياته
عند الكلام على الكيفية

في محاكاته ، وأن وسيلته من زيادة الياء والتاء قياسية ، وأن حاجة العلم
ماسة إليه . أصدر قراره باعتماده وهو :
(إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد هليها ياء النسب والتاء)^(١)

النوع الرابع اسم المرة

المصدر العام وضع ليدل على مجرد الحدث غير ملاحظ معه كمية معينة
فيصدق على القليل والكثير شأن أسماء الأجناس فإذا قصد التنصيص على مرة
واحدة من هذا الحدث صيغ منه اسم المرة فيفيد الحدث ووقوعه مرة واحدة.
فاسم المرة هو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على حصول الحدث
مرة واحدة ، ولا يصاغ إلا بشروط ثلاثة (الأول) أن يكون فعله تاما
(الثاني) ألا يكون قليلاً (الثالث) ألا يدل على صفة ثابتة ، فلا يؤخذ من
كاد وعسى ، ولا من فهم وعلم ، ولا من حسن وخبث
وتختلف صيغته من الثلاثي عن غيره :

فصيغته من الثلاثي المجرد قياسها (فعلة) كضربة وخرجة ونفخة
وحلقة ومرة وفعلة ونفخة ودكة قال تعالى : (وفعلت فعلتك ، نفخة واحدة
فدكتا دكة واحدة) ، سواء أكان المصدر العام على فعل أم لا ، وكأنهم
آثروا فعلاً من بين أوزان مصدر الثلاثي لكثرتة عن غيره ولحفتة ،
فاعتمده أصلاً وألحقوا التاء بآخره دالة على الوحدة ، وشذ حجة كما شذ
إتيانه ولقاءه ، ويجوز أن على القياس ، قال المتنبي .

(١) راجع القرار في المجلة ج ١ ص ٣٥ وأسبابه بالتفصيل ص ٢١١ وما بعدها

لقيتُ بَدْرُبِ القُلةِ الفجرَ لَقِيَّةً شَفَتَ كيدى والليلُ فيه قَتيلٌ (١) ،
 وإذا كان المصدر الأصلي على (فَعَلَّة) مضموم الفاء نحو كدرة ،
 أو على (فِعَلَّة) مكسورها كمشدة وخيفة وبله ، أو على الوجهين نحو خفية
 فإن الفاء تفتح للدلالة على المرة ، وإن كان على (فَعَلَّة) مفتوح الفاء كدعوة
 وجيئة وبغته وبقاة وحمية فيدل عليها بالقرينة لرفع اللبس : لفظية كالوصف
 بوحدة أو فردة ، أو معنوية .

وصيغته من غير الثلاثي المجرد قياسها يحصل بأضافة التاء إلى المصدر
 الأصلي فيقال في انطلاق واستخراج : انطلاقة واستخراجة ، فإن كان بناء
 المصدر العام على التاء كإقامة وتوصية ومشافهة واستقامة فيدل عليها
 بالوصف كإقامة واحدة وهكذا

واعلم أنه إذا كان للفعل مصدران فالعبرة بالأشهر ، فنقول في المرة
 من دحرج دحرجة واحدة لا دحرجة ، ومن كذب تكذبية لا كذابة ،
 ومن قاتل مقاتلة واحدة لا قتالة وهكذا .

النوع الخامس اسم الهيئة

لا يقتضى المصدر العام بوضعه الدلالة على هيئة خاصة للحدث

(١) البيت من شواهد الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٣٤ والمقصود
 التمثيل لا الاستشهاد لعدم صحته بالمتنبى ، ومعنى البيت ما قال العكبرى (دزب القلة
 موضع ببلاد الروم ، والتكيد الحزن ، والمعنى يقول لقيت بهذا المرضع الفجر لقيت
 على حال من البهجة وسبدل من الغبطة ، شفت حزنى بتظاول الليل ، وأظهرتني عليه
 بالخروج عنه . وهو كالقتيل الذى تقضت مده ، وقطت عن يجره مؤنته)
 والبيت من قصيدة فى مدح سيف الدولة .

وإن لزمته في الوجود ، فأذا أريد فيه بيانها صيغ منه اسم الهيئة ليدل على الأمرين .

فاسم الهيئة اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه - وتبين الصفة إما بالذكر نحو حسن الركبة ؛ و جلسة حسنة ، أو بقرينة الحال نحو إنها لقتلة ، وعذرة في قول النابغة الذبياني ها إن تا عذرة إن لم تكن قبلت وأن صاحبها قد تاه في البلد (١) أي عذر بليغ . ولا يصاغ اسم الهيئة إلا من المستوفى الشروط الثلاثة المتقدمة في اسم المرة - وصيغته من الثلاثي تخالف صيغته من غيره .

فصيغته من الثلاثي المجرد قياسها (فعلة) بكسر الفاء للفرق بينها وبين اسم المرة وذلك نحو قتلة وذبحة قال صلى الله عليه وسلم : (إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة) ، وكيلة وفي المثل (أحشأ وسوء كيلة) (٢) فلو كان المصدر العام على (فعلة) بضم الفاء أو فتحها كسرت ، وإن كان مكسورها فالقرينة واجبة إما لفظية أو معنوية . والأمثلة تقدمت في اسم المرة من الثلاثي . ويستفاد مما هنا وما تقدم أنها لا يحتاجان إلى قرينة إذا كان المصدر الأصلي على (فعلة) مضموم الفاء ويحتاج اسم المرة إليها إن كان مفتوحها واسم الهيئة إن كان مكسورها ، فإذا كان المصدر وارداً على الوجهين معاً : الفتح والكسر كخدمة ومهنة

(١) اسم الانسارة (تا) راجع لما ذكر في قصيدته من يمينه على أنه لم يأت بشيء يكرهه . وتاه ضل والمراد لازمه وهو الهلاك ، والببت من شواهد الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٣٥ وهو آخر القصيدة من الهصائد التي يعتذر فيها للنعمان (٢) يضرب لمن يجمع بين خصلتين ممقوتتين راجع مجمع الأمثال (الحاء)

احتاج كل منهما إلى القرينة كما لا يخفى .

وصيغته من غير الثلاثي المجرد على نظام اسم المرة منه تماماً والفرق بينهما حينئذ بالقرآن هذا رأى الجمهور ، ورأى ابن مالك شذوذ صوغه من غير الثلاثي ، ولعله رأى السبب في ذلك لزوم الإبهام المستمر بين الاسمين حينئذ عند بناءهما من المصدر الخالي من التاء ، وبينهما أيضاً وبين المصدر المأخوذ من منه إن كان محتوماً بالتاء - ويبعد في النظر اعتبار صيغة قياسية في باب ولا تؤدي معناها أبداً إلا بمعونة القرآن ، بخلاف باب الثلاثي فاختصاص اسم الهيئة بفعلة هيأه لجعله قياسياً فيه - فإذا أريد معنى الهيئة من غير الثلاثي عند ابن مالك ومن وافقه فلا طريق إلا بوصف المصدر العام بما يفيد الغرض كأن يقال مثلاً هذا اختيار غريب ونحو هذا . وبما شذ من أسماء الهيئة في غير الثلاثي على كلا الرأيين : (عمّة) من اعتم ، و (نقبة) من اتقّب ، و (خمرّة) من اختمر ، وفي المثل (إن العوان لا تعلم الخمر)^(١) وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم في اسم المرة من الثلاثي وغيره واسم الهيئة من الثلاثي وشذوذه من غيره على رأيه بقوله :

وَفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ بَجَلْسِهِ وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ بَجَلْسِهِ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخَمْرِ

الفصل الثاني في المشتقات

عرفت مما سلف أن المشتق من الأسماء عند البصريين ما انزع من المصدر للدلالة على ذات مطلقاً وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص

(١) يضرب للرجل المجرب راجع مجمع الأمثال (الهذرة)

فيشمل أنواعا سبعة وهي : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وأسماء التفضيل والزمان والمكان والآلة ، وأما أبنية المبالغة فمندرجة في اسم
الفاعل لأنها تكثير لحدثه وفرعه وهذا اصطلاح الصرفيين - أما النحويون
فالمشتق عندهم من الأسماء ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مبهمه
وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص ، وقولنا (مبهمه) لإخراج أسماء
الزمان والمكان والآلة ، لأن الذات فيها معينة من زمان أو مكان أو آلة ،
فالمشتق عند النحاة يرادف الصفة . قال السيد (الصفة كون الاسم دالا على
ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود ، أو لا ترى أن أسماء الزمان
والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة
معنى إليها)^(١) ، ومرجع ذلك إلى أن المشتق عندهم ما يعمل عمل الفعل .
وذلك لا يكون إلا حيث تستبهم الذات وتحتاج إلى البيان فيعمل المشتق
في ضميرها أو سببها ، وليست كذلك الثلاثة فهي عندهم من الجوامد فلا ترفع
الضمير أو غيره . ولا تعطى حكم الأربعة السابقة في باب الخبر والصلة لآل
والحال والنعته ، فبذلك تبين أن المشتق عند الصرفيين أعم منه عند

(١) راجع حاشيته على شرح الرضى للكافية . باب ما لا ينصرف (صيغة منتهى الجموع
وما قبلها) ثم ذكر هذا المعنى بعد في حاشيته أيضا على الشرح المذكور أول باب النعت ،
وسبب التكرار الرد على الرضى في هذين الموطنين فإنه في الأول تسكلم على المراد
من الصفة ، وفي الثاني ذكر الفرق بين اسم الفاعل وما معه وبين اسم الزمان وما معه
لتصحيح النعتية بالقسم الأول دون الثاني . ثم قد عرض الرضى ثانياً لتوجيه
اختصاص القسم الأول بالعمل كالفعل دون الثاني في شرح الكافية أول باب اسم
الفاعل ، وفي شرح الشافية أول باب النسب ، والرضى في كل هذا يرى الفرق بين
القسمين ناشئاً عن الوضع . والإينصاف أن السيد قد وصل إلى العنقود فتأمل

النحويين ، وأنه أعم من الصفة عند الصرفيين ، ويرادفها عند النحويين ،
ولكل فن اصطلاحه . وهاك بيان الأنواع السبعة .

النوع الأول اسم الفاعل

اسم الفاعل هو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل كمكاتب أو قام به
كمنكسر دالا على أصل الحدث على وجه الحدوث

نخرج بالفصل الأول وهو (ما وقع منه أو قام به) أسماء المفعول
والزمان والمكان والآلة ، وبالتالي أبدية المبالغة واسم التفضيل فإنه روعي
في حدتها الزيادة ، فلم يبق من المشتقات إلا الصفة المشبهة ، فاحترز عنها
بالفصل الثالث وهو (على وجه الحدوث) لأنها موضوعة على وجه الدوام .
وصيغته من الثلاثي المجرد مخالفة لصيغته من غيره .

فصيغته من الثلاثي المجرد قياسها على وزن (فاعل) متى كان الفعل
الماضي على وزن (فَعَل) بفتح العين متعديا كان ككسر وباع وغزا أو
لازماً كجلس وأسن الماء « تغير » - أو على وزن (فَعِل) بكسر العين إن
كان متعدياً كفهم وخاف ولقي ، ولا فرق في الفعلين المذكورين بين
الصحيح وغيره إلا أنه يجب في الأجوف المعلن منهما إعلال اسم فاعله بقلب
هينه همزة نحو بائع وخائف ، وفي الناقص إعلاله بحذف لامه في الرفع
والجر عند التنوين كغاز ولاق . نعم قد تخلف هذا القياس قليلا في (فَعَل)
مفتوح العين اللازم فناب عن (فاعل) غيره من أوزان الصفة المشبهة
كشيخ وأشب وغيرهما وسندكر كلمات من هذا النوع في بابها
أما إن لم يكن الماضي من هذين النوعين بأن كان على وزن (فَعَل)

مضموم العين أو (فَعِيل) مكسور العين اللازم فورود فاعل منهما قليل
فمن الأول فَعْلَان قال ابن خالويه (ليس في كلام العرب فعل وهو
فاعل إلا حرفان : فرُه الحمار فهو فاره وعقرت المرأة فهي عاقر - فاما طهر
فهو طاهر وحمض فهو حامض ومثل فهو مائل فبنا لاف ذلك ، يقال حمض
أيضاً وطهر ومثل (١)

ومن الثاني نحو سالم وضاحك وآثم ونادم - والسبب في قاته منهما
أن المشتق فيهما مهيء للصفة المشبهة كما ستعرفه في بابها فهي القياسية فيهما -
وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثة يكون كغذا
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى

وصيغته من غير الثلاثي المجرى قياسها على وزن مضارعه المبني للفاعل
بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر . سواء أ كان
مضارعه مفتوحا ما قبل آخره بأن كان ماضيه مبدوءا بتاء زائدة نحو متكبر
أم مكسورا إن لم يكن مبدوءا بها نحو موسع ومقتر ومقيت ومنيب قال تعالى
(متكبر جبار ، على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، على كل شيء مقيتاً ،
بقلب منيب) - وشذ فتح عين (مُفْعِل) في كلمات مسموعة منها مُهَيَّر
(ذاهب عقله من كبر أو مرض أو حزن) ومُفَجِّج « مفاس » قال ﷺ
« ارجعوا ملفججكم » ومحضن ومسهب « مطيل الكلام » (٢)

(١) راجع كتاب ليس ص ١٩ (٢) في القاموس ورود الكسر على القياس في الأخيرين ،
نعم رأى الأعلام أن الاختلاف في مسهب راجع للبعث ، فالمفتوح للسكون بدون صواب
والمكسور عكسه . وحقق هذا الفرق جوابا على سؤال سلطان الأندلس المعتمد بن عباد ،
ونظمه بعد الديباجة ، راجع نفح الطيب الباب السابع ج ٢ ص ٣٨٣

والذى سهل الشذوذ لزوم أفعالها فيما عدا ما قبل الأخير فلم تلتبس مع فتح
عينها باسم المفعول . كما شذ ضم العين إتباعاً للميم وعكسه فى كلمة (مَنِين) .
وإلى قياس صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرّد أشار ابن مالك بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالأواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضم ميم زائد قد سبقا

وقد جاء اسم الفاعل من (أفعل) على فاعل فمن ذلك قولهم أقرب
(طلب الماء ليلاً) فهو قارب ، وأورس الرمث (أصفر ورقه) فهو وارس ،
وأفنع الغلام (ترعرع) فهو يافع ، وأبقل المكان فهو باقل ، وأطاحت
الطوايح ، ومن ذلك (وأرسلنا الرياح لواقح) - وربما اجتمعا قال ابن قتيبة
(ومما جاء الاسم منه على فاعل ومفعول أحمل البلد فهو ما حل ومحل ، وأعشب
البلد فهو عاشب ومعشب ، وأغضى الليل فهو غاض ومغض)^(١)

هذا وقد جاءت فعيل بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر ، وبمعنى مفاعل
كثيراً كجليس وحليف وخليط ورفيق ونديم وحسيب وعنيد قال تعالى
(وكفى بالله حسيباً ، جبار عنيد) ، وأكيل قال قيس بن عاصم المنقري

إذا ما صنعت الزاد فالتمسى له أكيلاً فأنى لست آكله وحدى^(٢)
كما جاء فعول بمعنى فاعل كعدو .

(١) أغضى: أظلم راجع أدب الكاتب: كتاب الأبنية أبنية الأسماء ، (شواذ التصريف)
(٢) له متعلق بالتمسى واللام للتعليل ، راجع المعنى الباب الأول اللام الجسارة
(المعنى الحادى والعشرون) والبيت من قصيدة يخاطب فيها زوجته ، راجع الكامل
ج ٥ ص ١٤٥ ، والأغانى أخبار قيس ج ١٢ ساسى ، والخماسة (باب الأضياف)

ابنية المبالغة

هي الابنية التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كماً أو كيفاً لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة وإذنا تصاغ من الثلاثي متعدياً في الغالب والمشهور منها خمسة وهي: فَعَّالٌ نحو قَتَّالٌ ومِفْعَالٌ نحو منْحَارٌ وفَعُولٌ نحو ضُرُوبٌ ، وفَعِيلٌ نحو عَلِيمٌ ، وفَعِيلٌ نحو حَذِرٌ - والثلاث الأولى أشهر من الأخيرتين - وربما صيغت الثلاث الأولى من أفعل فتكون لمبالغة مُفْعِلٌ قالوا : درَّكٌ وحساسٌ وسَّارٌ (كثير الإبقاء في الكأس) ، ومَعْطَاءٌ ومِعْوَانٌ ، وزهوقٌ (من أزهق) . ويرى الجمهور ذلك في فَعِيلٌ أيضاً خلافاً للزحخشري نحو: نذيرٌ وأليمٌ وسميعٌ ، قال عمرو بن معد يكرب الزبيدي .

أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَاعِي السَّمِيعِ يُورِقِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ^(١)
وغير المشهور كثير فمنه فاعول كفاروق ، وفَعِيلٌ كسَكَيْتٌ ومِفْعِيلٌ كمعطير ، وفُعْلَةٌ قال تعالى (ويل لكل همزة لمزة) ، وفُجَّالٌ مخفف العين ومشددها قرىء بهما قوله تعالى (ومكروا مكراً كباراً) ، وإلى الابنية الخمسة المشهورة أشار ابن مالك في ضمن الكلام على إعطائها حكم اسم الفاعل في العمل فقال :

فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ في كثرة عن فاعِلٍ بديل
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وفي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ

(١) ریحانة مطلقة عمرو قبل الدخول لما بلغه من وضع عندها ثم بان له كذب الخبر على الأشهر فيها ، والبيت من شواهد ابن يعيش على المفصل ج ٦ ص ٧٣ ، والرضي على السكافية راجع الخزانة شاهد ٦٠٦ ، والكامل ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها

وقد تضارب كلام الصرفيين في القياسية والسماعية لهذه الأبنية من المتعدى واللازم وانتهى المجمع إلى الاعتراف بقياسية فعّال مطلقاً وقراره فيها (يصاغ فعّال للبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى) ^(١)

النوع الثاني اسم المفعول

هو اسم مصوغ لما وقع عليه الفعل كعلوم ومستخرج نخرج بهذا القيد وهو (ما وقع عليه الفعل) باقي المشتقات ، فالمراد من اسم المفعول اسم الذات الواقع عليها الحدث لا اسم الحدث وإن كان هو المفعول حقيقة ، ففي العنوان حذف وإيصال وأصله اسم المفعول به كالمحصول بمعنى المحصول عليه . ولا يصاغ اسم المفعول إلا من المتعدى ، أو من اللازم مع الظرف أو الجار والمجرور بشرط التصرف والاختصاص فيهما على ما هو معروف في النحو . وصيغته مختلفة بين الثلاثي وغيره

فصيغته من الثلاثي المجرّد قياسية (مفعول) إن كان فعله صحيحاً نحو مقبول فإن كان أجوف أو يائياً فكذلك أصلاً لكن يجب إعلال عينه بالتسكين والنقل وإعلاله بالحذف على الخلاف الآتي في المحذوف ، وذلك نحو مقول ومبيع - أصل (الأول) الواوى مقوول استتقلت الضمة على العين (الواو الأولى) فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان: الواو الأولى الأصلية وواو المفعول الزائدة ، ولا طريق للتخلص إلا بحذف إحداهما ، وهنا الخلاف بين سيوييه والأخفش على نهج خلافهما المتقدم في المصدر المعلن الذي على وزن إفعال واستفعال ، فيحذف سيوييه الواو الثانية لأمر: منها أنها زائدة ، وأن حذفها معرف للفرق بين الواوى (١) راجع القرار في المحلة ج ٢ ص ٣٥ وحجته مع التفصيل في ص ٥٣ وما بعدها

والياءى ، ويحذف الألف فى الأولى لأمر أيضاً منها أن حذفها جار على قاعدة التخلص من الساكنين ، وأنها ليست كالثانية علامة المفعولية - ثم لا عمل بعد هذا الحذف على أى الرايين ، وأصل (الثانى) الياءى مبيوع أعل بالنقل ثم الحذف على منوال الخلاف السابق ثم قلب الضمة المنقولة كسرة لسلامة العين (الياء) عند سيويه ، ولقلب واو المفعول ياء عند الألفى للفرق بين الواوى والياءى وعلى كل فصار مبيع - وتظهر ثمره الخلاف فى مهموز اللام منهما نحو مسوء ومجىء عند تخفيف الهمزة ، فلى مذهب سيويه ينطق بالواو والياء مخففين محركين بركة الهمزة وعلى مذهب الألفى ينطق بهما مشددين ، وذلك لأن الهمزة المتحركة المسبوقة بالمد من واو أو ياء إذا أريد تخفيفها ، فإن كان المد أصلياً فنقل حركتها إليه وحذفها ، وإن كان زائداً لغير إلحاق فبإبدالها من جنسه وإدغام المد فيها - كما تظهر ثمرته أيضاً فى الميزان للنوعين المذكورين ، فيقال عند سيويه فى الواوى مفعول والياءى مفعول ، والألفى فى الواوى مفعول والياءى مفعول . هذا - وقد اشتهر تصحيح الياءى واطرد عند بنى تميم نحو مديون ومبيوع ومعينون قال العباس ابن مرداس السلمى يهدد كليب بن هيثم السلمى

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون (١)

(١) المشهور فى رواية البيت (معينون) بالعين المهملة أى مصاب بالعين والغرض الاستهزاء ، والبيت من شواهد تهذيب الألفاظ (باب الإصاغة بالعين) . ودره الغواص الوهم ٥٠ ، والرضى على الشافية ، واستصوب البغدادى فى شرحه له رقم ١٨١ روايته بالعين المعجمة من غين على قلبه (غطى عليه) - وكلاهما جاء فيه التصحيح إلا أن الرواية الأولى أشهر والثانية الى المعنى أقرب ، والبيت من تصدرة ذكرها البغدادى نقلا عن الأغاى أخبار العباس

وندر تصحيح الواوى للثقل ، وقد سمع منه ثوب مصوون و فرس مقوود
ومسك مدووف (مبلول) والمريض معوود ، ولا يتاس عليه خلافا للبرد .
وإذا كان ناقصاً فكذلك أيضاً - غير أن اليأى منه تبقى لامه فتقاب واو
المفعول ياء لإدغامها فى تلك الياء على حد العمل فى سيد ، ثم تقلب الضمة
التي على العين كسرة لسلامة الياء المشددة سواء فى ذلك أكان فعله مفتوح
العين كرمى وجزى ، أم مكسورها كغشى وهوى قال صلى الله عليه وسلم (المرء مجزى
بعمله) وقال تعالى (نظر المنشى) - أما الواوى فأن كان فعله مفتوح
العين كدعا وهذا فالخيار بقاء اللام حملا على فعله المبني للمعلوم فتدغم فيها
واو المفعول وقل إعلاها بالقاب ياء حملا على المبني للجهول فيجرى
حينئذ العمل السابق فى اليأى ، وإن كان مكسورها فأن كان غير واوى
العين كرضى وحيظى فالخيار إعلال اللام بقلبها ياء نظراً لفعله مبنياً للمعلوم
أو للجهول ويسرى بعد العمل السابق قال تعالى (راضية مرضية) ،
وإن كان واويها كقوى تحم الإعلال بقاب اللام ياء لاستثقال ثلاث
واوات زيادة على مقتضى الإعلال نظير فعله بنوعيه .

وقد ينوب عن (مفعول) فى الدلالة على معناه لا العمل على الصحيح
بقلة (فعَل) مكسور الفاء كحمل وحب ورعى وقطف وذبح قال تعالى
« وفديناه بذبح عظيم » و طحن وفى المثل « جمجمة ولا أرى طحنا »^(١)
(و فَعَل) مفتوح الفاء والعين كقنص ونفض (ماتساقط من الورق والثمر)

(١) الجمجمة صوت الرحي ، يضرب للجبان يوعد ولا يوقع ، وللبخيل يعد
ولا ينجز . ورواية المثل كما فى مجمع الأمثال (الجيم) لكن فى القاموس باب العين
مادة (جمع) هكذا « أسمع جمجمة ولا أرى طحنا »

وعدد وجنى قال تعالى (سنين عددا . وجنى الجنتين دان) و (فُعْلة)
مضموم الفاء ساكن العين كأكلة وضحكة ولعنة غير أنها للبالغة في المفعول
كما تقدم أن مفتوح العين منها للبالغة في الفاعل - فما استعمل على الوجهين
كضحكة فعلى التوزيع في الإرادتين (١)

وبكثرة (فَعِيل) كقتيل وجريح وأسير وطريح وطيح (متعجب)
ومقيت (مبغض) وختين (مقطوع الغرلة) وصريع وعقير ، ولهذا جعله
بعضهم مقبلاً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل ، فيقال عليه حميد وضريد
(مظلوم) ، وأما ماله فعيل بمعنى فاعل كقدير ونصير فلا قياس فيه خوف
اللبس ، وأياً ما كان فأن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث غالباً
إذا عرف موصوفه وسند كره مع أوزان أخرى لهذا في مبحث المذكر
والمؤنث - وقد أشار ابن مالك إلى صيغة اسم المفعول من الثلاثي ، وإلى
صيغة فعيل النابتة عنها جارياً على أنها سماعية مطلقاً بقوله

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرْدُ زنة مفعول كآت من قصد
وناب نقلاً عنه ذو فَعِيل نحو فتاة أوفى كحيل

وصيغته من غير الثلاثي المجرد قياسها كقياس اسم الفاعل إلا أنه
يفتح هنا ما قبل الآخر للفرق بينهما ، وليكون كضارعه المبني للمفعول وذلك
نحو مكرم قال تعالى (كل شرب محتضر ، وكل صغير وكبير مستطر ، وربنا
الرحمن المستعان) - فعلى حركة ما قبل الآخر يدور الفرق بينهما قال ابن مالك :

(١) راجع أدب الكاتب: أبنية الأسماء ، باب ما جاء على فعلة فيه لغتان. والمزهر
النوع الأربعين (فعلة في النعت)

وإن فتحت منما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
نعم قد يكون هذا الفارق تقديرياً لا يظهر في الطوق لزوال هذه الحركة
إما بالإعلال بالقلب أو الإدغام . فالكامة آتشد صالحة في ذاتها للوصفين ،
وذلك إذا كان الفعل على وزن افتعل أو انفعّل الأجوفين نحو اختاروا نقاد ،
أو المضعفين نحو امتدّ وانحلّ ، أو فاعل أو تفاعل أو افعلّ أو افعلّ
المضعفات نحو حادّ وتحابّ واحمرّ واحمارّ . فالمدار على القرينة ، ويختلف
الوزن بالتقدير - هذا

وقد جاء اسم المفعول من (أفعل) على مفعول نظير مجيء اسم الفاعل
منها على فاعل كما تقدم فقالوا : أضعفت الشيء فهو مضعوف ، وأسعده الله
فهو مسعود ، وأجته الله فهو مجنون ، وأزكته فهو مزكوم ، وأحزنه فهو محزون ،
وأحبه فهو محبوب . وقد ورد محب على القياس - كجاءت هنا أيضاً فَعِيل
بمعنى (مُفَعَّل) ، من ذلك طابق وبديل وقعيد وفريد وعامل (من أعله المرض)
قال تعالى (الكتاب الحكيم) - وجاءت فَعُول بمعنى مفعول بحور كوب وجزور
ثم اعلم أنه قد ورد التبادل بين هذين النوعين وبين المصدر لما بين
الفريقين من علاقة الاشتقاق على تفصيل ستعرفه .

التبادل بين المصدر وبين اسمي الفاعل والمفعول

لكل من المصدر وهذين النوعين صيغ قياسية خاصة به ، غير أنه قد أريد
في بعض الأحيان من صيغتهما معنى المصدر كما أريد من صيغته معنيهما
لقرائن في الكلام توجب ملاحظة هذا التقارض - فورد المصدر على
صيغتهما كما فهم معنيهما من صيغته - وبهذا ينحصر الكلام في فرعين

الفرع الأول التبادل بين المصدر واسم الفاعل

قد وقع التبادل بينهما في الثلاثي ، فورد المصدر بزنة اسم الفاعل قليلا نحو فُلجِج فالجا ، وهو في عافية ، وهند حسنة الدالة ، قال تعالى (ولا تزال تطالع على خائنة ، ليس لوقعتها كاذبة ، فاهلكوا بالطاغية ، فهل ترى لهم من باقية ، لا تسمع فيها لافية) ، وكاف قال بشر بن أبي خازم الأسدي :

كفي بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي (١)

وخارج عند سيبويه في قول الفرزدق :

ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبين رتاج قائما ومقام
على حلافة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام (٢)

(١) النأي البعد والباء زائدة فاعل كفي ، وكاف مفعول مطلق وبه استشهد المفصل ، ووقف عليه بالسكون مع النصب على لغة ربيعة وبه استشهد الرضي راجع الخزانة شاهد ٢٢٣ ، والبيت مطلع قصيدة في مدح أوس بن حارثة الطائي لما خلى سبيله من الأسر (٢) الرتاج الباب المغلق والمراد باب الكعبة ، وقائما حال من الضمير في الظرف الواقع قبله خبرا ، ومقام معطوف على رتاج والمراد به مقام ابراهيم ، والشاهد في خارج على رأي سيبويه الذي يقول إنه مصدر معمول محذوف تقديره يخرج معطوف على جملة لا أشتم الواقعة جر ابا للقسم الذي دو عاهدت - أما عيسى بن عمر فيقول : إن خارجا باقية بمعنى اسم الفاعل فهي حال معطوفة على جملة لا أشتم الحالية وجر حذف المعاهد عليه للقرينة . فالخلاف في الواقع مبنى على موقع جملة لا أشتم - والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٧٣ وقد فصل ما تقدم من خلاف ، وكذا المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ وما بعدها ، وكذا المفصل في بابي الحال والمصدر ، والرضي على الشامية راجع شرح الشواهد رقم ٣٣ ، ورجح المبنى رأي سيبويه . فقال (لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لا أنه حلف في حالة اتصافه بهذين الوصفين على شئ . آخر) الباب الثاني الجمل التي لا محل لها من الإعراب (الجملة الرابعة) - والبيتان من قصيدة قالها في أخريات أيامه تائبا بعد الحج . لكنه نقض التوبة مرغا لهجاء جرير نساء قومه

وفهم معنى اسم الفاعل من المصدر كثير أ كقولهم : رجل عدل ، وصدق ،
 وزور ، ونوم ، وماء غور ، قال تعالى (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً)
 ولم يرد التبادل بينهما في غير الثلاثي ، وندر فهم معنى اسم الفاعل من
 المصدر كما في قول الخنساء

ترتعُ مارتعت حتى إذا ادكرتُ فأما هي إقبال وإدبار (١)

الفرع الثاني التبادل بين المصدر واسم المفعول

قد وقع التبادل بينهما في الثلاثي فورد المصدر بزنة اسم المفعول عند
 الجمهور وإن كان قليلاً نحو ميسور ومعسور في قولهم : دعه إلى ميسوره
 ودع معسوره أي زمن يسره وعسره فالكلام على تقدير مضاف ،
 ومعقول في قولهم رجل ليس له معقول أي عقل ، وفي قول الراعي :
 حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحما ولا لفؤاده معقولا (٢)

ومفتون في قوله تعالى (بأبيكم المفتون) والباء أصلية للبابسة
 وأنكر سيبويه مجيء المصدر بزنة مفعول ، وتأول ماورد بما يبقيه
 اسم مفعول فجعل الميسور والمعسور صفتين للزمن على حذف الجار واتصال
 الضمير والأصل زمن ميسور فيه ومعسور فيه ، والمعقول بمعنى المحبوس
 المشدود صفة للعقل إذ قال (كأنه عقيل له شيء أي حبس له لبه وشدة) (٣)
 والمفتون إما أن تجعل الباء في بأبيكم زائدة أو أصلية بمعنى (في)

(١) من شواهد الرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٧٠ وتقدم في أبيات ص ٥٩

(٢) البيت في ذم سعاة الزكاة وشدة جورهم وتقدم بنت من القصيدة في ص ٧٥

(٣) راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٥٠ باب نظائر ما ذكرناه إلخ .

والمفتون الجنى، وذلك أنهم كانوا يقولون إن به ﷺ ربياً . هذا - والحق مع الجمهور لما في هذه التأويلات من تكلف (١)

وفهم معنى اسم المفعول من المصدر كثيراً نحو درهم ضرب الأمير ، وثوب نسج اليمن ، قال تعالى (ولا يحيطون بشيء من علمه ، هذا خلق الله ، ولا تقتلوا الصيد ، جعله دكا) وقال ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ، وهوى قال جعفر بن عتبة الحارثى

هواى مع الركب اليانين مصعد جنيب وجماني بمكة موثق (٢)

أما في غير الثلاثى فيشترك المصدر المسمى مع اسم المفعول على سبيل الأصاله ، والتمييز بينهما بالقرآن .

(فائدة)

لا يخفى أن اسمى الفاعل والمفعول يتضمنان الذات فيجريان عليها خبرين وحالين ونعتين دون حاجة إلى التأويل فهما ، وأن المصدر لا يتضمنها فلا يجرى عليها إلا على ملاحظة تأويله بأحدهما حسب ما يتطلبه المقام ، أو تقدير مضاف قبله مطابق للذات فلا داعى حينئذ إلى التأويل فيه ، وكلا الرأيين منقول عن البصريين والكوفيين فى أبواب الخبر والحال والنعت . أما علماء البلاغة فيبقونه على حاله دون ملاحظة أحد الوجهين السابقين لقصد المبالغة .

(١) المبحث مفصل فى شرحى المفصل والشافية ، ودره الغواص الوهم ١٦٣

(٢) هواى مهوى ، ومصعد مبعد فى الأرض ، وجنيب بجنوب مستمتع ، وجماني

جسمى ، والبيت خبر ومعناه التحسر ؛ وهو أول أبيات سبعة فى الحماسة «باب الحماسة»

النوع الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل

حكمة تسميتها

وجه تسميتها بهذا أنها شاركت اسم الفاعل في أمرين (الأول) يرجع إلى اللفظ وذلك أنها مع غير الواحد المذكور تلحقها العلامات الموافقة له تماماً كاسم الفاعل، فكما يقال ضاربة وضاربان وضاربون إلخ يقال فيها فرحة وفرحان وفرحون وهكذا، نعم ربما لا تدخل عليها بعض هذه العلامات إذا كانت من باب أفعالٍ فعلاء وفعالانٍ فعلى، فإن التأنيث في البابين بالألف، كما أن مذكرهما لا يجمع جمع مذكر سالم ومؤنثهما لا يجمع جمع مؤنث سالم إلا أن المدار على أكثر الأوزان - وليس مثلها في ذلك اسم التفضيل، لأن أغلب استعماله أن يكون خالياً من أل والإضافة أو يكون مضافاً للنكرة فيلزم حينئذ لفظ المفرد المذكور سواء أكان للواحد أم لا وللذكر أم لا، والتعويل على الغالب في النوعين، و(الثاني) يرجع إلى المعنى ألا ترى أنها تشاركه في أن كلا منهما يدل على ذات وحدث قائم بها، وإن اختلفا بعد في أن دلالاته على وجه الحدوث والتجدد وهي على وجه الدوام والاستمرار، فليس هذا يؤثر على ناحية الاشتراك بينهما

فلهذين اختصت من بين المشتقات بهذا العنوان وعملت النصب كاسم الفاعل نحو: على حسن وجهها أو الوجه مع أنها مأخوذة من مصدر فعل قاصر وأنها غير دالة على الحدوث كالفعل الذي هو أصل اسم الفاعل في العمل

تعريفها

عرفها ابن مالك بخاصتها على سبيل الرسم فقال:

صفة استحسن جرّ فاعلٍ معنى بها المشبهة اسم الفاعل

وإيضاح هذا التعريف أن الصفة المشبهة تمتاز عن غيرها من المشتقات باستحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى نحو على حسن الوجه بالإضافة فإن أصله على حسن وجهه برفع الظاهر السببي لأنه الفاعل حقيقة إذ الحسن قائم به ، ثم هو مع هذا فيه ضمير يعود على المسبب قبله لوجوب ارتباط الصفة مع ما تجرى عليه مبتدأ أو موصوفاً أو ذا حال ، والتركيب بهذه الصورة الأولى الأصلية يؤدي المعنى المراد وهو إثبات الحسن لوجه على على سبيل الدلالة الأولية . وهم إذا قصدوا المبالغة في تأديته سلكوا طريقاً آخر فنقلوا الرفع عن هذا السببي إلى ضمير مستكن في الصفة راجع إلى المسبب الجارية عليه الصفة ليكون الحسن الذي هو مدلولها قائماً بالمسبب الذي هو كل للسببي ، فلا مناص حينئذ من استبقاء السببي إذ لا يمكن حذفه خوف فوات الغرض ، ولا سبيل إلى رفعه على الفاعلية إذ لا يتأتى أن يكون للصفة مرفوعان ولا يجوز رفعه على اعتبار البدلية من الضمير خوف الالتباس بالفاعل ، فإذا بقي منصوباً تبين أنه محط القصد بالحسن ، وبذلك اتصف بالحسن إجمالاً في ضمن المسبب وتفصيلاً بذكره خاصة وكان أوقع في النفس للإبهام أولاً والتفسير ثانياً ، ومما يزيل الشك في نقل الإسناد إلى الضمير العائد لما جرت عليه عند نصب السببي لحوق علامات التأنيث والتثنية والجمع بها وقتئذ فيقال: هند حسنة وجهها والعليان حسنان وجهاً وما شا كل هذا ، ولا تدخل هذه العلامات الصفات إلا وفيها ضمائر مستترة تدل عليها هذه العلامات ، وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها إلى السبب لأمرين : (الأول) أنها في اللفظ محمولة عليه (الثاني) أنها في المعنى دالة على صفة له مارية من طريق السببي إليه ،

م ٧ - تعريف الأسماء

إذ الكل يحسن بحسن الجزء على وجه المجاز للمبالغة المنشودة فلا غرابة في معاملة صفة السببي كصفة المسبب فيستكن ضمير المسبب فيها كما يستكن في صفة الحقيقية ، ثم إن هذا السببي المنصوب قد يكون نكرة وقد يكون معرفة ، فإن كان نكرة فقد ورد على ما ينبغى لأنه سيق لتفسير الإبهام قبله ويكون تمييز نسبة محولا عن الفاعل ، وإن كان معرفة فنصبه مستكره لأنها قاصرة لا تنهض للعمل فيه ولذا قيل إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به إلحاقاً لها باسم الفاعل للصلة بينهما ، ومن هذا (معاهد الأزر) في قول خرنق بنت هفان القيسية :

النازليين بكل معترك والطيبون معاهد الأزر^(١)

ولا ريب أن التخلص في نصبه بالتشبيه بالمفعول به تعلق بنسج العنكبوت إذ لا نظير له في الاستعمال ، فكان خيراً من هذا وأحسن أن يجر هذا السببي بإضافتها إليه فيقال : على حسن الوجه بالجر كما سبق ، فإنه مع الاحتفاظ بالمبالغة التي كانت موجودة عند النصب ضم إليها التباعد عن هذا الثقل ، والصفة في هذه الحالة تلحقها العلامات الدالة على نوع المسبب كحالة النصب تماماً ، انظر إلى (أسيلة) في قول المرقش الأكبر :

ورب أسيلة الحدين بكر مَهْفَهْمَةً لها فرعٌ وجيد^(٢)

(١) من شـ واهد سيديويه ج ١ ص ١٠٤ ، والغرض من البيت وصفهم بالشجاعة والمفة ، وهو من قصيدة في رثاء زوجها بشر الضبعي ومن قتل معه يوم قلاب ، ذكرت في أمالي القالي ج ٢ وغيرها .

(٢) أسيلة الحدين طويلتهدما مع الاسترسال ، والبيت من قصيدة في المفضليات ، وفي الأغاني أخبار المرقش الأكبر ج ٦ ص ١٣٢

وإلى (بعيدة وطيبة) في قول أعرابي :

أكلت دماً إن لم أرُكَ بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر^(١)
ومن المستملح فيه الإضافة قوله تعالى (رفيع الدرجات، سريع الحساب،
شديد العقاب، غليظ القلب) - ولقد بان من هذا كله أن استحسان
الإضافة فيها للفاعل إنما كان بعد نصبه ولم تضاف إليه باديء ذي بدء لأنها
عينه، وكيف يضاف الشيء إلى نفسه؟ ففاعليته باعتبار المعنى لا باعتبار الصنعة،
ولا يعترض على هذا التعريف بأن من صورها ما تتمتع فيه الإضافة أو تقبح أو
تضعف. فإن الاستحسان باعتبار نوعها وليس بلازم أن يطرّد في كل استعمالها،
وإنما قلنا اختصت الصفة باستحسان الإضافة لأن اسمى الفاعل والمفعول يتمتع
إضافتهما لرفوعيهما بأقربين على معنييهما للعلّة السابقة، نعم يجوز إضافتهما
إذا حوّلنا إلى الصفة المشبهة وسيجيء تفصيل هذا في مبحث مستقل.

ولما كانت صيغها من الثلاثي المجرد مغايرة لصيغها من غيره في الحكم
من حيث القياسية والسماعية في الأولى، والقياسية فقط في الثانية مع
تخالف معنى القياسية فيهما على حسب ما تقدم في المصدر، وجب جعل
الكلام على صيغها في مطلبين

المطلب الأول في صيغها من الثلاثي

تصاغ الصفة المشبهة من الثلاثي في بابين منه وهما: (فعل) مكسور

(١) في أكلت دماً وجوه قال التبريزي (وأجود الوجوه أن يكون الغرض قتل
لى قتيل فأخذت الإبل في ديتته فشربت ألبانها فكأنى أشرب دم ذلك القتيل)
وأرعى أفرعك، وبعيدة مهوى القرط طويلة العنق، والنشر الرائحة، وقبل البيت
آخر وهما مذكوران في الحماسة باب (مذمة النساء)

العين اللازم و (فَعَل) مضمومها ولا يكون إلا لازماً
لأن الباقي من الثلاثي وينحصر في باين هما : (فَعِل) مكسور العين
المتعدى و (فَعَل) مفتوح العين مطلقاً، قد اختص به اسم الفاعل على ما تقدم
تفصيله - وإنما استأثرت الصفة المشبهة بإبيها المذكورين لاقتضائها أمرين :
(اللزوم في المادة، والدوام في المعنى) والبايان مع اللزوم فهما مادة يفيدان
الاستمرار الزمى ، وذلك أن (فَعِل) مكسور العين اللازم يئلب استعماله
في الأعراض المستقرة من الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى
(جمع حلية وهى الحلقة) والألوان وما شاكل ذلك مما يطول بقاؤه ،
و (فَعَل) مضموم العين مستمر البقاء لأنه موضوع للغرائز - أما (فَعَل)
مفتوح العين اللازم فإن استمراره الزمى قليل .
كلمة فى قياسيتها منه

عرفت أنها قد استحقت البابين الأولين للتناسب بينها وبينهما لكنها
مختلفة الحكم فهما وذلك للفرق بينهما فإن (فَعِل) اللازم يمتاز بوفرة أفعاله
وقلبة تداولها فى الكلام مع توزيع معناه العام السابق بيانه إلى أنواع ثلاثة
ستأنى ، و يُسم كل منها باسم خاص به ، وقد وردت مؤدية له طائفة كبيرة
من الكلمات على صيغة مخصوصة به تضافر المسموع منها على اعتبار الصيغة
قياسية فيه ، بخلاف (فَعَل) فى الأمرين فلم يستفص شيعان أفعاله فى الكلام ،
ولم يتشعب معناه العام إلى شعب متغايرة تنفرد كل شعبة منها بطائفة كثيرة
من الكلمات على صيغة مخصوصة حتى يمكن اعتبارها قياسية فيه مثل الأول ،
أما (فَعَل) اللازم مفتوح العين فاستمراره الزمى قليل مع قلته بالنظر
للمتعدى منه فى الاستعمال .

ومن هنا كانت للصفة المشبهة أوزان قياسية من الباب الأول
وتعددها لتعدد الأبنية، ومعنى قياسيتها الاعتداد بها عند فقد السماع كما عرفت،
وأوزان غالبية من الثاني لم تصل إلى حد القياس، وقليلة من الثالث
وهالك بيان صيغها على مقتضى ذلك الحكم على هذا الترتيب

صيغها من الثالث

الباب الأول - (فعل) مكسور العين اللازم جاءت فيه قياسية على
ثلاثة أوزان: الوزن الأول: (فعل) بكسر العين ومؤنثه (فعلة)، وينقاس
فيما دل على الأدواء الباطنة وما يناسبها من العيوب الباطنة ونحو ذلك من
الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء، وذلك نحو ورجع ولو
(مريض بالمعدة) ونكد ولحز (بخيل) وشكس (سوء الخلق) وخرف
(ذاهب العقل للكبر) وقطم (شهووان اللحم أو النكاح) وعم (مطموس
البصيرة) وأشر وحزن وفرح وغضب وبطر وخفر (شديد الحياء)
الوزن الثاني: (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) وينقاس فيما دل على الألوان
والعيوب الظاهرة والجل، وذلك نحو أزهر (مشرق الوجه) وأشهب
وأرد (ذهبت أسنانه) وألخن (منن الرائحة) وأزب (كثير الشعر)
وأصمغ (صغير الأذن) وأقس وأرسح (قليل لحم العجز والذخدين)
وأخفش (ضعيف البصر) وأعشى وأجهر وأحوص وأعمى وأحور -
وقد تنفرد أفعل فتكون بدون فعلاء إما لمجرد الاستعمال، من هذا قولهم
غلام أمرد ورجل آلى وأصلع، أو لمناخ خلق كأمرد وآدر - كما أن فعلاء
انفردت أيضاً إما لمجرد الاستعمال نحو امرأة حسناء وفرس شوهاء

(طويلة رائعة) وامرأة عجزاء ، وحلة شوكة (خشنة المس لجديتها) ، أو لمانع
خلقى نحو رتقاء وعفلاء ^(١) - الوزن الثالث : (فعلان) ودؤثته (فعلى)
وينقاس فيما دل على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن ، وذلك نحو شبعان
وغرثان (جائع) وصديان وريان وحران ، قال عروة بن حزام العذرى:
لئن كان برد الماء حران صادياً إلى حبيباً إنها لحبيب ^(٢)

وما تقدم من كون مؤنث فعلان هو فعلى مطرد فيها ولو من غير هذا
الباب ، وقبلها قرن مؤنثها بالتاء فإنه فى كتابات محصورة نظمها ابن مالك فى قوله
أجز فعلى لفعالنا إذا استثيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا وأتبعن نصرانا ^(٣)

وقد جاء فعلان بلا مؤنث كرحن ولحيان - هذا - وقد دخلت بعض
هذه الأوزان الثلاثة على بعض فدخلت (فعل) على أفعل كحذب وأحذب
(خارج الظهر داخل الصدر) ، وقعس وأقعس ضد ما قبله ، وعلى فعلان
كعطاش وعطشان وصد وصديان - ودخات (أفعل) على فَعِل كَأَحْمَق
وحق ، وعلى فعلان كأهيم وهيمان - ودخات (فعلان) على فَعِل كغضبان

(١) فى المزهرة النوع الأربعين (فعلاء صفة لأفعل لها) ما قبله الكفاية من الأمثلة
(٢) حران وصاديا حالان من ضمير المتكلم فى إلى تقدمتا عليه ، وضمير إنها لابنة
عمه عفراء ، والبيت من شواهد الرضى (باب الحال) راجع خزاعة الأدب شاهد ١٩٦
(٣) الأبيات مع شرحها فى المزهرة النوع الأربعين أواخر (ضوابط واستثناءات
فى الألفية وغيرها) ، وفى شرح الأشموني على الألفية باب مالا ينصرف .

و غضب ، وعجلان وعجل ، وعلى أفعال نحو شعثان وأشعث
 هذه هي الأبنية الثلاثة القياسية - فاجاء من هذا الباب على غيرها فسدوع
 وهو كثير جداً نحو : بخيل وسقيم وأسياف (حزين) وكهل وحُر و صفر
 (خال) ولحم نية (غير ناضج) وغيور .

الباب الثاني (فَعَل) مضموم العين وأوزانه غالباً فقط ، وأشهرها

(فَعِيل) نحو جميل وشريف ومزير (قوى القلب) وعتيد ورزين وطويل -
 ثم (فَعَل) ساكن العين إما مفتوح الفاء نحو ضخم وشهم وسهل وعذب
 وسمح ونخم وصعب ، أو مضمومها نحو صلب وغمر (غير مجرب) ، أو
 مكسورها نحو هفر (خبيث) وغر - ويلى هذه الأوزان (فَعَل) مفتوح
 الفاء والعين نحو حسن وبطل ، أو مضمومهما نحو جنب وسرح ، ولم نقف
 على مثال لمكسورهما - و (فَعَال) نحو جبان وحصان ورزان وسيف
 كهام (كليل) وسحاب جهام (لا ماء فيه) - و (فُعَال) كشجاع وفرات -
 و (فَعَّال) كقراء ووضاء - و (فَعُول) كوقور - و (أفعَل) كأحشر (خشن) -
 وغير هذا من أوزان نادرة .

وإذا تأملت في الأمثلة الماضية للباين المذكورين فأنت ترى أن الصفة
 قد توافقت صيغتها في بعض أوزانها بقطع النظر عن القياسية والسماعية ،
 فاشتركت فيهما صيغة (فَعَل) مثلثة الفاء مع سكون العين ، و فَعِيل ، و فَعُول ،
 و أفعَل ، فهذه ستة أوزان

الباب الثالث (فَعَل) مفتوح الفاء والعين ، وردت منه أمثلة قليلة ،

لأن هذا الباب قد انحاز إلى قياس اسم الفاعل كما تقدم ، فن أمثلة الصفة
 المشبهة فيه حريص وأشيب وشيخ وعفيف وخفيف وجواد ، وطيب

ونحوه مما كان فعله أجوف كسيد وميت وهين لأن المصوغ منه على (فَيَعْل) ،
وأما المصوغ من صحيح العين فعلى (فَيَعْل) كصيرف وذلك للفرق بينهما ،
وقد استغنى الفعل بالصفة المشبهة في هذه الأمثلة عن اسم الفاعل فلم يسمع
فيه وزنه ، وأما ما سمع فيه وذلك نحو مال فهو مائل وأميل ، ونبغ فهو نابغ
ونبيغ ، ونعس فهو ناعس ونعسان ، وسها فهو ساه وسهوان ، وفي المثل
(إن الموصين بنو سهوان)^(١) فلا يقال إنه قد استغنى بها عنه ، وإلى كل ما تقدم
في الأبواب الثلاثة على وفق ماسلف أشار ابن مالك في باب اسم الفاعل بقوله :

..... بل قياسه فعَل
وأفعل فعَلانُ نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجر
وفعل أولى وفعل بفعل كالضخم والجمل والفعل جمل
وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغنى فعَل

وإطلاق النماذج عليها اسم الفاعل منظور فيه إلى المعنى اللغوي الذى
لا يراعى فيه التفرقة بينهما

المطلب الثانى فى صيغها من غير الثلاثى

تنقاس من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل تماماً ، لكن بشرط أن
يكون المعنى على جهة الدوام للفرق بينها وبينه ، وذلك نحو مرتفع القامة
مستقيم الرأى معتدل المزاج .

الموازنة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

سلف أنها قد شاركته فى أمرين مع بعض المخالفة فيهما ، وهناك

(١) بنو سهوان بنو آدم وقد عهد إليه فسها ونسى ، راجع مجمع الأمثال (المعزة) .

فوارق كثيرة : منها ما يتصل بالصرف وحده ، أو بالنحو وحده -
ومنها ما يشترك فيهما ، وسنقتصر الكلام على ما لا يختص بالنحو

الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل (١)

١ - استحسان إضافتها إلى الفاعل في المعنى بخلافه على ما تقدم تفصيله
٢ - أنها لا تصاغ إلا من اللازم لأنها مفيدة للدوام الذي يجب أن
يكون فعله لازماً ولا يلزم العكس إذ قد يكون لازماً غير دائم ، وما ورد
فيها من المتعدى كرحيم ورحمان وعليم وخبير وبصير فبعد تنزيله منزلة القاصر
٣ - أنها موضوعة لنسبة حدثها إلى الذات على وجه الدوام في الأزمنة
الثلاثة بخلاف اسم الفاعل فإنه على وجه الحدوث في أحد الأزمنة على
سبيل التبادل .

٤ - أنها من الثلاثي يخلب عدم مجاراتها المضارع تذكيراً وتأنيساً جَمِيل
الظاهر أبيض الشعر ، ويقل مجاراتها له فيهما كظاهر القلب وشاحط الدار ،
قال عدى بن زيد بن حمار التميمي

من صديق أو أخي ثقة أو عدو شاحط داراً (٢)

ومن غير الثلاثي تلزم مجاراتها له - أما اسم الفاعل فإنه يجارى المضارع

(١) في المعنى الباب الرابع (ما انفرد فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وفي الاشباه
والنظائر الفن الرابع (ذكر ما انفرد فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل) وفي شرح
الألفية وحواشيتها الكفاية في الفروق عامة صرفية ونحوية .

(٢) شاحط بعيد ، وداراً تميز ، والجار والمجرور متعلقان بيلاقى في بيت قبله ،
والغرض التعميم في ملاقاته الناس للشهداء الصديق والعدو والقريب والبعيد ، والبيت
من شواهد المعنى ، واستشهد به سيديويه على النصب بعد الصفة على التشبيه بالمنفوع به

في النوعين لزوماً تذكيراً وتأنيثاً ، والمراد بالمجازاة المذكورة الموافقة العامة في الحركات والسكنات وإن اختلفت أعيان الحركات ، ألا ترى العين مكسورة في نحو قائم وفاهم وسالم مع أنها ليست مكسورة في مضارعاتها ، ولذا قال ابن الحشّاب (هو وزن عروضي لا تصرّفي)

هذا رأى الجمهور ومعهم ابن مالك ومن تبعه . وبرى الزمخشري وابن الحاجب وابن العِلاج ومن تبعهم أن الصفة المشبهة لا تجارى المضارع بخلاف اسم الفاعل فعلى مذهبهم تصاغ من الثلاثي فقط وتكون منه على غير وزن فاعل - فالنسبة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل على رأى الجمهور في الثلاثي العموم والخصوص المطلق والعام والصفة ، وفي غير الثلاثي التساوى ، والتمييز بينهما عند الصلاحية في الثلاثي والتساوى في غيره راجع إلى المعنى للدوام فيها والحدث فيه ، ويظهر أثر اختلاف المعنى في الاستعمال كما ستعرف - والنسبة على رأى المخالفين في الثلاثي التباين ، ولا نظر لغير الثلاثي لعدم صوغها منه عندهم فهما حينئذ متمايزان مبنى ومعنى .

واعلم أن هذا الخلاف لا يحول دون تحويل كل منهما للآخر وإعطائه حكمه في المعاملة اللفظية على ما ستعرف قريباً إلا أن التحويل عند الجمهور يكون اعتبارياً في تحويل اسم الفاعل مطلقاً إلى الصفة لبقاء بناءه الموازن للمضارع وفي تحويل الصفة إلى اسم الفاعل إن كانت من غير الثلاثي أو كانت منه مع الموازنة لبقاء بنائها على حاله في النوعين ، ويكون حقيقياً في الصفة إن كانت من الثلاثي مع هدم الموازنة لتغير بنائها إلى بناء (فاعل) ويتبع التحويل أياً كان إطلاق اسم المحول إليه على المحول عندهم - أما التحويل عند المخالفين فإن كان اعتبارياً وذلك كتحويل اسم الفاعل مطلقاً إلى الصفة

فلا يستتبع إطلاق اسمها عليه لبقاء بنائه ، وإن كان حقيقياً كتحويل الصفة من
الثلاثي إلى اسم الفاعل فإنه يوجب إطلاق اسمه عليها حينئذ لتغيير صيغتها -
وبذلك تبين أنه لا أثر للخلاف إلا من حيث التسمية كما رأيت

ومذهب المخالفين أحكم من حيث تمايز النوعين بناء ، إلا أن الحق مع
الجمهور ، وذلك أنهم متفقون جميعاً على أن سمة الصفة المشبهة الخاصة بها استحسان
إضافتها لفاعلها معنى ، فما بالهم خالفوا الجمهور وقصروا اسمها في المستحسن
إضافته على الوزن المخالف للمضارع في الثلاثي دون الموافق له ، وهلا ألقوا
الوزن الموافق بالمخالف في التسمية كما ألحق به في المعاملة المقصودة بالذات ،
ثم كيف يهدرون اسم الصفة المشبهة من غير الثلاثي مع أنها قسيمة اسم الفاعل .

لهذا سنقتني رأي الجمهور في التحويل الآتي بين الصفات فتنبه لذلك -
وإذا تأملت هذه الفروق الأربعة علمت أن الأول يرجع لاستعمالها والثاني
والرابع لمادتها والثالث لمعناها - وهاك ما يختص بها من الألفية قال الناظم

صفة استحسن جرّ فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل
وصوغها من لازم لحاضر كظاهر القاب جميل الظاهر (١)

تحويل بعض هذه الأنواع الثلاثة إلى بعض

قد عرفت أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة له صيغ
خاصة تؤدي معناه بحسب وضعه ، وقد يقصد تحويل بعضها إلى بعض
ليفيد المحول معنى المحول إليه وينسحب عليه اسمه فتجرى عليه أحكامه ،
إلا أن ذلك لا يتيسر في الجميع ، فلم يحولوا اسم الفاعل إلى اسم المفعول

(١) المراد من الحاضر الدائم لا الحال كما يتبادر

ولا اسم المفعول إلى اسم الفاعل لتباعد معنيهما ، كما لم يحولوا الصفة المشبهة إلى اسم المفعول لاختلاف مادتيهما تعدياً ولزوماً ومعنيهما أيضاً ، فلم يقع إلا تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل لتقارب المعنيين ، أو تحويلهما إليها بعد إشرابهما معناها - فهذه أنواع ثلاثة .

الأول تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل :

إذا أريد من الصفة المشبهة الحدوث الذي هو معنى اسم الفاعل ، فإن كانت من الثلاثي وكانت موافقة وزن المضارع كاسم الفاعل ا كتنى في تحويلها إلى اسم الفاعل بذكر أحد الأزمنة الثلاثة معها إرشاداً إلى التحويل لانفراق زنتهما ، وإن كانت مخالفته فلا بد أن تحول إلى زنة اسم الفاعل ليوافق اللفظ المعنى فيقال في سيد : سائد مثلاً ، قال الرضى (وإن قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن أو غدا قال تعالى في ضيق لما قصد به الحدوث « وضائق به صدرك » وهذا مطرد في كل صفة مشبهة^(١) قال ابن يعيش (وعدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على أنه ضيق عرض في الحال غير ثابت وعلى هذا قوله تعالى « انهم كانوا قوماً عامين » عدل عن عميين إلى عامين لهذا المعنى)^(٢)

ومن ذلك قول أشجع السلمي في رثاء عمرو بن سعيد الباهلي :
وما أنا من رُزء وإن جلّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارح^(٣)
وإن كانت من غير الثلاثي فلا ملجأ من الإشارة للحدوث بذكر أحد

(١) شرحه على الكافية ، اسم الفاعل (٢) شرحه للفصل (الصفة المشبهة)
(٣) الشاهد في كل من جازع وفارح ، والبيت من مرثية في ديوان الحماسة ، لكن أشجع لا يحتج بشعره لأنه كان في عصر الرشيد ، فالغرض الاستئناس

الأزمنة الثلاثة معها حينئذ فقط لاتحاد الوزنين نظير ما تقدم في الثلاثي
فيقال : عليّ مبتهج الآن مثلاً ، وفي كلا النوعين صارت اسم فاعل .
الثاني تحويل اسم الفاعل الى الصفة المشبهة :

إذا أريد من اسم الفاعل الدوام الذي هو معنى الصفة المشبهة فإنه
يشترط فيه أن يكون فاعله والحالة هذه كفاعلها سببياً وثيق الصلة بالمسبب
الذي يجرى عليه اسم الفاعل ليتحقق في اسم الفاعل عند التحويل ملاءمته
للصفة في المعنى والاستعمال ، فيجرى عليه ما جرى عليها تماماً بالتفصيل سواء
بسواء من : صحة نقل الإسناد الى ضمير المسبب ونصب السببي على الوجهين
وإضافة اسم الفاعل اليه ، على أن اسم الفاعل في هذا الحين قد صار من
مواد الصفة المشبهة ويطلق عليه اسمها نظير ما قلناه فيها عند تحويلها إلى اسم
الفاعل إلا أن اسم الفاعل هنا يبقى على صيغته بدون تغيير فيها إذ الصفة
المحول إليها ليست ذات صيغ مخصوصة ينقلب إليها اسم الفاعل بخلاف
العكس - ثم إن اسم الفاعل متى كان من اللازم فإنه يتحول إليها متى
توافر فيه نية الدوام ورفع السببي القوى الربط ، سواء أ كان من الثلاثي
أم من غيره نحو : عليّ شاحخ نسبه طاهر قلبه باد فضله ، وهند سام عقلها
وضامر بطنها وجائل وشاحها (١) وعليّ منكسر فؤاده ومبيض وجهه ،
فلك في هذه الأمثلة نقل الإسناد من السببي إلى ضمير المسبب فتنصب السببي
بعدئذ للبالغة على وجهي الإعراب المعروفين وتجره استحساناً أيضاً للبالغة
مع التخلص كما سبق ، ويظهر جلياً اعتباره صفة مشبهة عند النصب لأنه
من اللازم فوجود المنصوب بعده مرشد الى التحويل للصفة ، كما يتمحض

(١) الوشاح كالقلادة من آدم فيه جوهر ، وجائل مضطرب لوفوره .

هذه الإضافة لأنها فرع النصب ، ولا يقال إن إضافة اسم الفاعل لفاعله ممنوعة لأن الإضافة مسبوقه بالنصب ، ففاعليته معنوية والمحذور إضافة لفاعله مع بقاءه على معناه بدون هذا العمل إذ يكون الشيء مضافا لنفسه ، ومما أضيف استحساناً من هذا النوع في الثلاثي (تائب النفس) في قول هب الله بن رواحة :

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع^(١)
و (سامي العينين) في قول خيطام المجاشعي :

جبتُهُما بالنعت لا بالنعتين على مطار القلب سامي العينين^(٢)
ويحتمل النصب والإضافة (الضاحك السن) في قول الأعشى :

الضاحك السن على همه والغافر العثرة للعائر^(٣)

وفي غير الثلاثي (مجلوذ السير) في قول الشماخ بن ضرار الغطفاني
مجلوذ السير خراج على مهل من الأضاميم سباق المواحيد^(٤)

(١) من شواهد التصريح على التوضيح (فصل يجوز في الاسم الفضلة السالي للوصف العامل النصب والخفض) وهمع الموامع عمل الصفة المشبهة .

(٢) جبتُهُما قطعتهما والضمير المهمين في البيت قبله ، وبالنعت لا بالنعتين أي وصفا في مرة واحدة لحذقه ومهارته ، ومطار القلب أي فرس هذه صفته . والبيت شرح استطراداً لمناسبة شاهد من قصيدته في الرضى ، راجع الخزانة شاهد ١٣٥

(٣) ثاني بيتين مدح بها علامة بن علاثة لما عفا عنه وأحسن إليه ، راجع الشعر والشعراء
(٤) المجلوذ المسرع وهو من سير الإبل ، والأضاميم جمع إضمامة (الحجارة) المواحيد جمع ميحاد (الأكمة) - يصف أنه كثير الخروج من بين الحجارة على مهل في سيره كثير السابق بين تلك الأكامات ، ضرب ذلك كله مثلاً لقدرة على الشعر وحسن تصرفه في فنونه يتأني فيما تحسن فيه الأناة ويسرع فيما تسهل فيه السرعة . والبيت من قصيدة في هجاء الربيع بن علباء السلي ذكرت في رغبة الآمل على السكامل ج ١ ص ٧٤ وما بعدها

أما إن كان من المتعدى لو احد فالجمهور على منع تحويله ، وإن اجتمع فيه الأمران لأن التحويل ثمرته تظهر جلية في الإضافة إلى المرفوع بعد نصبه . ولا يخفى أنه إذا أضيف التبس الأمر على السامع وظن أنه مضاف لمفعوله كما هو مطرد فيه وضاع عليه مقصود المتكلم ، وأجاز الفارسي والناظم التحويل مع أمن اللبس عند الإضافة ، وابن عصفور وابن أبي الربيع بشرط حذف المفعول اقتصاراً ، ويشهد لهذين القولين ورود الإضافة للفاعل في المتعدى قال تعالى (إن ربك واسع المغفرة) وقال الشاعر
ما الراحم القلب ظلاماً وان ظلماً ولا الكريم بمناع وإن حرماً
وإن كان من المتعدى لأكثر فقد نقل بعضهم الإجماع على المنع

تحويل اسم المفعول الى الصفة المشبهة :

اسم المفعول من المتعدى لو احد سواء أكان من الثلاثي أم من غيره يحول متى استوفى الأمرين الماضيين كاسم الفاعل من اللازم تماماً فيرفع السببي على الفاعلية الآن وينصبه على الوجهين السابقين ويضاف إليه أيضاً بلا خلاف إذ هو في الصورة كاللازم . نحو على مهزول فصيله ، مشكور فعله ، مؤدب خادمه ، مهذبة أخلاقه ، فلك في كل هذه الأمثلة تحويل الإسناد عن السببي فينصبه على طبق ما فات ثم يجر بالإضافة للبالغة فيهما ، ومن شواهد النصب (مجلوة وجناتها) في قول الشاعر .

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها (١)
ومن شواهد الجر (محجوب الغنى) في قول عبد الله بن الزبير الأسدي .

(١) راجع شرح التصريح المبحث السابق .

فهي غيرُ محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت (١)
ومن ذلك (مُطار القلب) في بيت خطام الماضي - هذا ولا يغيب عن
الذهن أن اسم المفعول الآن يطلق عليه اسم الصفة المشبهة كما أطلقت على
قسيمه وهو اسم الفاعل عند التحويل ، ويعمل وجه بقاء بنيته على صورتها
مع تحويله بما ذكر في قسيمه أيضاً ، فالنتيجة أن ما جرى على أخيه يجرى عليه
في كل شيء حتى جعل المرفوع فاعلاً معه ، وقد يكون هذا مستغرباً ، لكن
يدفع هذا الاستغراب خالد بقوله (ويحاج بأن حال اسم المفعول إنما يراعى
إذا أريد به معنى الحدوث ، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السبب على
الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان
نكرة ويجر بالإضافة) (٢)

وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله :

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كحمود المقاصد الورع
ومما تجب ملاحظته أن هذا التحويل لا يجوز فيه إلا إذا كان على
زنته القياسية ، فإن كان من الثلاثي على فعيل فإنه ممنوع ، قال الأشموني
(وقد أجاز ابن عصفور ويحتاج إلى السماع) (٣)

وإن كان اسم المفعول من المتعدى لأكثر من واحد فالإجماع على المنع

(١) المعنى يشرك صديقه في غناه عند السعة فإن أدبرت الدنيا عنه لا يتشكى، والبيت
ثاني أبيات ثلاثة قالها في مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، مذكورة في الحماسة (باب
الأضياف والمدائح) ، والكامل شرح الرغبة ج ٣ ص ١٦

(٢) راجع التصريح الموطن السابق

(٣) راجع شرحه على الألفية

النوع الرابع أفعال التفضيل

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة من بناء أفعال ولو تقديرًا كخير وشر وحبّ، سواء أ كانت الزيادة في الحسن أم القبح، فلا اعتراض على الترجمة بالقصور حتى يستبدل بها اسم التفضيل أو اسم الزيادة تعريفه : اسم مصوغ على أفعال ولو تقديرًا لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل ، نحو محمد أفضل من عليّ

نخرج بقيد (أفعال) باقي المشتقات هذا الصفة المشبهة التي على وزن أفعال فإنها تخرج بالقيد الثاني وهو (لزيادة صاحبه إلخ) . وقولنا ولو تقديرًا لدخول (خير وشر وحب) إذ أصلها أخير وأشر وأحب ، حذف همزة الأولين لكثرة الاستعمال وإن شذا قياسا ، وقد وردا على الأصل قال رؤبة :

بلالٌ خيرُ الناس وابن الأخير

وقرأ قتادة وأبو قلابة قوله تعالى (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين ، وحمل هليهما مع القلة في التداول حبّ فكانت شاذة قياسا واستعمالا ، من ذلك قول الأحوص

قد زاده كلفنا بالحب أن منعت^(١) وحبّ شئ إلى الإنسان ما منعا^(١)
وصيغة التفضيل أفعال للمذكر ، ومؤنثها فُعلِي نحو هند فضلي أخواتها^(٢)
شروط صوغ أفعال التفضيل
يصاغ أفعال التفضيل بشروط ثمانية :

(١) البيت في لسان العرب (حب)

(٢) صيغة المذكر مستفيضة في جمع الأمثال في غاية كل من الأبواب الثمانية والعشرين ، وفي غاية الباب الأول كلمة قيمة عن اسم التفضيل

الأول : أن يكون لمصدره فعل ، وذلك لعدم تحقق الشروط السبعة
الآتية إلا به ، وشذ بناؤه مما لا فعل له نحو هو أولهم ، وأقمن بالشيء ،
وأحسك الشاتين «من الحذك» - ومنه عند ابن مالك (أص من شظاظ) ^(١)
لكن حكى ابن القطاع فعلا ثلاثياً له .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، وإلا فإن أريد بناء التفضيل منه
بدون حذف شيء منه فواضح الاستحالة لأن أفعال التفضيل ثلاثي مزبد فيه
همزة التفضيل ، ومع حذف حرف أو حرفين يلتبس المعنى ، فلو قيل (أدحر)
من دحرج ، و (أخرج) من استخرج لالتفت الذهن إلى غير المأخوذ منه
وهكذا في سائر الزائد على ثلاثة أحرف ، وقد شذ هو أخصر من غيره لأنه
مأخوذ من اختصر - وقد سمع كثيراً بناء التفضيل من (أفعل) كهو أعطاهم
وأولاهم للعروف ، وأنت أكرم لى من فلان ، وهو أسدى للعروف
من على ، وهذا المرض أوجع من غيره ، قال هشام بن عتبة العدوى
فلم تُذسِنى أو فى المصيبات بعده . ولكن نكء القرح بالقرح أوجع ^(٢)
وهو أرخى من غيره قال سيدنا حسان بن ثابت :

كلتاها حابُ العصيرِ فعاطِني بزجاجة أرخاهما للفصل ^(٢)

(١) شظاظ كان قاطعا للطريقتين مع مالك بن الربيع ، والمثل في مجمع الأمثال (اللام)
(٢) نكء القرح قشره قبل البرء ، و (نكء القرح بالقرح أوجع) مثل في مجمع
الأمثال (النون) ، والبيت من مرثية له في أخيه ذى الرمة الشاعر المشهور بعد مصابه
بأخيه أو في ، فإزداد احتراقه عليه (والشجى يبعث الشجى) ، مذكورة في الحماسة (المراني)
(٣) الضمير في كلتاها راجع للخمر الممزوجة بالماء وللصرفة المذكورتين في بيت
قبل هذا البيت ، وحلب محلوب ، والمفعل بكسر الميم وفتح الصاد اللسان وبالعكس
المكان بين العظام ، والبيت من قصيدة في مدح آل جفنة

وهذه الليلة أظلم من سابقها ، وهذا المكان أفقر من غيره ، وفي التزييل (ذلكم أقسط عند الله) - ولذا اختلف الصرفيون في هذا النوع على أقوال ثلاثة : فسيدويه والمحققون على الجواز مطلقاً وحملم على هذا كثيرة وروده وقلة التغيير فيه لأنه بعد حذف همزة الإفعال ورده إلى الثلاثي تحل مكانها همزة التفضيل ، والمأزني وجماعة على المنع مطلقاً لماسلف آناً ، وابن هصفور وآخرون على التفصيل بين أن تكون همزة الفعل المصوغ منه اسم التفضيل للنقل إما من اللزوم إلى التعدى كأكرم وأسدى وأوجع وأرخى أو من التعدى من رتبة إلى ما فوقها كأعطى وأفهم وأعلم فيمتنع ، وبين أن تكون همزته لغير النقل بأن وضع الفعل عليها كأظلم وأقفر وأقسط فيجوز الصوغ منه . وثمرة هذا الخلاف أن الأمثلة المذكورة قياسية على الأول سماعية على الثاني ، وعلى الثالث سماعية فيما همزته للنقل قياسية فيما ليست له . الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً تمام التصرف وإلا لم يصغ منه التفضيل ، لأن التصرف بالتفضيل نقض لوضعه - فلا يبنى من كاد ويدع ويذر ، ومن ليس وعسى وهب .

الرابع : أن يكون الفعل في معناه قابلاً للزيادة والنقص ليتأني التفضيل ، فلا يصاغ من الموت والفناء إذ لامزية لبعض فاعليهما على الآخر الخامس : أن يكون الفعل تاماً لا ناقصاً لعدم دلالة الناقص على الحدث عند الجمهور ، والتفضيل إنما يقع فيه

السادس : أن يكون الوصف من الفعل مقياً على غير (أفعل) بأن لا يكون من فعل مكسور العين اللازم الدال على الألوان والعيوب الظاهرة والحلى كما عرفت في الصفة المشبهة نحو أبيض وأحول وما شاكل

هذا لئلا يلتبس أفعال التفضيل بأفعال الصفة المشبهة الذي هو أسبق منه وجوداً ، لأن ما يدل على مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة ، والوضع ينبغي موافقته للطبع ، فلو قيل هلى الأبيض على وجه التفضيل لم يدر هل المقصود أنه ذو بياض أو زائد في البياض ؟ قال الرضى (وأجاز الكوفيون بناء أفعال التفضيل من لفظى السواد والبياض قالوا : لأنهما أصلا الألوان) - ومن ذلك قول رؤبة .

جاريةٌ في درعها الفضةَ آضٌ أبيض من أخت نبي أباض^(١)

وقول أبي الطيب المتنبي

ابعدَ بَعِدَتْ بياضاً لا بياض له لأنت أسودُ في عيني من الظالم^(٢)

فأبيض وأسود هلى اعتبار التفضيل في البيتين شاذان عند البصريين لضرورة الشعر ، ويمكن إخراجهما من الشذوذ باعتبارهما صفتين مشبهتين إذا لوحظ تمام الكلام عندهما - فيقال في البيت الأول إن أبيض مبتدأ مؤخر وهو صفة لمخدوف تقديره جسد ، والجار والمجرور قبله خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لجارية ، ومن أخت صفة أخرى ، والتقدير :

(١) الدرر القميص ، والفضفاض الواسع ، وأخت بن أباض مشهورة بالبياض . والتفضيل في البيت على مراعاة أن أبيض صفة لجارية ومن داخلته على المفضل عليه ، والبيت من شواهد المرتضى في الأمالى المجلس السابع ، وابن يعيش هلى المفضل ج ٦ ص ٩٣ ، والرضى على الكافية واجمع الخزانة شاهد ٦١٣

(٢) أبعد اهلك ، وبياضاً شيباً وهو تمييز محول عن الفاعل ، ولا بياض له : لإشراق له لأنه مؤذن بالزوال ، والظلم جمع ظلمة بمعنى الظلام ، والبيت من شواهد درة الغواص الوهم ٢٥ ، وأمالى المرتضى المجلس السابع ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٦١٤ والمغنى الباب الخامس الجهة الثانية (المثال السابع)

جارية في درعها الفضفاض جسد أبيض كائنة من أخت بني أباض - وفي البيت الثاني إن من الظلم صفة لأسود أى أسود كائن من جملة الظلم ، على أن المتنى كوفي ، ثم هو بعد بمن لا يستشهد به

السابع : أن يكون الفعل مثبتاً لا منفيّاً سواء أ كان المنفي مما يلزم النفي نحو ما تبس «ما تكلم» بكلمة . وما عاج «ما انتفع» بالدواء ومضارعه يعيج ، وما أنشده ابن الأعرابي :

ولم أر شيئاً بعد ليل ألدّه ولا مشرباً أرّوى به فأعيج^(١)

فنادر ، بخلاف عاج «عطف» التي مضارعه يعوج فصالحة للنفي والإثبات ، أم كان مما لا يلزم النفي نحو ما قام - والداعي لهذا الشرط خوف اللبس بالمبنى من المثبت ، ولهذا أجاز بعضهم بناءه من لازم النفي لتمييزه عن غيره .

الثامن : أن يكون الفعل مبنياً للعلوم لا للجهول ، سواء أ كان بناؤه للجهول لازماً كزُكْم وزهى أم لا كضرب لمثل العلة السابقة ، فإنه لا يدرى المبنى منه ، ولهذا العلة قال بعضهم إذا كان مما يلزم فلا مانع . وقد سمع كثيراً بناؤه من المبنى للجهول ، من هذا : أعذر وأوم وأخصر ، وفي الأخير شذوذ آخر من جهة الزيادة على ثلاثة ، وفي المثل (أشغل من ذات النجيين)^(٢) - و (العود أحمد)^(٣) ، ومنه أيضاً أعنى بحاجتك ،

(١) البيت أول بيتين ذكرا في الأمل للقالى ج ٢ ص ١٦٨ طبع الدار

(٢) راجع بجمع الأمثال (الشين) ، والإصابة في تمييز الصحابة (خوات بن جبير) ، والاستيعاب في معرفة الأصحاب كذلك ، ورغبة الأمل على الكامل ج ٥ ص ٢

(٣) راجع القاموس مادة (حمد) ، ورغبة الأمل على الكامل ج ١ ص ١٢٩

وبجمع الأمثال (العين) ، والمواهب الفتحية ج ١ ص ١٨٨

وأحب وأكره إلى ، وما شابههما مما يتعدى إلى الفاعل معنى بإلى التينية ،
قال تعالى (رب السجن أحب إلى) وقال ﷺ (ما من أيام أحب إلى الله فيها
الصوم منه في عشر ذى الحجة) - وقال أبو كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل (١)
فأن تعدت إلى المفعول معنى باللام التينية كانت قياسية ، لأن التفضيل
حيث من المبنى للفاعل نحو : المؤمن أحب لله من نفسه .

(تنبيه)

إذا أريد التفضيل مما اختل فيه أحد الشروط الثمانية الماضية فإنه
يجرى فيه التفضيل المعروف عندهم في باب التعجب عند فقد أحدها
فما أمكن فيه التوصل هناك للتعجب بنصب مصدر الفاعل للشرط بعد أشد
ونحوه كأ كبر وأعظم وأكثر أمكن هنا على حده بنصب مصدر الفاعل
للشرط أيضاً بعد أشد وما شابهها - ولا فارق بينهما في التوصل إلا أن
أشد وأخواته ثمة فعل تعجب وهنا اسم تفضيل ، ومصدر الفاعل منصوب
ثمة على المفعولية وهنا على التمييز المحول عن الفاعل ، وما امتنع فيه
التوصل إليه هناك امتنع هنا - وتفصيل ذلك أنهم توصلوا على النهج
المذكور للتعجب فيما فقد شرطاً من الستة الآتية وهي (الفعلية والثلاثية
والتام وكون الوصف منه على غير أفعل وإثبات الفعل وبنائه للعلوم)
فكذلك توصلوا هنا أيضاً فنقول مثلاً في الجميع : على أشد فروسية لفاقد
الفعلية ، واستخرجاً لفاقد الثلاثية ، وصيرورة إلى الخير لفاقد التام ، وبياضاً

(١) الرحيق الخمر ، والسلسل العذب ه والبيعه في المغنى الباب الأول (إلى) ، ومن

قصيدة شرحت كلها في رغبة الآمل على الكامل ج ٢ ص ١١١ وما بعدها

لفاقد الوصف على غير أفعال ، وعدم لعب لفاقد الإثبات ، وضرباً
« من المبني للمجهول » عند وجود القرينة أو ما ضرب عند عدمها وزهواً
لفاقد البناء من المعلوم .

ولا يخفى أن المصدر من الفاقد في الجميع ليس بمثابة واحدة ، ففي فاقد
الفعلية صناعي مع كونه حقاً من المادة التي قصد التفضيل فيها ، وفي فاقد
الثلاثية والتمام وكون الوصف على غير أفعال مأخوذ من المادة نفسها مع عدم
انضمام شيء إليه لكفائيته في المقصود ، وفي فاقد الإثبات احتياج إلى إضافة
العدم وما في معناه إليه ليفي بالغرض المطلوب وإلا استتاق المراد ، وفي فاقد
البناء للفاعل توقف على قرينة إما حالية أو لفظية بأن كانت مادته لازمة
البناء للمجهول - ولم يتوصلوا هناك للتعجب من فاقد أحد الشرطين الباقيين
وهما: التصرف والتفاوت لعدم إمكان التعجب فلم يتوصلوا هنا أيضاً إليهما ،
واعلم أن أشد نحوه مما يتوصل به إلى التفضيل غير منظور إلى التفضيل
في حدته الذي هو الشدة مثلاً بل المنظور لحدته إنما هو المتوصل إليه
إذ لو أريد التفضيل في مدلوله هو احتياج إلى قرينة ولم يك وسيلة لغيره
هذا ولأمانع من التوصل بمادة التفضيل العامة ونصب مصدر المستوفي
للشروط الثمانية بعدها نحو: على أكثر فهماً من حسن ، قال تعالى (أو أشد قسوة) ،
وإلى ما تقدم من الشروط الثمانية وما يكون عند فقد أحدها
يشير ابن مالك محيلاً على باب التعجب بقوله :

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعال للتفضيل وأب اللذ أنى
وما به إلى تعجب ووصل لمانع به إلى التفضيل صل

النوعان : الخامس والسادس

اسما الزمان والمكان

إنما جمعا في مبحث واحد لاتحاد الصيغة فيهما من الثلاثي وغيره ،
والداعي إلى اشتقاقهما الإيجاز في العبارة قال الفيومي :

(وكان الأصل أن يؤتى بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان فيقال :
هذا الزمان أو المكان الذي كان فيه كذا ، لكنهم هدلوا عن ذلك واشتقوا
من الفعل اسما للزمان والمكان إيجازاً واختصاراً)^(١) .

فيقال في تعريفهما : هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه ،
وإخراج باقى المشتقات من التعريف واضح - ولا يعزب عن البال الفرق
بين اسمى الزمان والمكان ، وظرفى الزمان والمكان ، فنظرة إلى التعريفين
فى البابين كافية فى إدراكه فأن الظرفين لمجرد الزمان والمكان فقط ويرشدان
إلى معنى (فى) ضرورة أنهما محلان لحدث عامليهما ، أما الاسمان فهما للزمان
أو المكان الحاصل فى الحدث المأخوذ منه مادتهما ، فمعنى الظرفين بسيط
والاسمين مركب ، ولذا عد الاسمان من المشتقات

نعم قد يصير الاسمان ظرفين إذا اتحدا مع ناصبيهما مادة ولو حظ معهما
معنى (فى) لأنهما فى هذه الحالة استحقا الاندراج فى باب الظرفية ، فمع تخالفهما
فى المعنى قد يجتمعان فى الاستعمال كما قد ينفردان ، وعلى هذا فالنسبة بينهما
من حيث الاستعمال العموم والخصوص الوجيه .

وصيغتهما من الثلاثى المجرد تخالف صيغتهما من غيره .

(١) راجع المصباح المنير (فصل) إذا كان الفعل الثلاثى على فعل يفعل (أو اخر الكتاب)

فصيغتهما من الثلاثي المجرد قياسها (مَفْعَل) بفتح العين متى كان الفعل معتل اللام ، سواء أكان مثالا واوى الفاء أم لا وسواء أكانت عين المضارع مفتوحة أم لا ، كما هو قياس المصدر الميمي - فاسم الزمان نحو مسعى فى نحو يوم الجمعة مسعى العبد إلى إرضاء الله ، ومرمى فى نحو أيام منى مرمى الجمرات ، واسم المكان نحو مأوى ومثوى قال تعالى (فأن الجنة هى المأوى ، فبئس مثوى المتكبرين) - ومنأى قال الشنفرى
 وفى الأرض منأى للكريم عن الأذى وفيها لمن خاف القيلى متعزل^(١)
 فأن كان الفعل صحيح اللام فلا يخلو إما أن يكون مثالا واوى الفاء أم لا ، فأن لم يكن فعلهما مثالا واوى الفاء فقياسهما (مَفْعَل) أيضاً إن كانت عين مضارعهما مفتوحة أو مضمومة كما هو قياس المصدر الميمي - فاسم الزمان نحو مشرب فى قولنا الصيف مشرب الماء المثلج ، ومندم فى نحو يوم الامتحان مندم المتوانى ، ونحو يوم عاشوراء مقتل الحسين رضى الله عنه ، واسم المكان نحو مشرب وملجأ ومبلغ ومقام ومقعد قال تعالى (قد علم كل أناس مشربهم ، أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ذلك مبلغهم من العلم ، عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، فى مقعد صدق) ، ومفحص «مَجْشِم القِطَاةِ» قال صلى الله عليه وسلم (من بنى لله مسجداً ولو كفحص قطاة بنى الله له بيتاً فى الجنة) ومن هذا مزجّر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة - وإن كانت عين المضارع مكسورة فقياس صيغتهما (مَفْعَل) بكسر العين بخلاف المصدر الميمي - وهذه هى الصورة التى تخلف فيها الاشترك فى الصيغة القياسية بينهما

(١) القلى البغض ، ومتعزل اسم مكان من تعزل بمعنى اعتزل ، والبيت من قصيدته

(لامية العرب) ذكرت فى النوادر للقالى ، ومختارات شعراء العرب

وبين المصدر في الثلاثي ، فمثال اسم الزمان نحو : مصيف في نعمت بمصيف
هذا العام ، وفي سيبويه (أتت الناقاة على مضرها وأنت على منتجها ، إنما تريد
الحين الذي فيه النتاج والضراب) (١) - واسم المكان نحو مصرف ومقيل
ومحيص قال تعالى (ولم يجدوا عنها مصرفاً ، وأحسن مقيلاً ، وظنوا ما لهم
من محيص) وأن ورد المضارع بالوجهين : فتح العين وكسرها نحو (يحل)
جاز الوزنان في اسمي الزمان والمكان - والمصدر الميمي في هذا كله مخالف لهما
فتفتح عينه ، ولهذا فالمفر في قوله تعالى (أين المفر) مفتوح الفاء مصدر
ومكسورها اسم مكان ، ومهلك في قوله تعالى (وجعلنا لهم لكهم موعداً)
مفتوح اللام مصدر ومكسورها اسم زمان على القراءتين في الآيتين .
هذا وإذا كانت عين الكلمة حرف علة فإنها في اسمي الزمان والمكان تنقل
كسرتها إلى ما قبلها وتبقى ، وفي المصدر تنقل فتحها إلى ما قبلها فتقلب العين
ألفاً على ما هو معروف عندهم في الأفعال بالتسكين والنقل ، فمثلاً مصيف
ومعيب ومبيع لهما ومصاف ومعاب ومباع له ، وعلى هذا فالقياس لهما
(مطير) وله (مطار) ، لكن سمع في المكان مطار قال السيوطي في الدر
النشير (والمطار موضع الطيران) - ومما يلزم الالتفات إليه أن اسمي
الزمان والمكان من الأجوف اليائى يشاركهما في مجرد الصورة اسم
المفعول منه فقط لأنهما في الواقع يغيرانه وزناً وإعلالاً ومعنى .

أما إن كان فعلهما مثلاً واوى الفاء فحكهما كالمصدر الميمي في جميع
ما تقدم فيه : من أن قياس الصيغة (مفعول) بكسر العين مطلقاً في الأنواع
الثلاثة أى سواء أضمّت عين المضارع ، أم كسرت لفظاً أو تقديرأ ، أم فتحت

(١) الكتاب (باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات إلخ) ج ٢ ص ٢٤٧ وما بعدها

فتحاً أصلياً وأمثلتها مرت فيه - فمن شواهد الزمان والمكان قوله تعالى
(بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلاً) فموعد للزمان وموئلاً للمكان
ومن أن كسر العين في النوع الأخير لغة الأكثر، وبما جاء على لغتي الأقل
والأكثر في المكان الموحد في قول المتنخل الهذلي .

فأصبح العينُ رُكوداً على الـ أو شاز أن يرسخن في الموحد^(١)
ومن أن توجيه هاتين اللغتين المذكور ثمّة في المصدر الميمي متحد
بينه وبين اسمي الزمان والمكان كما سبق التعريف عن ذلك ، ومن أن
التفرقة بين المثال الواوي على ما عرفت وغيره عند غير الطائمين أما هم
فالمثال كغيره فلا تكسر عندهم عين اسمي الزمان والمكان إلا فيما كسرت
عين مضارعه من صحيح اللام سواء أ كان مثلاً أم لا ، كما لا تكسر عندهم
عين المصدر مطلقاً كما ذكرنا فيه .

عـود على بدء

لقد تبينت قياس اسمي الزمان والمكان من الثلاثي ، فما خرج عنه
فشاذ ، وقد شذت كلمات كثيرة من اسم المكان وردت مكسورة العين
مع أن مضارعتها مضموم العين وها هي تا .

أسماء المكان المخالفة للقياس في الثلاثي

فما جاء منه مكسوراً فقط نحو: مشرق ومغرب ومنبت - وما ورد منه

(١) العين البقر الوحش، والركود الثوابت السواكن ، والأوشاز المرتفعات من
الأرض ، قال الجواليقي (وصف قبل هذا البيت غشاء ملاء الأودية وقلع الشجر حتى
التجأت الوحش خرفاً من أن ينالها إلى الإماكن المرتفعة لئلا ترسخ في الوحد) - شرحه
على أدب الكاتب كتاب الابنية أبذية الأسماء (ما جاء على مفعول فيه لغتان)

مكسور أمع الفتح نحو: مسجد ومنسك ومحشر ومطلع ومفرق «وسط الرأس»
ومسكن ومسقط . وقد التمس سيويوه في هذا النوع وجهاً للكسر يبعده
هن الشذوذ يجعله حينئذ اسماً للمكان خاص غير جارٍ على نمط أسماء المكان
في صلاحيتها لكل مكان فيه الحدث قال (وأما المسجد فإنه اسم للبيت
ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، ولو أردت ذلك لقلت
مسجد^(١)) قال الرضى (وكذا يجوز أن يقال في المنسك إلخ)^(٢)
وقد تلحق التاء اسمي الزمان والمكان سماناً نحو : مدرسة ومطبعة
ومقبرة ومجزرة .

وصيغتهما من غير الثلاثي المجرد قياسها على زنة اسم المفعول منه تماماً
كالمصدر الميمي أيضاً ، فيحتاج اسماً الزمان والمكان إلى قرينة تميزهما عنهما ،
فمثال اسم الزمان نحو شوال مخرج الحاج ، وذو الحجة مُدخل الناس إلى مكة ،
وقال تعالى (لكل نبأ مستقر) - واسم المكان نحو قوله تعالى (واتخذوا من
مقام إبراهيم مصلى ، ويعلم مستقرها ومستودعها ، ولن تجد من دونه ملتحداً ،
وحسنت مرتفقاً ، ولأجدن خيراً منها منقلباً ، حسنت مستقراً ومقاماً ،
رب أنزلني منزلاً مباركاً) - ومتعزل في بيت الشنفرى الماضى

وما ورد على غير القياس لا يتجاوز ، ففي المصباح مادة أدرك (قالوا :
المأوى من آويت ولم يسمع فيه الضم) - وعسى أن تكون ذا كراً
ما اشترك فيه اسماً الفاعل والمفعول في الصورة من غير الثلاثي لاختلافهما

(١) راجع الكتاب باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات إلخ ج ٢ ص ٢٤٨

(٢) شرحه على الشافية في اسمي الزمان والمكان ج ١ ص ١٨٤

في الحقيقة وزنا لتفهم الآن أن هذا الاشتراك الصوري يدخل فيه أيضاً
اسما الزمان والمكان والمصدر، فقد صلحت الكلمة للخمسة فتنه .

فذاك

يتاخص مما تقدم في المصدر الميمى ومما هنا في اسمى الزمان والمكان أمران:
(الأول) أن الثلاثة متفقة الصيغة من الثلاثى فيما عدا نوعا واحداً وهو ما كان
المضارع فيه سالماً مكسور العين فأن المصدر منه مفتوح العين واسمى الزمان
والمكان مكسوراها ففي حالة الاشتراك المعول عليه القرينة ، وقد سبق
مع كل من الثلاثة أمثلة وشواهد خاصة به والعماد على القرينة ، ولهذا إذا
فقدت فأن الكلمة تصلح لثلاثة أو اثنين حسب ما يؤخذ من روح الكلام
فيصلح للمصدر والمكان «مفاز» في قوله تعالى « إن للبتقين مفازا »
و «مزاح ومزحل» في قول البرج بن خنيزر التميمي .

فأن لنا عنكم مزاحاً ومزحلاً بعيس إلى ربح الفلاة صوادي^(١)

(ومظهر) في قول النابغة الجعدي .

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا^(٢)

(١) عنكم أى آل مروان (بنى أمية) ومزاح من زاح ، ومزحل من زحل ،
وكلاهما بمعنى تنحى وتباعد ، والعيس الإبل البيض يخالطها شقرة ، والصوادي
العطاش ، والبيت من قسيده قالها عند هروبه إلى الشام لما ألزمه الهجاج الشخصوس
إلى المهلب لقتال الأزارقة ، راجع معجم البلدان (حفير) ، والحماسة (باب الحماسة)
(٢) المراد من المكان المحتمل الجنة ، يؤيد ذلك أنه لما قال له النبي ﷺ إلى أين
المظهر يا أبا ليلى ؟ فقال إلى الجنة ، فقال له نعم إن شاء الله ، والبيت من قسيده في مدح
الرسول الكريم ذكر مقدار منهما في جمهرة أشعار العرب (المشوبات)

ويصلح للمصدر والزمان موعداً في قوله تعالى (إن موعدهم الصبح) ،
وقد اجتمع هذان الاحتمالان في قوله تعالى (فاجعل بيننا وبينك موعداً
لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى ، قال موعدهم يوم الزينة) - فموعد الأولى
تحتل المصدر والمكان والثانية المصدر والزمان .

(الثاني) أن هذه الثلاثة تتجدد مع اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد
دائماً وفي بعض الأحيان مع اسم الفاعل كما مضى فالتمييز بين الكل بالقرائن ،
وقد تقدم لكل من الأربعة الدائمة الاشتراك أمثلة وشواهد خاصة لوجود
الدلائل في الكلام فإذا فقد المخصص للكلمة قابلة لها أو لبعضها على ما يؤخذ
من المقام ، فيصلح لها (مستراح) في قول عروة بن الورد العبسي :

تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مُستراح من حمام مَبْرَح^(١)

ويصلح لما عدا اسم الزمان (مَعْوَل) في قول امرئ القيس

وإن شفقائي عبّرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول^(٢)

(١) البيت من مقطوعة في ديوان الحماسة (باب الحماسة) قال التبريزي
(تنالوا الغنى جواب الأمر من البيت الأول وهو تروحوا وقوله «مستراح» الفعل
إذا بلغ الأربعة فما زاد استوى فيه لفظ المصدر والمفعول واسم الزمان والمكان فقوله
مستراح يحتمل ذلك كله ، فأذا حملته على المصدر فالمعنى إلى استراحة يأتي بها الحمام ، وإذا
حمل على المكان فكأنه قال إلى مكان تستريحون فيه وذلك المكان هو القبر ، وإذا حمل
على الزمان فالمعنى إلى وقت تستريحون فيه ، وإذا جعل مستراحاً مفعولاً فهو من قولهم
استراح الشيء واستروحه إذا وجد راحته كما يستروح الذئب)

(٢) فمعول إما من عول بكى وارتفع صوته أو عول على كذا اعتمد عليه ، وهي
صالحة عليهما للثلاثة إلا أن اسم المفعول يحتاج إلى الجار والمجرور ليكون نائب فاعل
ففي الكلام على اعتباره حذف وإيصال ، والبيت من المعلقة المعروفة

وللمصدر واسم المفعول (مُخْتَلَس) في قول عبيد الله بن قيس الرقيات؛

كَي لَتَقْضِيَنِي رَقِيَةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ (١)

ولقد أجاد بعض الفضلاء ضبط الأنواع الثلاثة: المصدر الميمي واسم الزمان
والمكان من الثلاثي وغيره، لكن مع ترك التفصيل للمثال المفتوح حين
مضارعه فتحاً أصلياً بين غير الطائين من العرب: أكثرهم وأقلهم فقال:

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعلاً بفتح إذا ما اعتلّ باللام مطلقاً
بمعنى زمان أو مكان ومصدر كمغزى ومرماه ومرقاه من رقى
كذلك صحيح اللام حيث مضارع أنك بغير الكسر فاعلم وحققاً
وإلا ففتح للراد لمصدر وفي غيره كسر فقل فيه منطوقاً
وواي فاء صحح بالكسر مطلقاً لدى غير طي جاء فاجعله مؤثقالاً
وإن رمت من غير الثلاثي هذه فجيء باسم مفعول كمجرى ومُرْتَقِي
وما جاء من لفظ على غير هذه فذلك أضحي بالسماع معلقاً

﴿صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي تمكث فيه﴾

مما يتصل بالكلام على اسم المكان صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان وصفاً
للمكان، وقد تقدمت لمحة في التمهيد أول الباب عن الاشتقاق من أسماء الأعيان
أحلنا فيها على ما سنذكره الآن - فاعلم أنه قد ورد عن العرب اشتقاقهم هذه
الزنة كثيراً من أسماء الذوات الثلاثية المجردة وصفاً للمكان الذي حلت فيه
بكثرة فقالوا: أرض مأسدة ومذابة وموهلة أى كثيرة الوُحُول ومقدرة أى

(١) وذلك أن غيراً إما مفعول مطلق لتقضيني فختلس مصدر، وإما حال من ما

فاسم مفعول، والبيت من شواهد الرضى فى النواصب (كى) راجع الخزانة شاهد ٦٥٤

كثيرة القدور «الوعول المسنة» ومخزوة أى كثيرة الخرز «ذكر الأراب»
ومجعة «كثيرة الجعل» - ومسبعة قال لبيد بن ربيعة العامري
إليك جاوزنا بلادا مسبعة إذ الفلاة أوحشت في المعمة (١)
ومن الثلاثية المزيدة بعد حذف زيادتها نحو: أرض مفعلة
«كثيرة الأفاعى» وحمية «كثيرة الحيات» ومقتأة ومبطحة
وقليلا ممازادت أصوله على ثلاثة بعد حذف بعض الأصول لتأتى الزنة ،
وإنما قل هذا النوع دون سابقه لما يجىء قريباً - فمن ذلك القليل قولهم فى الأرض
التي كثرت فيها العقارب معقرة ، وفى الأرض التي يكثر فيها الضغائيس
«الصغار من القثاء» مضغبة - فأنت ترى أنهم صاغوا من الأسماء الجامدة على
نمط الصوغ من أسماء المعانى ، وإنما التزموا هنا تاء التأنيث للدلالة على أن
«مفعلة» فى الحقيقة صفة للأرض التي هى مؤنثة

بحث فى قياسيتها

اختلف الصرفيون فى النوعين الأولين من هذه الثلاثة بين القياسية
وعدمها ، فاعتد بعضهم بكثرة السماع فيهما مع الائتناس بعدم الحذف
فى الأول والحذف للزائد الذى لا يضر فى الثانى فحكموا بقياسيتهما سواء
أكانت الأعيان حيوانا أم نباتا أم جمادا - فيقال من النوع الأول أرض
مضغبة ومقردة ومقمحة ومحصاة ومحجرة ومرملة ومتهرة «كثيرة التبر»
ومن الثانى مدبله أى كثيرة الدوابل «الخنازير» ومكتمة «كثيرة الكتمان»

(١) المعمة صوت الحريق فى التصب والأبطال فى الحرب ، والبيت من رجز
يخاطب فيه النعمان بن المنذر لإيقاعه بالربيع بن زياد العبسى لطعته وعييه فى العامرين .
راجع أمالى المرتضى المجلس الثالث عشر ، ونقله عنه البغدادى فى الخزانة شاهد ٧٩٦

ومشمة «كثيرة الشام» ومتربة «كثيرة التراب» ومرمنة «كثيرة الرمان» وهكذا
 أما النوع الثالث فلم يقل أحد بقياسيتها فيه للاستغناء عنها بغيرها ،
 فيقال في الأرض كثيرة القنafd والضفادع والطحلب : أرض كثيرة القنفذ
 والضفدع والطحلب ، وللاستكراه الناشئ من حذف بعض الأصول
 للحصول على هذه الزنة - نعم وردت منه (مفعلة) بفتح اللام على أصح
 الروايتين في ألفاظ لم تتجاوز الخمسة ، ذكرها صاحب المخصص (١)
 منها : أرض مفعلة ومعفرية ومعنكة ومخرقة أى كثير
 الخراق : « أولاد الأراب » ، لكنها قليلة لاتخذ أساساً للقياس عليها ،
 وهذا ما ركن إليه بجمع اللغة العربية فأصدر قراره الآتى وهو :
 (تصاغ « مفعلة » قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان
 الذى تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من
 الجهاد) (٢)

ومما ينبغى معرفته أنهم صاغوا (مفعلة) أيضاً لما يقتضى وقوع المشتق
 منه وإن لم يقع بالفعل نحو : السواك مطهرة للفم ، والحرب مأية للنساء ،
 وترك العشاء مهرة ، وقال صلى الله عليه وسلم « الولد مبخلة مجبنة مخنة » (٣)

وقال عنبرة فى معلقته :

نُبئتُ عمراً غير شاكر نعمتى والكيفُ مخبئةً لنفس المنعم

(١) راجع ج ١٦

(٢) راجع القرار فى الجملة ج ٢ ص ٣٥ وأسبابه فى ص ٥٠

(٣) راجع الحديث فى شرح الشافية مصدر الثلاثى المكسور العين ج ١ ص ١٦٢

وقال أبو العتاهية من مزْدَوِجته
إن الشباب والفراغ والجِدَّة مَفْسُدة للراءِ أَيْ مَفْسُده (١)

النوع السابع اسم الآلة

اسم الآلة اسم مصوغ من المصدر لما وقع الفعل بوساطته ، فخرج بقولنا « لما وقع الفعل إلخ » باقي المشتقات
وقد وردت له صيغ كثيرة أشهرها ثلاثة وهي : (مِفْعَلٌ وَمِفْعَالٌ وَمِفْعَلَةٌ)
بكسر الميم فيها للفرق بينها وبين اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي ،
فمِفْعَلٌ نحو مقص ومقرض ومخرز ومبرد ومثقب ومخلب ومقود ومرقم
« القلم » ومنحت ومشخذ « مسن » ويَجَنُّ « الترس » ومحلب ومجدح
« مايجدح به السويق ويلتُّ » ومبضع « مايبضع به العرق والأديم » ومشراط
كيبضع وزناً ومعنى ومذود « اللسان » - ومِفْعَالٌ نحو مفتاح ومقراض
ومحراث ومنقاش ومنسار ومسبار « مايسبر به الجرح » ومشراط - ومِفْعَلَةٌ
نحو مسطرة ومبراة وممخاة ومرآة ومصفاة ومكسحة كمكسحة وزناً ومعنى
ومسحاة « الفأس » وهكذا ، قال الفرزدق في مرثية سائس .

ليَبِكِ أبا الخنساء بغل وبغلة ومِخْلَةٌ سوء قد أضيع شعيرها
ومجرفة مطروحة ومحسنة ومقرعة صفراء بال سيورها (٢)

وقد سمع مع كسر الميم القياسي فتحها في نحو مثذنة وميضأة ومقلاة

(١) الفراغ الخلو من العمل ، والجدة الغنى

(٢) المجرفة المكسحة للطين ، والمحسة الفرجون ، والمقرعة السوط ، والبيتان من

ومذود « معتلّف التبن » ومنارة ومسقاة ومرقاة « السلم » ومطهرة قال الحريري (ونطقوا في مسقاة ومرقاة ومطهرة بالكسر قياساً على الأصل وبالفتح لكونها مما لا يتناقل باليد) قال الخفاجي (هذا تحقيق بديع لمافيه من الفرق بين اسم الآلة التي تتناول باليد وغيرها ، فيتعين كسر أول الأول إلا شذوذاً ، ويفتح بعض من الثاني كمرقاة ومنارة لأنه من وجه آله ومن وجه مكان ، وهو فرق لطيف قل من نبتّه عليه أو تنبه له) - وأوضحه السعد إذ يقول (وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران : أحدهما أنها أمكنة فإن السلم مكان الرقي من حيث إن الرقي فيه ، والآخر أنها آلة لأن السلم آلة الرقي ، فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثاني كسرها ، فالملفوح والمكور إنما يقالان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم)^(١)

بحث في قياسية اسم الآلة

اختلف الصرفيون فيه : فقال فريق المدار على السماع ، وقال فريق ثان إنه قياسي في الصيغ الثلاث المذكورة لاستفاضتها في الاستعمال وشهرتها عن غيرها ، وقال فريق ثالث إنه قياسي في الصيغتين الأوليين والثالثة سماعية كاسمى الزمان والمكان الملحقة بهما التاء كما عرفت سابقاً - والحق مع الفريق الثاني لكفاية الكثرة الاستعمالية في الثلاث واعتمادها مناطاً للقياس عليها عند فقد السماع إذ القياس هنا جار على طريقة القياس في مصدر الثلاثي ، ولهذا وافق المجمع عليه في قراره ونصه (يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مفعّل ومفعلة ومفعّال للدلالة على الآلة التي يعالج بها

(١) شرحه على العزى ونقلها زكريا في شرح الشافية

الشيء ، ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة^(١) نعم إنما ينقاس اسم الآلة عند من يقول بالقياس في الثلاث أو الاثنتين

إذا اشتق من مصدر فعل ثلاثى متعدد دال على علاج حسى

والحكمة في هذه الشروط الأربعة أن غير المصدر لا يحتاج إلى التوسل باسم الآلة فنحو مصدغة كخدة وزناً ومعنى نادر ، وأن غير الثلاثى تفوت المحافظة على بنيته في الصيغ المذكورة لأنها ثلاثية ، وأن غير المتعدى منعدم المفعول ، فالشأن فيه ألا يتطلب آلة للفعل يستعين بها على المفعول ، وأن غير الدال على العلاج الحسى لا يقتضيه بطبيعته - فما عدا هذه الصيغ الثلاث شاذ بالاتفاق يحفظ ولا يقاس عليه مع إثارة على القياس في الكلام ، لما سبق قريباً ، فمن ذلك خمس كلمات حكها سيبويه مضمومة الميم والعين وهى : المُدَقُّ «آلة الدق» والمُنْخُلُ «ما ينخل به الدقيق» والمُدْهُنُ «ما يجعل فيه الدهن» والمسْعُوطُ «وعاء السعوط - الدواء الذى يصب في الأنف» والمُكْحَلَةُ «وعاء الكحل» غير أن سيبويه قد أخرجها من دائرة الشذوذ، قال الرضى (وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعنى أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة وكذا أخواتها فلم تكن مثل المكسحة والمصفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة)^(٢)

(١) راجع القرار في المجلة ج ١ ص ٣٥ وأسبابه في ص ٢١٧ وما بعدها

(٢) شرحه على الشافية اسم الآلة ، ومثلها في ابن يعيش على المفصل

فأذا أريد اجراؤها مجرى أسماء الآلة تمكسر ميمها على طبق القياس ،
قال ابن مالك في لامية الأفعال :

ومن نوى عملاً بهن جاز له فيهن كسرٌ ولم يعنّباً بمن هذا (١)
ومما شذ أيضاً كلمات على زنة فعّال نحو خياط ونظام « الخيط الذى ينظم به
اللؤلؤ » قال السيوطى (وإراث آلة تأريث النار أى إضرارها ، وسراد
ما يسرد به أى يخرز) (٢) - وعلى فعّول كسفة وود ، هذا -
وقد جاء اسم الآلة جامداً على أوزان شتى لا ضابط لها كالإبرة والقلم
والسكين والفأس والناى والقدوم والهرأوة والرمح والسيف وهلم جرا .

قواعد وتطبيقات

١ - عرف الجامد والمشتق من الأسماء صرفياً على المذهبين : البصرى
والكوفى ، وهل يتفق تعريفهم الجامد بالدال على ذات أو معنى مع المذهب
الكوفى ؟ ولماذا خالف النحاة الصرفيين فى تعريف النوعين ؟ وهل لتلك
المخالفة أثر فعلى ؟ وما النسبة بين المشتق والصفة ؟

٢ - عرف الاشتقاق الصغير ، وما حكمة وصفه بذلك ، وما أقوالهم
فى المشتق منه فى هذا القسم ، وهل لخلافهم نتيجة ، وما الفارق بين المصدر
واسمه لفظاً أو معنى ؟ أذكر ثلاثة ألقاظ يتعين فى الأول كونه مصدراً
والثانى كونه اسماً والثالث محتمل لهما .

٣ - يرى البصرى أصالة المصدر للفعل ، فما باله عند الكلام على أبنيته
بعد هذا ينوطها بالفعل كالكوفى ، وما الأمر المتفق عليه بينهما فى أصالة

(١) عملاً بهن أى لا اسم الذات المخصوصة (٢) راجع مع الهوامع اسم الآلة

الفعل للمصدر ، ولم يختص مصدر الثلاثى المجرد بالخلاف فى القياسية
والسماوية ، وما الحامل لتفسير القياس عند القائلين به فى الثلاثى بغير المتبادر
من لفظ القياس ، وما أثر هذا الخلاف ؟

٤ - (فعال) من المصادر مع تثليث فائه ، فلأى الأفعال تكون قياسيته
مع كل حركة ، وإذا كان مشتركاً فى بعض الأحوال بين الثلاثى والرابعى
فما المخصص لكل ، و (فعالة) من المصادر مفتوح الفاء ومكسوره فبين
الأفعال المقيسة فيه على كلا الوجهين ، و (فُعولة) من المصادر القياسية
فما أبوابه المقيس فيها ؟ و (فُعال وفُعيل) قد يجتمعان كما يفترقان فى الثلاثى
قياساً ، فمتى يكون هذا وذاك ؟

٥ - مصدر (فَعَل) محل اللام ينطق به محذوف إحدى الياءين
« الأصلية والزائدة » مع اكتنافه بتأين نحو « تزكية » فأى الياءين حذفت منه ؟
أشرح مختارك بالدليل ، وأى التأين المذكورين فيه صارت عوضاً عن
المحذوفة على القولين ، وما السبب فى التزام التعويض بها عند من يرى أن
المحذوفة من الياءين الزائدة مع عدم التزام التعويض بها عن الألف المحذوفة
من مصدر (أفعل) الأجوف عند القائل بأن المحذوفة من الألفين الزائدة
مع أن الحرفين مشتركان فى الزيادة ؟ أشرح ذلك كله بالتفصيل

٦ - ما وجه تقدير الصرفين لمصدر المعلن من كل من (أفعل) الأجوف
و (فَعَل) الناقص أنهما كانا قبل الإعلال على وزن مصدرى الصحيح منهما ،
فهل اعتبروهما مستقلين فى الوزن الصحيح منهما تعويلاً على المنطوق به
فى الكلام ؟ وبم تفرق بين صيغتي (أفعل وفاعل) فى مهموز الفاء حتى تهتدى
إلى مصدريهما ؟

٧- بين المصادر القياسية للأفعال والصفات الآتية من الآيات، ثم اذكر أصل كل فعل ووصف وما دخل عليه من تغيير وكذلك مع كل مصدر، أترجع المصادر إلى أقيستها المعروفة - قال تعالى (فلا جناح عليه أن يطوف بهما، وإن كنتم جنبا فاطهروا، بل أدراك هلهم في الآخرة، لعلهم يضرعون، لا يستمعون إلى الملا الأعلى، يومئذ يصدّعون، لعله يزكى، فاصدق وأكن من الصالحين، المطّوعين من المؤمنين، وجاء المعذرون، يأبها المزمل، يأبها المدثر)

٨- ما المصدر الصناعي، ومن أي أنواع الكلم يصاغ، وهل يفيد ما تفيد المصادر العامة ويعمل عملها، وما السر في تخصيصه بالياء المشددة والتاء، وما حكمه من جهة القياس، وبم تفرق بينه وبين المنسوب المؤنث، وما الحاجة إليه؟

٩- جيء بأسماء المرة والهيئة والفاعل والمفعول والتفضيل والزمان والمكان من مصادر الأفعال الآتية، وإذا حدث في بعضها إهلال فبينه، وضع كل ما تصوغه في جملة مفيدة مع الضبط بالشكل وهاكها:

خطا، راد، ثوى، رقى، آب، أن، كان، زاد، آل، ألا «قصر»، قاد، راض، هاب، مار، ختل، عقر، وسم، صاد، ودّ، وجّر الدواء «بلعه»، سرّه، أطّ، وثر الفراش «وطأه»، وأى «وعد»، وّطد «ثبت»، آد «اشتد»، جّار، وفي، ولي، ونى، يئس، آمت المرأة، دقه، هدّب، تمى، امتحن، أولى، اختان، امتدّ، ارتأى، تقاهس، أذاع، تسامى، استعدى، أغاث، استشاط، تبارى، تأنى، احوأوى، احلولى، آوى، استوفى.

١٠- ما الصيغ التي يتفق فيها المصدر الميمي واسم الزمان والمكان؟

والصيغ التي تتفق فيها الثلاثة مع اسم المفعول؟ والصيغ التي تتفق فيها الأربعة مع اسم الفاعل صورة؟ وما التغيير الذي يعترى عين اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي الأجوف، والتغيير الذي يعترى لاميها من الناقص؟ ثم اذكر كل الأنواع التي يشتركان فيها صورة من غير الثلاثي - وهل يخالف الطائي غيره من العرب في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الأفعال الآتية :

وَهَبَ وَقَعَ، وَسِعَ وَطَيَّءَ، وَصَبَّ «مرض»، وَرَثَ - بين ذلك

بالتفصيل مع توجيه نظرية الفريقين؟

١١ - هات أفعال المصادر القياسية الآتية واذكر أصول المصادر التي وقع فيها تغيير، وما هي تي: دَعَّ وَبَرَى وَقُصِّرْ وَبَجَّرْ «عظم البطن» وَحُدَّاءُ وَهَتَافٌ وَحُوَّةٌ وَطِبَاعَةٌ، وَمُؤَاءِ السِّنُّورِ وَحَشْرَجَةٌ، وَخَرِيرُ الْمَاءِ، وَإِجَازَةٌ وَتَصْلِيَةٌ وَسَبَاقٌ وَتَخْصِيصٌ وَتَخْصِصٌ وَإِرَاءَةٌ وَتَعَامٌ وَتَصْدِيَةٌ وَتَنَادٌ وَاسْتِيلَاءٌ وَازْدَهَارٌ

١٢ - متى يصح التفضيل من فاقد شرطه؟ وما الوسيلة له؟ ومتى لا يصح؟ وهل يسوغ استعمال مادة من مواده العامة المهيمنة له عند اجتماع الشروط؟ ومتى يكون صوغ (أحب) وما شاكلها للتفضيل قياسياً ومتى لا يكون؟ ومن أيهما أحب المكررة في قصيدة ميسون بنت بحدل الكلبية التي مطلعها
ليت تخفق الأرواح فيه أحبُّ إلى من قصر مُنِيف^(١)

وصغ التفضيل للفرد مذكراً ومؤنثاً من الآدب والأين «التعب» والأوب

(١) تخفق تضطرب، والأرواح جمع ربح، والبيت من شواهد درة الغواصر الوهم ٣٤ على أن الجمع أرواح لا أرياح ولأجله ذكرت القصيدة كلها، كما ذكرت في خزنة الأدب شاهد ٦٥٨ وهو البيت الثاني منها وكذلك العيني

والأُنِين والحِظ والحِظوة والحِجى والشأو «السبق» والونى والإيلام والشاه
١٣ - تحتمل (مَعِين) أن تكون من مَعَن الماء جرى ومن عان الماء :
« ظهر على وجه الأرض » - (ومكانة) أن تكون من مَكُن ، ومن كان -
و (مشيط) أن تكون من مَشَط الشعرَ ومن شاط الطعام فى القدر -
و (مهانة) أن تكون من مَهُن ومن هان - و (حسان) أن تكون من الحسن
ومن الحس - و (ميقاة) أن تكون من وقى ومن وقت - و (مصير) أن
تكون من صار أو تكون واحد مُصْران - و (مدينة) أن تكون من
مدن « أقام » ومن دان - فما نوع هذه الكلمات على الاحتمالين ووزنها ؟
١٤ - بين أنواع الكلمات الآتية وأفعالها ثم أذكر حكم الكلمات من
حيث القياس والسمع ومؤنث الصفات منها ، وحول اسمى الفاعل
والمفعول منها إلى الصفة المشبهة كما تحول الصفة المشبهة منها إلى اسم
الفاعل . كل ذلك فى جملة مفيدة مع الضبط بالشكل لكل ما فى الإجابة :
عِزة ، دَحْر « طرد » ، شَذَب « ماء ورقة وبرد وهذوبة فى الأسنان »
مِرارة ، أطيّب ، أورق ، مِهيام ، بطل ، غيور ، الأَمْر ، أَمَّج ، شادى ، مقياد
شيق ، قال ، غو ، داخر ، معوق ، منهمر ، مشيد ، مهيل ، مرتضى ،
مقبوح ، مستعدى ، معنى ، مُذَرَع « هُقرِف » ، هجين « أمه غير عربية »
العجى « الذى ماتت أمه » ، أهوج ، غيران ، أشتر « مقلوب جفن العين »
مغيظ ، منول ، مُحَنَّق ، مملول ، كسيل ، أغن « يتكلم من خياشيه » ، مَعَن
« طويل » ، عميد « أهلكة الحب » مطبخ ، مضارع ، وسنان ، مبتدأ ،
عزب ، مربد ، نشوان ، مرصاد - « رب ساهم قفوتى لم يسمع عذرتى » (١)

(١) مثل فى مجمع الأمثال (الراء) ، القفوة المذنب

١٥ - هين نوع الكلمات الواردة في الحديث الشريف وفعلها وبين حكم صوغها من جهة القياسية وهدمها ، ومؤنث الصفات منها ، وما قد حول من بعض هذه الصفات إلى بعض مع التنصيص على كل من المحولة والمحول إليها وعلى مسوغ التحويل - اضبط كل ما تذكره في الإجابة بالشكل

روى الترمذى في « الشمائل المحمدية » عن الحسن بن هلى رضى الله عنهما قال : سألت خالى هند بن أبى هالة وكان وصافا عن حلية النبى ﷺ وأنا أشتهي أن يصف لى منها شيئا أتعلق به فقال : كان رسول الله ﷺ فخما مُفخما يتلألا وجهه تلالؤ القمر ليلة البدر ، أطول من المربع ، وأقصر من المشذب ، عظيم الهامة رجل الشعر ، إن انفرت عقيقته فرقا وإفلا ، يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفره ، أزهر اللون ، واسع الجبين ، أزج الحواحب ، سوابغ من غير قرن ، بينهما هرق يدرة الغضب ، أقى العرّنين ، له نور يعلوه يحسبه من لم يتأمله أشم ، كث اللحية سهل الخدين ، ضليع الفم أشنب ، مفلاج الأسنان ، دقيق المسرّبة ، كأن عنقه جيد دمية ، فى صفاء الفضة معتدل الخلق بادئا متماسكا سواء البطن والصدر ، عريض الصدر يعيد ما بين المنكبين ، ضخم الكراديس أنور المتجرد ، موصول ما بين اللابة والسرة بشعر يجرى كالخط ، عارى الثديين والبطن مما سوى ذلك ، أشعر الذراعين والمنكبين وأعلى الصدر ، طويل الزندين رحب الراحة شثن الكفين والقدمين سائل الأطراف ، خصان الأخمصين مسيح القدمين ينبو عنهما الماء ، إذا زال زال قلعا يخطو تكفؤا ويمشى هوناً ، ذريع المشية إذا مشى كأنما ينحط من صَبَب وإذا التفت التفت جميعاً ، خافض الطرف ، نظره إلى الأرض أطول من نظره إلى السماء ، جل نظره الملاحظة يسوق أصحابه ويبدُر من لقيه بالسلام

الباب الثالث في تقسيم الاسم إلى مذكر وإلى مؤنث

ينقسم الاسم بالنظر لمدلوله إلى قسمين : مذكر ومؤنث ، فما كان في معناه التذكير فالدال عليه مذكر وما كان في معناه التأنيث فالدال عليه مؤنث ، والعرب عند الحديث على ما في معناه التأنيث يلحقون بالاسم الدال عليه علامة تفيده ، وعلامة التأنيث تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة ، ولم يلحقوا بالدال على ما فيه التذكير علامة ، وإذا اتضح هذا فستتكم عليهما في فصلين :

الفصل الأول في المذكر

المذكر ما خلا من علامتي التأنيث نحو رجل : وإنسان وإصطبل وكرسی ، وإنما لم يحتج لعلامة لأنه أصل للمؤنث لأمرين :
(الأول) أن مدلوله أسبق وجوداً من مدلول المؤنث وهذا معروف
(الثاني) أنه قد تغلب على المؤنث وشمله في الاستعمال ألا ترى لفظ (شئ) وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث معاً ولم يقع عكسه ، فكان المذكر بالنسبة للمؤنث كالذكورة بالنسبة للمعرفة فلا غرابة أن كان الافتقار خاصاً بالمؤنث .

الفصل الثاني في المؤنث

المؤنث ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدره وينقسم باعتبار مدلوله إلى قسمين : حقيقي التأنيث وهو ما كان من الحيوانات ذوات الفروج ، ومجازيه وهو ما لم يكن كذلك لكن العرب أجزت عليه أحكام المؤنث في المعاملة - فحقيقي التأنيث ظاهر العلامة نحو فاطمة وحبل ونفساء ومقدرها نحو زينب وهناق « أنثى المعز » ومجازي التأنيث ظاهر العلامة نحو غرفة وبشرى وصحراء ومقدرها نحو

كثف ودار ونار و حرب وعقرب وغيرها مما هو موقوف على السماع^(١)
فهذه أقسام أربعة للمؤنث - ولا يخفى أن تأنيث الأقسام الثلاثة الأولى
ظاهر لأن الأول والثاني حقيقة التأنيث والثالث مقرون بعلامته .
إما الذي يحتاج إلى توجيه تأنيثه بتقدير علامته فيه هو الرابع لأن تأنيثه
غير حقيقي مع تجرده من العلامة فنقول :

إما حكم العلماء بتقدير العلامة فيه لورود كلماته عن العرب مشفوعة
بما يصحح هذا التقدير ، فإنهم أجروا عليها في الاستعمال أحكام المؤنث
في وصفها قال تعالى (وتعيها أذن واعية) ، وحالها نحو (ولسليمان الريح
عاصفة) ، وخبرها نحو (والشمس تجري) وضميرها نحو (والشمس وضحاها)
والإشارة إليها نحو (هذه جهنم) والإسناد إليها نحو (ولما فصت العير) ،
وثبوت علامة التأنيث معها في التصغير نحو عِيْدِيَّة ، وسقوطها من عددها
كقول حميد الأرقط يصف قوساً عربية :

أرمى عليها وهي فرع أجمع^(٢) وهي ثلاث أذرع وإصبع^(٣)
هذا - ويطلق المؤنث هندهم على ما اقترن بعلامة التأنيث مع أن

(١) راجع أدب السكاتب كتاب تقويم اليد (الأسماء المؤنثة التي لا أعلام فيها
للتأنيث) ، والمزهر للنوع الأربعة الأسماء المؤنثة التي لا علامة فيها ، وجمعها ابن الحاجب
في قصيدة نقلها الأنصاري في حاشيته على الجامي (باب المذكر والمؤنث)
(٢) أرمى عليها أى عنها ، وبهذا استشهد بالبيت الجرمي في سيبويه (باب عدة
ما يكون عليه الكلم) ج ٢ ص ٣٠٨ ، وكذا أدب السكاتب كتاب الأبنية (باب
دخول بعض الصفات مكان بعض) ، وأجمع أى مجتمع فلذا وصف به النكرة ، قال الشارح
الجواليقي (وهي فرع أجمع يقول : هذه القوس عملت من غصن ولم تعمل من شق عود
وإذا كانت من غصن كان أقوى لها ، وقوله وهي ثلاث أذرع وإصبع أى هي تامة) .

مدلوله حقيقى التذكير نحو طارقة و رضى « جبل » و زكرياء ، لأن العبرة بالأصل ، إذ أن هذه الكلمات منقولة عن المؤنث لأن علامة التأنيث موضوعة للإرشاد إلى تأنيث مدلولها فى هذا الإطلاق استصحاب للأصل - وليس لهذا التأنيث اللفظى فائدة فى الحالة الراهنة إلا فى منع الصرف ، نعم خالف الكوفيون فأجازوا تأنيث الفعل المسند إليه فيقال عندهم قامت طلحة - فعلى هذا ينقسم المؤنث تقسيماً ثانياً باعتبار العلامة إلى ثلاثة أقسام : (لفظى) وهو ما كان علماً لمذكر وفيه العلامة كالأمثلة الثلاثة الماضية ، و (معنوى) وهو ما كان علماً لمؤنث وخلا من علامة التأنيث نحو سعاد وأم كلثوم وكأس وبر ، و (لفظى ومعنوى) وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه العلامة نحو صفية وخنساء وهضبة وهجيرى « العادة »

علامة التأنيث

علامة التأنيث فى الأسماء المعربة^(١) إما تاء أو ألف فلا تجتمع العلامتان ولا ترتفعان ، وأما علقاة « نبت » فألفها للإلحاق ، ونحو حرب فالعلامة فيها مقدره والتاء أكثر استعمالاً من الألف وأنص فى الدلالة على التأنيث لعدم التباسها بغيرها ، أما الألف فإنها تلتبس بألفى الإلحاق والتكثير ، ولهذين الأمرين ولأن وضعها على العروض والانفكاك دون الألف أوثرت بالتقدير فى مجازى التأنيث المجرد السالف الذكر ، وبما يؤكد تعيين هذا التقدير تصریح العرب بها فى تصغير الثلاثى قياساً نحو : أذينة تصغير « أذن » فليحمل ما لا تصریح فيه على ما فيه تصریح طرداً للباب على وتيرة واحدة ،

(١) أما المبنية فبالحركة كالكسر فى أنت و بالتون فى أنتن ونحوهما كما لا يخفى

وإلى جميع ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :
علامة التأنيث تاء أو ألفٌ وفي أسامٍ قدروا التاء كالكتيف
ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير
وإذ عرفت أن علامتي التأنيث التاء والألف ولكل منهما أسماء خاصة
فلنذكر الأسماء في نوهين :

النوع الأول المؤنث بالتاء

المقصود من إلحاق التاء باللفظ تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما تقع
بها التفرقة في الصفات نحو فاهم وفاهمة لأن الأسماء الجامدة يغلب فيها تمييز
المؤنث من المذكر بوضع أسماء مخصوصة لكل منها ككعبير وأتان ، وجمل
وناقة ، وحِصان وحِجر ، وحمل ورِخل ، ويقل التمييز فيها بالتاء فقد سمع
شيخ وشيخة ، وظبي وظبية ، وفي فتاة ، وعم وعمة ، وامرئ وامرأة ،
ومرء ومرة ، وغلّام وغلّامة . قال أوس الهُجيمي يصف فرسا :
بسلمية صريحى أبوها تهان بها الغلام والغلام (١)
وحمار وحمارة ، وإنسان وإنسانة ، ورجل ورجلة قال الشاعر :
خرقوا جيبَ فتاتهم لم يُبالوا حرمة الرجل (٢)
بخلاف الصفات فالتاء للتمييز فيها بين المذكر والمؤنث قياسية ، لكن

(١) سلمية طويلة ، وصريحى أبوها كريم النسب لأن الخيل لها عندهم أنساب ،
ويحتمل النسبة إلى صريح فرس لعبد يغوث بن حرب أو غيره ، والبيت من شواهد
شرح المفصل ج ٥ ص ٩٧ وقد ذكر مع هذا البيت بيتان في اللسان مادة (غلم)
(٢) جيب الفتاة كناية عن الفرج ، والبيت في هجاء بن جبلة ، ومن شواهد
شرح المفصل المبحث السابق ، وقبله بيت ذكره في الكامل شرح الرغبة ج ٣ ص ١٤٣

في ثلاثة أبواب وهي : اسم الفاعل نحو حامد وحامدة واسم المفعول نحو منصور ومنصورة والصفة المشبهة على غير الوزين المستثنين الآتين نحو طابن « فطن » وطبنة ، ومثلها المنسوب نحو مصرى ومصرية . فهذه أربعة تنقاس فيها التاء - أما أفعال التفضيل والصفة المشبهة على وزني (أفعال وفعلان) فالتأنيث فيهما بالألف وسند كرها في المونث بالألف ، وقد استثوا من جواز دخول التاء على الصفات المشتركة صيغاً كثيرة (١) ذكر ابن مالك منها خمسا وهي :

الأولى - فعول بمعنى فاعل نحو امرأة صبور ، وبئر شطون « بعيدة الرشاء » ، وناقة أمون « وثيقة الخلق » ، وامرأة قتول : قال عمر بن أبي ربيعة .
قال لي صاحبي ليعلم ما بي أحب القتل أخت الرباب (٢)
ومن هذا بغى قال تعالى (وما كانت أمك بغيا) لأنها لو كانت على فعيل للحقتها التاء كما استعرفه قريبا (٣) - وأما قولهم امرأة ملولة أو فروقة ، فالتاء للمبالغة بدليل رجل ملولة أو فروقة - نعم شذ امرأة عدوة وسهل الشذوذ فيها حملها على صديقة .

أما فعول بمعنى مفعول فيجوز لحاق التاء لها نحو : ناقة ركوبة وحلوبة وكتوبة أي عليها القتب « الرحل الصغير » وهكذا - وفعول بمعنى فاعل يعتبر أصلا لفعول بمعنى مفعول لأنها أكثر استعمالا ، ولأن بنية الفاعل أصلا لبنية المفعول

(١) راجع المزهرة النوع الأربعين ، وأدب الكاتب (كتاب تقويم اليد)

(٢) البيت مطاع قصيدة في الأغاني ج ١ ومشروحة في السكامل ج ٥ ص ٢٤١

(٣) شرح ذلك تفصيلا المازني لعلماء الكوفة بمحضر الواثق بالله ، لما رغب إليه اختيارهم بعد كشف المغلق عليهم في بيت الحرث السابق في ص ٧٦ راجع المصادر السالفة ، ودررة الغواص الوهم المسكلم للباثة .

الثانية - مفعّل نحو : امرأة معطار ومكسال ومبسام ومثاث « عاديها أن تلد الإناث » ومذكّر « عاديها أن تلد الذكور » - وشذ قو لهم امرأة ميقانة « غير مترددة » .

الثالثة - مفعّل نحو امرأة منطيق « بليغة » ومثشير من الأشر « التكبر » وحجر محضير « كثيرة الجرى » - وشذ امرأة مسكينة ، وسوخ الشذوذ مراعاة فقيرة .

الرابعة - مفعّل نحو امرأة معشم « لا يثنيها شيء عما تريد » ، ومهذر « كثيرة الهديان » .

الخامسة - فاعيل بمعنى مفعول مع معرفة الموصوف ولو بالإشارة أو الضمير أو غيرهما ، وتقدمت أمثلة كثيرة لها في اسم المفعول الثلاثي لكن عدم التأنيث بالتاء فيها أغلبي ، فلو كانت بمعنى فاعل نحو امرأة كريمة وقسيمة « جميلة » كثرت التاء ، أو بمعنى مفعول مع خلوها بما يدل على الموصوف فاستعملت استعمال الأسماء نحو ذبيحة ونطيحة وقيلة فأن ، لحقت التاء لدفع اللبس . هذا هو الغالب في فاعيل بحسب المعنيين السابقين فقد ورد التعاكس بينهما للتشابه اللفظي المصحح للحمل ، فمن الأول خصلة حميدة أو ذميمة - ومن الثاني ملحفة جديد وامرأة صديق ، وشاة سديس « أتت عليها السنة السادسة » ، وقوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين » (١) .

(١) قيل في الآية إن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه ، أو التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ، أو فاعيل بمعنى مفعول ، أو غير هذا راجع المغنى (الباب الرابع الأمور التي يكتبها الاسم بالإضافة) واللاية مبحث خاص في الأشباه والنظائر (الفن السابع) .

قال الحريري (وقد ذكر النحويون في امتناع الهاء من هذه الصفات عللاً أوجدوها: أن الصفات الموضوعية للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على معنى الذي تخصصت به، فأسقطت هاء التأنيث في قولهم امرأة صبور وشكور وقتيل، وفي قولهم فتاة معطار ونظيره، كما ألحقت بصفة المذكر في قولهم رجل علامة ونسابة ليبدل ما فعلوه على تحقيق المبالغة ويؤذن بحدوث معنى زائد في الصفة)^(١) ودخول التاء في فعول بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل للفرق، وإلى هذه الصفات الخمس والتفصيل في وزني فعول وفعل وشدوذ بعض الكلمات أشار الناظم بقوله:

ولا تلي فارقة فعولا أصلاً ولا المفعال والمفعيلاً
كذلك مفعلاً وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه
ومن فعيل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التاء تمتنع
أما الصفات الخاصة بالإناث مما تكون على صيغتي (فاهل ومفعول)
كحائض وطالق وفارك «كارهة زوجها»، ومرضع ومطفل «ذات الطفل»
في الإنس والوحش، فإن قصد فيها الحدوث لزم التاء وإلا فالغالب تجر يدها منها
وفي توجيه تجر يدها من التاء حينئذ آراء ثلاثة للخليل وسيدويه والكوفيين،
يبد أن الرضى تعقبها ثم ذكر توجيهها من عنده فقال: (والأقرب في مثله أن يقال
إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حمل
اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظاً ومعنى كما يجيء في بابهما فألحقا
التاء للتأنيث كما يلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة

(١) راجع دزة الغواص الوهم المكمل للباثة

الحدوث كالفعل ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين فأثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين (١)

واعلم أن التاء تأتي لمعان آخر، منها (الوَحدة) وذلك في التاء اللاحقة أسماء الأجناس لصلاحية أسماء الأجناس للقليل والكثير، ولحاق التاء قياسي في أسماء الأجناس من المصادر كما تقدم في اسم المرة، وغالب في أسماء الأجناس من المخلوقات كتمر ونخل وحمام وذباب وشعير وسفرجل، وسماعى في أسماء الأجناس من المصنوعات، قال الرضى «وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات: كسفينه وسفين وآبن ولبنة وقلنسوة وقلنس وبرة وبرى» (٢) وربما عكس الأمر فقد قالوا إن ذا التاء من كمأة وبقعة «الأبيض الرخو من الكمأة» وجبأة «كمأة حمراء» للجنس على الأشهر يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «الكمأة من المن» إذ المراد الجنس، ومنها (المبالغة) كراوية أو تأكيدها كعلامة ومطرابة وفروقة، ومنها اللاحقة بالجمع الأقصى: إما (للدلالة) على أن مفرده منسوب كأزارقة ومهالبة ومناذرة وهكذا، في جمع أزرقى ومهلبى ومنذرى، أو (للتعويض) عن ياء مفاعيل نحو زنادقة في جمع زنديق وججاججة في جمع ججاجح، والتاء في هذين واجبة - أو للدلالة على (التعريف في مفرده) نحو موازجة وكيالجة (٣)

(١) شرحه على الكافية المذكر والمؤنث . والآراء الثلاثة المفندة مذكورة أيضا في الفصل مع الرد على الكوفيين .

(٢) شرحه على الشافية آخر باب جمع التكسير، والبرة: الخلخال والحلقة في أنف البعير

(٣) موازجة جمع موزج (الخف) ، وكيالجة جمع كيالجة (السكيل المعروف)

أو على (تأكيد تأنيثه) كصياقلة وملائكة ، وليست واجبة في هذين ، ومنها
(التعويض) عن الفاء كعدة ، والعين أو الزائد كإقامة وتوصية ، واللام
كسنة ، وياء المتكلم كيا أبت

خلاصة

قد شاهدت سابقا تردد زنتى (فَعِيل وفَعُول) في الفصل الثاني من
الباب الثاني لبعض الأنواع السبعة ، كما شاهدت هنا في هذا الفصل الثاني من
الباب الثالث أنهما قد يستباح دخول التاء عليهما للفرق بين المذكر والمؤنث ،
وقد يمتنع . فهنا نجمل ما فات بقطع النظر عن القياسية والسماعية اعتماداً
على التفصيل فيما سبق ونزيد عليه قليلا - عرفت أنهما تكونان مصدرين
ووصفين بمعنى اسم الفاعل وللبالغة فيه وبمعنى اسم المفعول ووصفتين
مشبهتين فهذه خمسة - فاعلم الآن أنهما تكونان اسمى ذات ففعل كزغيف
وقضيب ومصير « المعنى » ، وفعل كشمود وسلول - وقد جاءت فعيل
اسم جمع كعبيد وحجيج وكليب ، قال هلقمة الفحل :

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب^(١)

فلفعيل سبعة استعمالات ، ولفعول ستة

(١) تعفّق تعوذ ولاذ ، والأرطى شجر يثبت في الرمل ، ورجال تنازعه تعفّق
وأراد ، وبذت سبقت ، وكليب جماعة الكلاب ، يشبه ناقته في شدة عدوها عقب
سيرها ليلا بيقرة وحشية تحذر قناصا تراروا بشجر الأرطى ليختلوها وقد أعدوا لها
نبلا وكلابا فرموها بهما فسبقتهما ولم يدركاها ، والبيت من قصيدة أنشدتها الحرث
ابن أبي شمر الغساني ليطلق أخاه شأسا بعد أسره في الموقعة التي بينه وبين المنذر بن
ماء السماء اللخمي ، مذكورة في المفضليات ، ومع شرحها في رغبة الآمل على الكامل
ج ١ ص ٣٣ وما بعدها .

النوع الثاني المؤنث بالألف

المؤنث بالألف إما أن تكون ألفه الدالة على التأنيث مقصورة أو ممدودة قال ابن مالك :

وألف التأنيث ذات قصرٍ وذات مد نحو أنثى الغُر
ولكل منهما أوزان خاصة، وبينهما أوزان مشتركة، ولذا نذكرهما في هاتين

المطلب الأول في المؤنث بألف التأنيث المقصورة

ألف التأنيث المقصورة هي ألف زائدة تدل على التأنيث نحو حبلٍ .
وللمؤنث بها أوزان مشهورة وأوزان نادرة ، فأشهر أوزانها على وفق
ما في الألفية اثنا عشر .

الأول - (فُعَلِي) نحو أربي «الداهية»، وجنفي وشعبي وأدعي «مواضع»،
وجعبي «عظام النمل» وأمثلتها قليلة حصرها البغدادي في تسعة (١)

الثاني - (فُعَلِي) سواء أكانت اسما نحو حزوي «مكان معروف»
وبهمي «نبت»، أم مصدرا كبشري ورجعي وطوبى قال تعالى (لهم البشرى،
إن إلى ربك الرجعي ، طوبى لهم) - أم صفة إما لمؤنث أفعال التفضيل
وهي قياسية نحو الطولى والحسنى قال تعالى (للذين أحسنوا الحسنى)
أولا نحو خنثى وأنثى وحبلٍ - ومن هذا مشية حَيْبِي «يتحرك فيها المنكببان»
وقسمة ضيزى «جائرة» لأن أصلهما بضم الفاء وكسرت لسلامة الياء
وذلك لعدم ورود فِعَلِي صفة كما يجيء في الثامن من الأوزان .

الثالث - (فَعَلَى) سواء أكانت اسما كبردى «نهر» وأجلى «موضع» ،
أم مصدرا كمرطى وجمزى وبشكى «السرهة فى السير» وأفعالها من باب
ضرب - أم صفة كفرس وثبى ، وناقعة زلجى «سريعة» ، وحمار حيدى
«مائل عن ظله لنشاطه» ، ولا ثانى لحيدى فى نعت المذكر

الرابع - (فَعَلَى) إن لم تكن اسما بأن كانت جمعا نحو جرحى وقتلى ،
أم مصدرا نحو دعوى ونجوى ، أم صفة لمؤنث فعلان نحو شعبى وسهوى
وخزيا - فأن كانت اسما فقد تكون ألفها للتأنيث نحو سلمى ، ورضوى ،
وشبرى «سميت بها بلاد كثيرة» ، وشروى الشىء «مثله» لعدم تنوينها
وعدم لحاق التاء بها ، وقد تكون للإلحاق نحو أرطى «شجر ينبت فى الرمل
يدبغ بورقه» للحاق التنوين والتاء بها ، لكن ذلك على أنه قيل منها بعير آرط
وأديم مآروط فوزنها فعلى - أما على أنه قيل منها بعير راط وأديم مرطى
فألفها أصلية ووزنها أفعل (١)

كما تصلح لهما فى نحو هلقى «نبت» لأنها قد استعملت غير متصل بها
أحد الأمرين كما استعملت لاحقا بها التنوين أوهما معا ، وتترى لورودها
منونة وغير منونة وبهما قرىء قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى)

الخامس - (فُعَالَى) اسما نحو حبارى وسهانى «طائران» وسلامى
«عظام الأصابع» - وصفة نحو جمل علادى «شديد»

السادس - (فُعَلَى) اسما فقط نحو سمهى «الباطل»

(١) راجع الرضى على الشافية باب ذى الزيادة، والقاموس باب الطاء، والأشمونى
باب التصريف عند قول الناظم : وهكذا همز وميم سبقا إلخ .

السابع - (فَعَلَى) نحو سبّطرى ودفقى «ضربان من المشى، فى الأول
تبخر والثانى تدفق»

الثامن (فَعَلَى) إن لم تكن اسماً بأن كانت مصدراً نحو ذكرى أو
جمعاً قال الرضى (كحجلى وظربى ولا ثالث لهما) (١) - ولا تكون صفة
عند سيبويه إلا بالياء، واعترض عليه بعزى «لا يطرب للهو»، وسعلى،
وكصى «مولع بالأكل وحده»، وأجيب عنه بأن الأولين إنما وردا بالياء
نحو رجل عزة، وامرأة سغلاة فألفهما للإلحاق بدرهم، وأن الثالث
قال فيه الرضى (يجوز أن يكون فَعَلَى بالضم فىكون ماحقاً بجُحْدَب
كما فى سُودد وعوطط، ولا يضر تغيير الضمة بالإلحاق لأن المقصود من
الإلحاق وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك لا يتفاوت به) (٢)
ومن ذلك تدرك السبب فى جعلهم «حىكى وضىزى» من باب فَعَلَى
السابقة كما نبهنا. أما إن كانت فَعَلَى اسماً فقد تكون ألفها للتأنيث نحو
الشعرى والشيزى «خشب أسود يتخذ منه القصاع» أو للإلحاق نحو
معزى، وقد تحمل الأمرين لورودها بالوجهين: التنوين وعدمه نحو ذفرى
«ما وراء الأذن من القفا»، ودفلى «نبت مر»

التاسع - (فَعِيَلَى) ولم يستعمل إلا مصدراً للبالغة نحو الحِيثَى،
وتقدم الكلام عليه مفصلاً فى تذييل المصادر
العاشر - (فَعَلَى) نحو الكُفْرَى «وعاء الطلع»، وحذرى وبذرى

(١) شرحه على الكافية المؤنث بالالف، وحجلى جمع حجل (طائر)، وظربى جمع
ظربان (دوية كاهرة منتنة الريح)

(٢) شرحه على الشافية باب الإعلال (قلب الياء إذا كانت عينا الفعل)

« من الحذر والتبذير ، » وغلبي « غلبتة »
الحادى عشر - « فُعَيْلَى » نحو قبيطى « نوع من الحلوى » ، وخليطى ،
وفي المثل (الأخذ سُريطى والقضاء ضربطى) (١)
الثانى عشر - فُعَالَى نحو شقارى وخبازى « نباتان » ، وخصارى « طائر » .
وهذه الأوزان الاثنا عشر أشار إليها ابن مالك بالمثال فقال :

والاشتهار فى مبانى الأولى	بيديه وزن أربى والطولى
ومرطى ووزن فعلى جمعا	أو مصدراً أو صفة كشعبى
وكحُبَارَى سَمَّهَى سِبَطْرَى	ذَكَرَى وَحِثَّيْئِي مَعَ الْكَفُّرَى
كذالك خُلَيْطَى مَعَ الشُّمَّارَى	واعزُّ لغير هذه استندارا

لكن العلماء تعقبوا ابن مالك فى عده ضمن الأوزان المشهورة الأوزان الأربعة
التي أشار إليها بأرَبَى وَسَمَّهَى وَخُلَيْطَى وَشَقَّارَى مَعَ نَدْرَتَهَا عَلَى مَا رَأَيْتَ
فِي التَّمْثِيلِ سَابِقاً ، كَمَا تَعَقَّبُوهُ فِي تَرْكِهِ أَوْزَاناً أُخْرَى مَشْهُورَةٌ كَالثَّمَانِيَةِ عَلَى
الصَّحِيحِ ، وَمِنَ الْأَوْزَانِ الَّتِي يَنْبَغِي ذِكْرُهَا (فَعَعَلَى) وَذَلِكَ نَحْوُ جَلَنْدَى
« الفاجر » وَهَذَا الْوِزْنُ كَثُرَ الْإِلْحَاقُ فِيهِ حَسَبِ السَّمَاعِ نَحْوَ قَرْنَبَى وَجَنْطَى
« قصير بطين غليظ » وَهَلَنْدَى « الشديد » - قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدَى يَكْرِبُ الزُّبَيْدَى
أَعَدَدْتَ لِلْحَدَثَانِ سَا بَعَةَ وَعَدَاءَ هَلَنْدَى (٢)

المطلب الثانى فى المؤنث بألف التأنيث الممدودة

اختلف الصرفيون فى الدال على التأنيث فى المؤنث بألف التأنيث

(١) راجع الصحاح والقاموس مادة سرط ، وجمع الأمثال الحمزة

(٢) سابعة أى درعا واسعة ، وعداء أى فرسا كثير العدو ، والبيت من قصيدة فى الحماسة

(باب الحماسة) ومشروحة فى رغبة الأمل على الكامل ج ٨ ص ١٤٧ وما بعدها

الممدودة اختلافاً أفضى إلى اختلافهم في تعريف ألف التأنيث الممدودة فقال بعضهم الدال على التأنيث الألف الممدودة ، والهمزة بعدها مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ^(١) - وقال الأَخفش الدال عليه الألف والهمزة معاً - وقال الكوفيون والزجاج الدال عليه الهمزة الواقعة بعد الألف الزائدة وليست الهمزة منقلبة عن حرف آخر - وقال البصريون الدال عليه الهمزة بعد الألف الزائدة ، لكن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة لما وقعت بعد الألف الزائدة المحتملة للهمزة منقلبة في الحقيقة عما هو مفيد للتأنيث وهو ألف التأنيث المقصورة ، وذلك أنهم لما قصدوا مدها لم يجدوا وسيلة لهذا القصد إلا بزيادة ألف مجرد المد قبلها تنزيلاً لها في لزومها للكلمة التي هي فيها منزلة اللام الأصلية التي تزداد الألف قبلها لهذه الغاية نحو: غزال وكتاب وغراب، وعلى هذا فقد اجتمع في الكلمة حينئذ ألفان الأولى المحتملة للبد والثانية ألف التأنيث المقصورة ولا مناص من التخلص من الألفين لسكونهما إما بحذف إحداهما أو قلبها إلى حرف متحرك ، أو الحذف فغير ممكن وإلا صار الاسم مقصوراً كما كان وضاع العمل ، فلم يبق التخلص إلا بالتحريك لإحداهما ولا يمكن تحريك الأولى وإلا فارقت المد واختل القصد فأنحصر التخلص في تحريك الألف الثانية بقلبها همزة ، ووجه التخلص في التحريك بقلبها إلى الهمزة دون الواو والياء المتحركتين مع أن العلاقة بين حروف العلة توجب قلبها إلى إحداهما : أنه لو كان بقلبها إلى إحداهما لوجب الرجوع ثانياً إلى ما فر منه وذلك لما هو معروف في الإبدال من أن الواو والياء متى وقعتا بعد ألف زائدة

(١) هذا القول في شرح المفصل باب الإبدال (إبدال الهمزة) جزء ١٠ ص ٩

فلا بد من قلبهما ألفاً ثم همزة ، فتحاشيا من هذا العبث قلبت الألف همزة من أول الأمر .

تلك هي الأقوال الأربعة ، ولا يخفى أنه يترتب على تغيرها التغير في وجه وصف الألف بالمدودة ، فعلى الأول وصفها بالمدودة ظاهر ، وعلى الثانى وصفها بالمدودة لتضمنها الألف ، وعلى الثالث والرابع وصفها بالمدودة لمصاحبتها الألف .

والرأى البصرى أرجح الأربعة ، أما ضعف الأول فلأن علامة التأنيث لا تكون حشواً ألبتة ، وأما ضعف الثانى فلأن علامة التأنيث لا تكون على حرفين ، وأما ضعف الثالث فلأمرين : (الأول) أن المعهود دلالة على التأنيث إنما هو التاء أو الألف دون الهمزة فليحمل المؤنث الذى فى آخره همزة على ما يمكن من اعتبار التاء أو الألف ، والألف إلى الهمزة أقرب من التاء فتكون الهمزة منقلبة عنها (الثانى) إبدالهم من هذه الهمزة ياء عند جمع الكلمة قالوا صحراء وصحارى ولو كانت أصلا فى الكلمة لبقيت فى الجمع كما بقيت الهمزة الأصلية نحو قراء وقرارى^(١) ولذا فانا سنعرف ألف التأنيث الممدودة على وفق المذهب البصرى كما سنجاريه عند المناسبات فنقول :

ألف التأنيث الممدودة ألف مزيدة للتأنيث زيد قبلها ألف فتقلب هي همزة نحو السراء وعاشوراء ونحوهما ، وللمؤنث بها أوزان مشهورة وأوزان نادرة ، فأشهر أوزانها على ما فى الألفية سبعة عشر .

(١) فَعْلَاء : سواء أكانت اسما نحو صحراء وهي جاء - أم صفة إما لأفعل صفة مشبهة نحو فيحاء « واسعة من الرياض والدور » ، أو لانا نحو ديمة هطلاء

(١) راجع شرح المفصل باب المذكر والمؤنث ج ٥ ص ٩١

وامرأة حسناء ، وتقدمت أمثلة كثيرة لهما في الصفة المشبهة ، أم كانت مصدرأ نحو رغباء ، أم اسم جمع نحو طرفاء وقصباء (٢ و ٣ و ٤) أفعلاء : مثلت العين وقد سمعت الأوجه الثلاثة في « الأربعاء » ومن أمثلة أفعلاء مفرداً أرمداء « الرماد » وجمعاً أنبياء وهذا كثير (٥) فَعْدَاءُ : نحو عقرباء (٦) فِعَالَاءُ : نحو قصاصاء (القصاص) ولا نظير له (٧) فُعْدَاءُ : نحو قرفصاء (٨) فاعولاء : نحو تاسوعاء وهاشوراء (٩) فاعلاء : نحو نافقاء وقاصعاء (١٠) فِعَالِيَاءُ : نحو كبرياء (١١) مفعولاء : نحو مشيوخاء (١٢ و ١٣ و ١٤) فَعَالَاءُ : مفتوح الفاء مثلت العين ففتوحها اسماً نحو براساء « الناس » ، وصفة نحو رجل طباقاء « عَيْي » ، ومصدرأ نحو براكاء « ثبات في الحرب » ، ومضمومها نحو حروراء ، ومكسورها نحو قرثاء « النمر الجيد » (١٥ و ١٦ و ١٧) فَعَالَاءُ : مثلثة الفاء مفتوحة العين ، ففتوح الفاء جنفء « مكان » قال ابن هشام في التوضيح « ولا نظير له إلا دأءاء للأمة وقرماء لموضع ، وعلى هذا فعد الناظم لذلك في المشهور مشكل » - ومضمومها اسماً نحو خيلاء « الكبر » ورحضاء « عرق الحبي » ، وصفة نحو عشراء ونفساء ، وجمعاً نحو فقهاء - ومكسورها في القاموس « والحولاء كالعنباء والسيراء ولأربع لها » (١)

وإلى هذه الأوزان أشار الناظم بقوله :

لمدها فَعَالَاءُ أفعِلاء	مُثلتَ العينَ وفَعْدَاءُ
ثم فِعَالاً فُعْمَللاً فاعولاً	وفاعِلاء فِعَالِيَاءَ مَفْعولاً
ومطلقَ العينَ فَعَالاً وكذا	مطلقَ فاءَ فَعَالَاءَ أُخِذَا

(١) راجع (حول) والحولاء كالمشيمة للناقة ، والعنباء العنب ، والسيراء نوع من البرود فيه خطوط صفراء

لكنهم اعترضوا عليه أيضاً في عده منها (فَعَلَاء) على ما رأيت لابن هشام و (فِعَالَاء) على ما رأيت في التاموس كما استدرکوا عليه أوزاناً أخرى مشهورة أغفلها .

إذا تأملت في الأوزان المذكورة في المطلبين فأنت ترى اشتراكاً قليلاً بين المقصورة والممدودة فيها، فقد اتفقتا في (فُعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَى) والأمثلة تقدمت في الأمرين ، ومما يشتركان فيه (فِعَالَى) فالمقصورة تقدمت والممدودة خصيصاً وتقدم لك الخلاف فيه في تذييل المصادر ، و (أْفَعَلَى) مقصورة نحو أْجْفَلَى والممدودة مضت ، و (أْفَعَلَى) مقصورة نحو قرفصى والممدودة سلفت و (فَعَلَى) مقصورة نحو فرتنى « الأمة البغى » وممدودة سبقت، فهذه أوزان سبعة يشتركان فيها . وهناك أوزان كثيرة مشتركة وغير مشتركة لم نذكرها لندرتها وخوف الإطالة .

قواعد وتطبيقات

- ١ - ما السبب في احتياج المؤنث دون المذكر إلى علامة ؟ وما الفرق بين المؤنث المجازى واللفظى ؟ وما وجه تخصيصهم التاء بالتقدير في المجازى المجرد من العلامة دون الألف مع اشتراكهما في الوسم ؟
- ٢ - ما الصفات التي تدخلها التاء عند التأنيث ؟ ولم حظروا دخولها على بعض صيغها ؟ ولم استبيح دخولها على بعضها ثانياً ؟ وما الصفات التي لا تقبل التاء ؟ وبماذا يكون التأنيث فيها ؟ وما المعانى التي تجى لها صيغتا (فَعِلٌ وَفَعُولٌ) ، وبم يتميز كل معنى عن الآخر ؟
- ٣ - متى تكون ألف فَعَلَى وَفِعَلَى للتأنيث ومتى لا تكون ؟ وما حكمة هذا التفصيل ؟ وهل يصح ذلك الترديد في فَعَلَى ؟

٤- اذكر الخلاف في حقيقة ألف التأنيث الممدودة وأيد ماتختر
بالدليل ، وطبق كلام ابن مالك عليه وبين نتيجة هذا الخلاف ؟
٥- اذكر نوع المؤنث في هذه الكلمات من حيث المعنى مرة ومن
حيث العلامة مرة أخرى :

يد ، عصا ، معدة ، صخرة ، كَأَيَّة ، لَحِيَّة ، البَلْقَاء « بلد بالشام » ، الخَطَافِي
« لقب حَذَيْفَةَ جَدَجَرِير » سماوة ، « ماء بالبادية » ، جمادى ، فتوى ، بطحاء ،
شمس ، خِرْزَانة ، ضُبُع « أنثى الضبيعان » مَوْمَاة « الفلاة » ، مَدِيَّة ، جَذِيْمَة ،
حِذَام ، أَسْكُفَّة « خشبة الباب التي يوطأ عليها » ، صَيْغَة ، إصْبَع ، كَاعِب ،
سَمَاء ، حَارِزَة « القصيرة السيئة الخلق » ، دَارَة « هالة القمر » ، حَارِبَة ، فُجَاءَة
« والد قَطْرِي » ، قَطَاة ، سَحَاب .

الباب الرابع

في تقسيم الاسم إلى صحيح وشبيه به ومنقوص ومقصور وممدود

ينقسم الاسم المعرب باعتبار حرفه الأخير في التلفظ والنطق إلى
هذه الأقسام الخمسة . وبيان حصره فيها على وجه الضبط أن آخر الاسم
إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة .

فالأول : وهو ما آخره حرف صحيح إما أن يكون هذا الحرف همزة
أو لا ، فإن كان همزة مسبوقة بألف زائدة نحو سماء فهو الممدود ، وإن كان
غير همزة نحو خالد أو كان همزة غير مسبوقة بألف نحو رشأ أو مسبوقة
بألف غير زائدة نحو ماء فهو الصحيح .

والثاني : وهو ما آخره حرف علة إما أن يكون هذا الحرف ألفا

أو غيرها فأن كان ألفا نحو الفتى فهو المقصور ، وإن كان غير الألف بأن كان واو أو آو أو ياء فأما أن يكون ما قبلهما ساكنا نحو دلو وظى فهو الشبيه بالصحيح ، وإما أن يكون متحركا ويجب أن تكون حركته الكسرة نحو الغازى والقاضى والتدانى فهو المنقوص ، وإنما يجب أن تكون الحركة كسرة قبل الواو والياء الواقعتين طرفا ، لأنها لو كانت فتحة لقلبتا ألفين ، ولو كانت ضمة لوجب مع الياء قلبها كسرة للمحافظة على الياء ووجب مع الواو قلبها كسرة وقلب الواو ياء ، ولا يصح بقاء الضمة والواو وإن كانت المناسبة بينهما متحققة لما يلزم عليه من وقوع الواو طرفا بعد الضمة فى آخر الاسم العربى وذلك ممنوع ، وبهذا يعرف أن الياء المتطرفة المنطوق بها يجب أن تكون إما بعد سكون أو حركة هى الكسرة ، والواو المتطرفة المنطوق بها لا تقع على وجه الأصالة إلا بعد سكون

وخلاصة هذا الكلام أن الاسم إن كان آخره حرفا صحيحا فأن كان همزة بعد ألف زائدة فهو الممدود ، وإلا فهو الصحيح ، وإن كان حرف علة فأن كان ما قبله ساكنا فهو الشبيه بالصحيح ، وإن كان متحركا فأن كان حرف العلة ألفا فهو المقصور ، وإلا فهو المنقوص - وبذلك تبين صحة حصر الاسم فى الأقسام الخمسة باعتبار حرفه الأخير ، وسنذكر تعريف هذه الأقسام الخمسة مع بيان وجه تسميتها وما يتعلق بها تفصيلا فى فصول خمسة

الفصل الأول فى الصحيح

الاسم الصحيح هنا هو الاسم العربى الذى ليس آخره حرف علة ولا همزة بعد ألف زائدة نحو: محمد ورقية وماء وجارية ، ووجه تسميته ظاهرة

الفصل الثاني في الشبيه بالصحيح

الشبيه بالصحيح هو الاسم المعرب الذي آخره واو أو ياء قبلهما سكون. سواء أ كان السكون على حرف صحيح نحو دلو ، وحقو « الإزار » ، وفلؤ « المهر » ، وبهو ، وجرؤ « مثلثة الجيم » وئدى ، وهدى ، وطبى « حلمات الضرع » - أو على حرف هلة نحو جو ، وبو ، وعدو ، وأمى ، وعلى ، وكرسى - وحكمة تسميته بالشبيه أن حرف علقته لسكون ما قبله كالحرف الصحيح ، فتظهر حركات الإعراب عليه مثله دون استثقال .

الفصل الثالث في المنقوص

المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الداعى والمرقى - فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو يرمى وفي ، وخرج (بالمعرب) الاسم المبني نحو الذى و (بآخره ياء) الصحيح ، والشبيه به مما آخره واو ، والمثنى والجمع فى حالة الرفع ، والأسماء الستة فى حالتى الرفع والنصب . والمقصود والممدود ، و (اللزامة) المثنى وجمع المذكر فى حالتى النصب والجر والأسماء الستة فى حال الجر ، وبقولنا (قبلها كسرة) الشبيه بالصحيح مما آخره ياء - والمراد اللزوم ولو تقديراً ليدخل نحو قاض منوناً قال تعالى « لا ينكحها إلا زان » لأن المحذوف لعله كالثابت - وسمى هذا النوع بالمنقوص لضعفه بعض الحركات الإعرابية إذ لا تظهر فيه الضمة والكسرة للثقل

الفصل الرابع فى المقصور

المقصود هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة نحو سلبى ،

ومصطفى - فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو يمشى وحتى ، وخرج (بالمعرب) الاسم المبني نحو متى ، و (بالف) الصحيح والشبيه به وجمع المذكر والمثنى في حالتي النصب والجر ، والأسماء الستة في حالتي الرفع والجر ، والمنقوص والممدود و (اللازمة) الباقي من الأسماء الستة والمثنى وكذا المنصوب في الوقف - والمراد اللزوم ولو تقديرأ ليدخل نحو فتى منوناً لمثل ماتقدم في المنقوص - ووجه التسمية بالمنقوص أن ألفه لم يردفها همزة حتى تمد ، وهذا التوجيه خير من التوجيه بقصره وحبسه عن الحركات الإعرابية لانتقاضه بالمضاف لياء المتكلم مع خلوه من الإشعار بمناقضته الممدود المقابل له - وللمقصود تقسيماً باعتبارين مختلفين .

الأول تقسيمه باعتبار الألف

ألف المقصور لايتأتى أن تكون أصلاً في وضعه لأن آخر الاسم المعرب مورد الحركات التي تتميز بها معانيه المختلفة والألف ساكنة بالطبيعة . ولذا إنما تكون أصلاً في الحروف وماشبهها كما سبق التنويه به ، فألف المقصور إما أن تكون منقلبة عن أصل أو زائدة ، إما للتأنيث أو للإلحاق أو للتكثير ، وعلى هذا فينقسم المقصور باعتبار حقيقة ألفه إلى أربعة أقسام :

(الأول) ما ألفه منقلبة عن أصل واو أو ياء وتكون ألفه ثالثة نحو هصا ، ورابعة كأعشى ، وخامسة كمصطفى ، وسادسة كمنتهقى .

(الثاني) ما ألفه زائدة للتأنيث وتكون ألفه رابعة كنجوى ، وخامسة كجبارى ، وسادسة كجبارى ، وسابعة كأربعاوى ، وتقدمت أبنية هذا القسم .

(الثالث) ما ألفه مزيدة للإلحاق ، وتكون ألفه رابعة كأرطى ملحقة
بجعفر ، ومعزى ملحقة بدرهم ، وخامسة كعفرفى « الأسد » وسبنتى ،
وسرندى ، وسبندى « الجرى » ملحقات بسفرجل ، ولا تكون سادسة
(الرابع) ما ألفه مزيدة للتكثير ، وإنما تكون سادسة نحو كعثرى ،
وقبعرى « الجمل الضخم الشديد الوبر » ، قال الرضى (وليست الألف فيه
للإلحاق إذ ليس فوق الخماسى بناء أصلى يلحق به ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه
ينون ويلحقه التاء نحو قبعرة ، بل الألف لزيادة البناء) (١)

ويطلق المقصور على هذه الأقسام الأربعة بالاشتراك على سبيل
الحقيقة ، وإنما تذكر الأقسام باسمائها الخاصة عند تخالف أحكامها فى بعض
الأبواب كباب ما لا ينصرف والمثنى والجمع والتصغير والنسب ،
ولا اشتباه بين الألف المنقلبة عن أصل ، والألف الزائدة بأنواعها الثلاثة
لظهور الفرق بمجرد النظر إلى مادة الكلمة ، كما لا اشتباه بين أنواع الزائدة
الثلاثة فإن ألف التأنيث تختص عن أختيها : ألفى الإلحاق والتكثير بأمرين
(الأول) منع لحاق تاء التأنيث بها لأنها إحدى علامتيه ولا يجمع بين
علامتي تأنيث (الثانى) منع لحاق التنوين لأنها موجبة منع الصرف ،
وألفا الإلحاق والتكثير يعقبهما التاء والتنوين كالألف المنقلبة لكنهما
متخالفان بعد هذا ، فألف الإلحاق لا تكون سادسة ، وألف التكثير
لا تكون إلا سادسة - وبهذا استبان الفرق بين أنواع الزائدة الثلاثة -
ويزداد الفرق بين ألفى التأنيث والإلحاق وضوحاً بمعرفة وزن الكلمة
بعد إبدال الألف لاماً ، ومعلوم أن ألف التأنيث زيادتها بحته لمعنى التأنيث

(١) شرحه على الشافية فى مزيد الخماسى ج ١ ص ٥٢

وألف الإلحاق زيادتها لمساواة ما لحقته ببناء أصلي من أبنية الاسم السابقة في الرباعي والخماسي ، فأن لم يوافق اللفظ بعد هذا الإبدال وزنا من الأوزان السابقة في أبنية الاسم فألفه للتأنيث قطعاً بدون انتظار إلى سماع من العرب ، وإن وافق واحداً منها فألفه قابلة للنوّهين ، وتعيين واحد منهما موكول إلى الفرق الماضي الموقوف على السماع .

وإيضاح هذا أن «أرَبِي» من أمثلة الوزن الأول لألف التأنيث تصير بالإبدال على وزن فُعَلَمَل ، وهذا الوزن مفقود فألفه يتحتم أن تكون للتأنيث، وهكذا أمثلة الأوزان الباقية ما عدا أربعة أوزان : ثلاثة في الرباعي وواحد في الخماسي .

ففي الرباعي وقع الإلحاق في وزنين بالاتفاق وهما (فَعَلَمَى وَفِعَلَمَى) فإن ألفيهما محتملة ، وذلك لأنهما بعد الإبدال المذكور يردان على وزنين معروفين في الأبنية وهما : فَعَلَمَل كَجَعْفَر وَفِعَلَمَل كَدَرَهَم ، غاية الأمر أن الصلاحية فيهما إذا كانا اسمين فقط - والمرجع حينئذ في تعيين التأنيث أو الإلحاق للألف أو احتمالهما للسمع ، أما إن لم يكونا اسمين فألفيهما للتأنيث حتما لعدم انفكاك خاصة ألف التأنيث فيهما ، وذلك فيما خلا فِعَلَى الصفة على ما تقدم من لزومها التاء عند سيويوه فألفها للإلحاق فقط ، ووزن ثالث على الخلاف وهو (فُعَلَى) الاسمية فجوز بعضهم فيها الإلحاق ، ومنعه سيويوه قال (ولا يكون فُعَلَى والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال بهمة واحدة وليس هذا بالمعروف) (١)

(١) راجع الكتاب ج ٢ ص ٣٢٠ وقد نقل كل من ابن يعيش على المفصل ، والرضي على الكافية في باب المؤنث بالألف ، هذه العبارة مع توضيح الخلاف .

وفي الخماسى وقع الإلحاق فى وزن (فَعَنْلى) والمعول عليه السماع دون نظر إلى الأسمية وغيرها ، وقد تقدم التمثيل لهذه الأوزان الأربعة وإفيا فى الكلام على أوزان ألف التأنيث - وبذلك عرف أن وزن ألف الإلحاق أخص من وزن ألف التأنيث فكل ما صلح للإلحاق صلح للتأنيث ولا عكس ، وأن ألف الإلحاق قد شاركت ألف التأنيث فى الرباعى فى وزنين بالاتفاق وثالث على الخلاف من الأوزان السابقة على وجه خاص فى الكل وفى الخماسى فى وزن واحد - ويستنتج من هذا أن ألفى التأنيث والإلحاق يتفقان لفظاً فى أمرين هما : البناء والزيادة كما يختلفان فى أمرين هما : التثوين وتاء التأنيث ، ويستمر هذا الاختلاف بينها إلا إذا صار ما فيه ألف الإلحاق علماً فإنه يتمتع حينئذ دخول التاء عليه كالمختوم بألف التأنيث لأن العلية تأبى الزيادة على الاسم ، وإذ قد شابهه لفظاً وامتناعاً من التاء وجب منع التثوين فيه حملاً له عليه ، ولذا يقول ابن مالك فى الكافية .

وألف الإلحاق مقصوراً منع كجملته إن ذا علمية وقع

الثانى تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية

ينقسم المقصور باعتبار الأطراد وعدمه إلى قسمين : قياسى وهو محط نظر الصرفى ، وسماعى واعتماده على الورد : فالمقصور القياسى هو الاسم المَعْتَلّ الذى له نظير من الصحيح واجب فتح ما قبل حرفه الأخير قياساً . والمراد من النظير الصحيح الموافق فى أمرين : الوزن ونوع الكلمة ، كالمصدرية والوصفية والجمعية وغيرها ، وإنما اقتضى وجود النظير الذى يكون كذلك المقصور القياسى لأن المعتل

الجارى على سننه في الأمرين المذكورين يلزم فيه قياساً قلب حرف عله من الواو والياء ألفاً لوقوعها بعد فتح لازم، وبذلك صار مقصوراً مبنياً على قاعدة مستمرة، ويتحقق تعريف المقصور القياسى فى أنواع كثيرة منها .

الأول - مصدر المعتل من (فَعَلَ) اللّازم مكسور العين نحو جَوَى، وهوى، وأسى، وطوى، وعمى، وصدى، ووجى «حفاً» وزناً ومعنى، فأنها نظيرة فرح وعمش ونحوهما فى الأمرين : الوزن لأنها على فعل ، ونوع الكلمة لأنها مصادر مثلها مطردة ، والصحيح منها واجب فتح ما قبل آخره، وتقدمت أمثلة كثيرة فى المصدر الثلاثى . ومن المقصور القياسى غَرَى مصدر غَرَى بالشيء « أولع به » قال سيديويه (والغراء ممدود شاذ) (١)

نعم إذا كسرت الفاء فمده قياسى على أنه مصدر غارى «والى» كاسيحيء فى الممدود ، ومن هذا اختلف إنشادهم بيت كثير

إذا قلت مهلاً غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل
فأنشده أبو عبيدة بكسر الفاء إتباعاً لقياس الممدود ، وابن عصفور بفتحها شدوذاً للسمع ، إتباعاً لسيديويه - فعلى الأول فعله غارى والثانى غَرَى ، فلم يتواردا على شيء واحد ، ولا يخفى ما فى الثانى زيادة على الشدوذ من التكلف فى تخريج الإعراب للبيت فالحق مع الأول (٢)

(١) راجع النكتاب باب المقصور والممدود ج ٢ ص ١٦٢

(٢) وذلك أنه على رواية الكسر يكون منصوباً على المصدرية لغارت المذكور فى البيت ، أما على رواية الفتح فإنه مصدر غرى ، فإما أن يجعل حالاً من العين على تأويل المصدر بالوصف وهو غرية ، وإما أن يجعل منصوباً على المصدرية لفعله المحذوف ، ثم الفعل المحذوف إما أن يعطف بجملته على الفعل المذكور فى البيت على اعتبار حذف العاطف ، وإما أن تجعل جملته حالاً من العين ، وعلى كل فالباء فى قوله بالبكا زائدة لأنه معمول لغارت ، النظر ما كتب تفصيلاً على بيت كثير فى كتب النحاة

الثانى - فِعْلٌ جَمْعٌ فِعْلَةٌ مَكْسُورَةٌ الْفَاءُ مَعْتَلَةٌ اللَّامُ نَحْوُ: فَرَى جَمْعٌ فَرِيَّةٌ،
وَحَلَى جَمْعٌ حَلِيَّةٌ، وَجَزَى جَمْعٌ جَزِيَّةٌ، وَحَلَى جَمْعٌ حَلِيَّةٌ، لِمُنَازَرَتِهَا كَسْرًا جَمْعٌ
جَمْعٌ كَسْرَةٌ فِي الْأَمْرَيْنِ كَمَا لَا يَخْفَى (١)

الثالث - فُعْلٌ جَمْعٌ فُعْلَةٌ مَضْمُومَةٌ الْفَاءُ مَعْتَلَةٌ اللَّامُ نَحْوُ: كُسا جَمْعٌ
كُسُوةٌ، وَحَسَا جَمْعٌ حَسُوةٌ «الشىء القليل»، وَهَرَا جَمْعٌ هَرُوةٌ، وَكَلَى جَمْعٌ كَلِيَّةٌ،
وَزَبَى جَمْعٌ زَبِيَّةٌ «حفرة للأسد»، وَدَمَى جَمْعٌ دَمِيَّةٌ، وَنَهَى جَمْعٌ نَهِيَّةٌ «العقل»،
وَقَوَى جَمْعٌ قُوةٌ - لِمُوازِنَتِهَا غُرْفًا جَمْعٌ غُرْفَةٌ فِي الْأَمْرَيْنِ، نَعَمْ قَدْ وَرَدَ
الْكَسْرُ فِي جَمْعِ قُوةٍ شَذُوذًا .

وَمَا تَقْدِمُ نَعْرِفُ أَنَّ اخْتِلافَ الْجَمْعَيْنِ السَّابِقَيْنِ تَابِعٌ لِاخْتِلافِ حَرَكَةِ
الْفَاءِ فِي مَفْرُدَيْهِمَا، فَلَوْ وَرَدَ الْمَفْرُدُ بِالْوَجْهَيْنِ: الْكَسْرُ وَالضَّمُّ، وَذَلِكَ كَأَسُوءَةِ
وَحَبُوءَةِ وَحِطُوءَةِ وَذَرُوءَةِ وَرَشُوءَةِ وَمَرِبَةِ وَخَصِيَّةِ وَمَنْبِيَّةِ وَبَنِيَّةِ لَصَحَّ فِيهِ
الْجَمْعَانِ قِيَاسًا (٢)

ولهذا سمعنا في (البنى) من قول الخطيئة .

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا النبي وإن عاهدوا أو فواو إن عقدوا أشدوا (٣)

(١) وردت الجوع الثلاثة الأخيرة مضمومة الفاء أيضا شذوذا ولا رابع لها
(٢) والمرجع في حركة المفرد للسمع في النوعين الواوى واليائى، ولو عمل بمقتضى
قاعدة الشمنى المجوزة للحركات الثلاث في فاء فعلة واوية اللام كخطوة ونقلها عنه شارح
القاموس في مادة الخطوة لجاز الجمعان معا قياسا في واوية اللام، ولم يفترقا ويحتاجا
إلى السماع إلا في يائيتها فتنبه لذلك .

(٣) البنى بالضم جمع المفرد المضموم وبالكسر جمع المكسور، والمفرد بوجهيه
اسم للبنى، والبيت من شواهد كتاب المقصور والممدود (باب الباء) ومن قصيدة
في مدح بغيض وآله من بنى أنف الناقة مذكورة في أمالي القالى ج ٢ ص ١١٧،
والأغاني ج ٢ ومختارات شعراء العرب، والكامل مع الرغبة ج ٥ ص ١٥٤

الرابع - فُعَل جمع فُعَلَى أُنْثَى أفعل المعتلة اللام نحو: الرمي جمع الرميا ،
والدنا جمع الدنيا ، والقصا جمع القصوى - لموازنتها الكُبر جمع الكُبرى
الخامس - اسم الجنس الجمعي الذي هلى وزن فَعَل ويترك بالتاء بينه وبين
واحدته نحو: حصى وحصاة ، وقطاً وقطاة ، وشفاءً وشفاة «الصخرة للمساء» ،
وأضاً وأضاة «المستنقع من سيل وغيره» ، ولهاً ولهاة «اللحمة المشرفة على الخلق»
وسفاً وسفاه «شجر له شوك» - لأنها نظيرة مَدَر ومَدرة «الطين المتحجر»
السادس - الوصف المعتل على زنة أفْعَل سواءً كان للتفضيل كأقصى وأدنى
وأسمى وأعلى لموازنتها أقرب ، أم لغيره كأعمى وأعشى وأقى لموازنتها أحوص
السابع - اسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى مطلقاً نحو معطى
ومقتنى ومستقصى لموازنتها نحو : مكرم ومقتل ومستخرج
الثامن - اسم الآلة معتل اللام على وزن مَفْعَل نحو مرمى لموازنته نحو مغزل
التاسع - المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثى وغيره وهى
غنية عن الشرح والإيضاح - وفى تعريف المقصور القياسى وتطبيقه على
الأنواع الثلاثة الأولى من هذه الأنواع يقول ابن مالك
إذا سم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالأسف
فلنظيره المعَل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفِعَل وفُعَل فى جمع ما كفعلة وفُعلة نحو الدمى

الفصل الخامس فى الممدود

الممدود هو الاسم العرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة نحو سماء وعلماء .
نخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو: يشاء ، وخرج : (العرب) الاسم المبني

نحو هو لاء، وب (همزة بعد ألف) نحو: رشأ ومنشأ وب (زائدة) نحو: ماء وشاء وراء « شجر » وآء « شجر له ثمر يأكله النعام » قال ذو الرمة يذكر الظالم ألهاء آء وتؤم وهتبه من لائح المرؤ والمرعى له عقب (١) وحكمة التسمية بالمدود معروفة من مقابلته للبقصور لما سلف - وله تقسيان كالمقصور باعتبارين متغايرين .

الأول تقسيمه باعتبار الهمزة

همزة الممدود قد تكون أصلا في البناء ، وقد تكون منقلبة إما عن أصل أو عن مزيد للإلحاق أو عن مزيد للتأنيث ، وعلى هذا فينقسم الممدود باعتبار حقيقه همزته الى أربعة أقسام :

(الأول) ما همزته أصل في البناء وذلك نحو : ضياء وقرء « حسن القراءة » من قرأ ، والرفاء « الالتئام » من رفا الثوب ، والهراء « الكلام الكثير » من هراء ، والمؤاء « صوت السنور » من ماء ، والجشاء من التجشؤ « تنفس المعدة » ، وقثاء من أوثأ المكان « كثر به القثاء »

(الثاني) ما همزته منقلبة عن أصل : واو نحو دعاء أو ياء نحو رداء

(الثالث) ما همزته منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق نحو علباء « عصابة صفراء في صفحة العنق » ملحقة بسير داح ، وحواء « نبت لونه لون الذئب »

(١) ألهاء شغله ، والتنوم شجر ، وعقبته في اللسان (وعقبه الماشية في المرعى أن ترعى الخلة عقبه ثم تحول إلى الحمض فالحمض عقبته وكذلك إذا حولت من الحمض إلى الخلة فالخلة عقبته) ولائح أبيض ، والمرؤ حجارة بيض براءة ، والظلم يقتدى بها فتذيبها قانسته ، والمرعى له عقب أى هذا بعد ذاك وهكذا ، والبيت في عيون الأخبار كتاب الطبائع (النعام) ومن قصيدة في جمرة أشعار العرب (الملححات)

ملحقة بقر ناس ، وتقدم كل من سرداح وقر ناس في مزيد الرباعي من الأسماء
(الرابع) ما همزته منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بعد زيادة
ألف قبلها للبد نحو: غراء وقعساء

والممدود يطلق على الأقسام الأربعة بالتساوي على الحقيقة وإنما يحتاج
إلى تعيين أسمائها الخاصة عند تخالفها في الأحكام في بعض الأبواب كباب
مالا ينصرف والثنية والجمع والتصغير والنسب - وتميز ألف التأنيث
عن أخواتها الثلاث بمنع التاء والتنوين كألف التأنيث المقصورة مع أخواتها ،
والعلة هي العلة ، ولاختصاص ألف التأنيث بمنع التنوين نشب الخلاف
بينهم في لفظة (أشياء) الممنوعة من الصرف مع وجود (شئ) مخففا ،
أما الثلاثة الباقية فلا اشتباه بينها أيضا لأن عماد الأصلية النقل من اللغة ،
والمنقلبة تصريف مادتها ، والملحقة زيادتها .

ولا يخفى أن ألف الإلحاق وإن شاركت ألف التأنيث في الزيادة لكن
ألف التأنيث تميزت عنها بالأمرين السابقين كما تميزت عنها أيضا في أبنيتها ،
وطريق معرفة التخالف في البناء على النهج السابق في الفرق بين ألفي التأنيث
والإلحاق المقصورتين إلا أن المبدل هنا الهمزة وهناك الألف - وتطبيق
هذه الطريقة هنا بالمثال : أن الوزن الأول من أوزان ألف التأنيث الممدودة
وهو (فعلاء) كصحراء إذا غيرت همزته بلام يصير على وزن (فعلال) ،
وهذا وزن ضائع من أوزان الاسم السابقة إذ لم يرد في غير المضاعف
إلا في كلمات معدودة ، والمضاعف فتح الغاء فيه عارض للتخفيف والحمل على
تفعال ، وقد تقدم الكلام مستوفى على هذا في مصدر فعمل الرباعي ، وإذا
استقرت جميع أوزان ألف التأنيث الممدودة السابقة تراها كلها بعد الإبدال

معدومة المثال - فلا يتوهم بعد هذا أن الألف في وزن منها للإلحاق البتة .
وبعكس هذا وزن (فعلاء) نحو علباء فإنه يصير بعد الإبدال على
وزن فعلال وله نظير نحو سراح ، ووزن (فعلاء) نحو حواء فإنه
يصير على وزن فعلال وله نظير أيضا نحو قرناس ، وهذان الوزنان هما
اللذان وقع فيهما الإلحاق - فن الوزن الأول أيضا حربا . « ذكر أم حيين »
ومؤثته حرباء قال ذو الرمة .

إذا جعل الحرباء مما أصابه من الحر يلوى رأسه ويرشح^(١)
وخرشاء « جلد الحية » وحرباء ويزاء وبقاء « الأماكن الغليظة »
والشيشاء والشيصاء « التمر الذي لم يشتد نواه » وسيساء « ما انتظم من
عظام الصلب من لدن الكاهل إلى عجب الذنب » وسيناء « مكان » - ومن
الوزن الثاني أيضا قوباء « داء معروف ينتشر ويعالج بالريق » وخرشاء
« العظم الناقى خلف الأذن » ومزء « الخمر التي تلذع اللسان » قال الأخطال
بئس الصحاة وبئس الشرب شربهم إذ جرت فيهم المزاء والسكر^(٢)
وبالجملة فالكلمات ذوات الألف الممدودة للإلحاق إنما ترد على هذين

الوزنين على الصحيح كما أشرنا عند أوزان الاسم في الباب الأول
وبذلك اتضح أن ألفي التأنيث والإلحاق الممدوتين لا تتفقان وزناً
بخلاف المقصورتين ، فلذا قالوا إن ألف خشاء مدغمة للإلحاق ومفكوكة
للتأنيث ، وسيناء مكسورة السين للإلحاق ومفتوحتها للتأنيث ، وقوباء

(١) يرنح يغشى عليه فإنه يستقبل الشمس نهاره ، والبيت من قصيدة مشروحة
في الرغبة على الكامل ج ١ ص ٤٣ وما بعدها

(٢) الصحاة جمع صحاح ، والشرب الشاربون ، والسكر النبيذ ، يذم بني يربوع حالى
الإفاقة والشمل ، والبيت في اللسان (مز) ومن قصيدة في مدح عبد الملك وهجاء قيس وكاتب

ساكنة الواو للإلحاق ومفتوحتها للتأنيث قال الأعرابي :

ياعجبا لهذه الفليقة هل تعلم بن القواباء الريقة^(١)

وكما ميزتا عن بعضهما في الأوزان ، فقد افرقتا أيضاً من جهة أن ألف التأنيث الممدودة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بعد زيادة ألف المد ، وألف الإلحاق الممدودة منقلبة عن ياء مزيدة لإلحاق الكلمة بأخرى في الوزن ، قال ابن يعيش (فأن قيل ما الدليل على أن الأصل هلباي وحرباى بالياء دون أن يكون هلباو وحرباو بالواو ، فالجواب أن العرب لما أنثت هذا الضرب وأظهرت هذا الحرف المنقلب لم تظهر إلا ياء وذلك نحو درحاية ودعكاية ، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة في علباء وحرباء منقلبة عن ياء لا عن واو)^(٢) - قال الشاعر :

لما رأيت رجلا دعكايه عكوكا إذا مشى درحايه^(٣)

والخلاصة أن ألفي التأنيث والإلحاق الممدودتين تشتركان في مجرد الزيادة، وتختلفان في التاء والتثوين والبناء والمنقلب عنه ، ويستمر هذا الاختلاف إلا إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق وإلا امتنع دخول التاء عليه كالمختوم بألف

(١) الفليقة الداهية يتعجب من القواباء كيف يزيلها الريق ، والبيت من شواهد تهذيب الألفاظ (باب الدواهي) ، والجار بردى على الشافية على أن القواباء يعالج بالريق راجع شرح الشواهد رقم ١٨٥ ، والمعنى الألف اللينة على أن ألف ياعجبا لمد الصوت في المنادى المتعجب منه ،

(٢) شرح المفصل (الألف الممدودة) والعبارة مكررة في باب النسب (النسب إلى الممدود) وملخصة في الرضى مبحث الإعلال (قلب كل من الواو والياء همزة في الطرف) (٣) دعكاية كثير اللحم ، وعكوك سمين ، ودرحاية الضخم القصير ، والبيت في تهذيب الألفاظ (باب شدة الخلق والضخم) .

التأنيث للعلة المذكورة سابقاً في ألف الإلحاق المقصورة ، نعم لا تنهض
العملية المقتضية هنا منع التاء بحمل ما فيه ألف الإلحاق على المختوم بألف
التأنيث في المنع من التنوين بخلافها في المقصورة ، ولذلك قال امرؤ القيس :
وأفلتنَّ هلباءً جريضا ولو أدركته صفير الوطاب (١)

وأما منع صرف سيناء في قوله تعالى (وطور سيناء) على قراءة
الكسر ، فأما هو للتأنيث المعنوي أو العجمة مع العملية فتنبه .

الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية

ينقسم الممدود باعتبار الاطراد وهدمه كالمقصود إلى قسمين : قياسي
وهو ما يبحث عنه الصرفي ، وسماعي ومرجعه إلى النقل .

فالممدود القياسي هو الاسم المعتل الذي له نظير من الصحيح استحق
قبل آخره ألفاً زائدة - والنظير هنا على حده في المقصور ، وإنما استوجب
النظير الصحيح القياسية لأن المعتل الذي على نمطه يجب فيه قلب حرف
علته بعد الألف الزائدة همزة على سبيل الاطراد ، وبذلك صار ممدوداً مبنياً
على أساس دائم - وينطبق تعريف القياسي على أنواع كثيرة منها .

(الأول) مصدر المعتل المبدوء بهمزة الوصل سواء أكان خماسياً أم

(١) علباء بن الحرث الكاهلي قاتل أبي امرئ القيس أو الموعز بقتله ، والضمير
المؤنث في أفلتن وأدركته للخيل التي كرها امرؤ القيس ومن معه ، وأفلتن الفعل
لازم والأصل أفلت منهن فحذف ووصل كما في مجمع الأمثال (الفاء) أفلت فلان
جريعة الذقن) ، وجريضا غاصا بريقه ، والوطاب جمع وطب (سقاء اللبن) ، وصفير
وطابه قتل وسلبت إبله فمفرت وطابه من اللبن ، أو قتل فصفير جسمه من دم
كما يصفير الوطاب من اللبن - والبيت ثالث أبيات قالها بعد إيقاعه ببني كنانة خطأ
لظنه أنهم بنو أسد الذين ارتحلوا بمشورة علباء ، راجع الأغاني ج ٩

سداسياً نحو: ازعواء وارتقاء واستقصاء، فأنها موافقة نحو احمرار واقتتال واستغفار في الأمرين: النوع والوزن (الثاني) مصدر المعتل المبدوء بهمزة القطع ولا يكون إلا من الرباعي نحو إهداء وإنضاء «إهزال وإتغاب» لموازتهما نحو إكرام (الثالث) مصدر فعّل اللازم المعتل الدال على صوت نحو رغاء وثغاء وعواء لموازتهما نحو بُغام، أو على مرض نحو مشاء لموازته نحو دوار (الرابع) مصدر فاعل المعتل نحو عداء وولاء لموازتهما نحو قتال (الخامس) المصدر المعتل الذي على وزن التفعّل نحو التعداء لموازته نحو تقتال (السادس) صيغة المبالغة على فعال نحو عداء لموازته نحو قتال، وعلى مفعال نحو معطاء لموازته نحو منجار (السابع) مفرد أفعلة سواء أ كان مفتوح الفاء نحو عطاء ودواء وقباء «قفطان» وهواء لموازتها نحو قذال «جماع مؤخر الرأس» - أم مكسورها نحو كساء ورداء وغطاء وإساء «الدواء» ووعاء وحذاء «نعل» ورشاء «حبل» وإناء وفناء البيت ولواء لموازتها نحو سلاح فالكل يجمع قياساً على أفعلة، ومن ثم قال الأخفش أرحية وأقنية من كلام المولدين لأن مفرديهما رحي وقفاً مقصوران فجمعهما أرحاء وأقفاء. وأما جمع ندى على أندية في قول مرة بن محكان التميمي السعدي في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا^(١)

(١) المراد بجمادى شهر البرد وإن لم يكن جمادى من باب استصحاب وضع الأسماء للشهور العربية فإن تسمية جمادى عند الوضع وافقت جمود الماء، وخض الكلب لأنه أبصر الحيوانات ليلاً، والطنب الحبل تشد به الخيمة، والغرض افتخار الشاعر بحسن القرى وقت الشدة، والبيت من شواهد كتاب المقصور والممدود باب (الممدود المعروف بالعلامات والنظائر) والمفصل، والحريري في الدررة الوهم ٤٨، والرضي على الشافية راجع الشاهد ١٣٤، وابن هشام في التوضيح، ومن قصيدة في الحماسة (الأضياف والمديح)

فقليل ضرورة ، وقيل جمع ندى على نداء كجبل وجبال ثم جمع نداء على أندية لكن يبعد هذا أنه لم يسمع نداء جمعاً ، وقيل جمع ندى على أندية بالحمل على نظيره في المعنى وهو الرذاذ الذي يجمع قياساً على أفعلة ، وهذا تلمس ضعيف أيضاً ، وقيل غير هذا .

وفي ضابط الممدود القياسي وتطبيقه على النوع الأول من الأنواع المذكورة يقول ابن مالك :

وما استحق قبل آخر ألف فلند في نظيره حتما عرف
كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارهوى وكارتأى

المقصور والممدود السماعيان

وأما السماعي من المقصور والممدود فهو : ما ليس له نظير من الصحيح في البابين ومرجه إلى النقل - وقد ألفت فيه كتب عدة ومن أشهرها « تحفة المودود في المقصور والممدود » لابن مالك .

فمن المقصور سماعا الفتي ، والسنا « الضوء » والثرى « التراب » والفنا « غيب الثعلب » والصبا « الريح » ، والحيا « المطر » والحجا « العقل » - ومن الممدود سماعا الفناء « حدائة السن » ، والسنا « الشرف » والثراء « كثرة المال » والفناء « الموت » والصبا « الميل إلى اللهو » ، والحيا ، والحذاء « الإزاء » - وإلى تعريف السماعي من الأمرين مع ذكر مثال لكل منهما يشير ابن مالك بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا

ولتعلم أن ما تقدم في تعريف المقصور والممدود قياسيين وسماعيين هلى وفاق ابن مالك في الألفية ، وهو مسبق بذلك من ابن الحاجب

في الشافية ، ومن قبله الزمخشري في المفصل ، ومن قبلهما سيوييه ، فاعتراض
الرضي هلي ابن الحاجب في الشافية بعدم الجمع للقياسي وعدم المنع للسماهي
سار هلي سيوييه والزمخشري وابن مالك أيضا - وهالك توضيحه .

الاعتراض هلي تعريف المقصور والممدود

إن التعريفين السابقين للمقصور والممدود القياسيين يقتضيان قصرهما
على ما ألفه منقلبة هن أصل إذ لا يوجد لهما مع الاطراد نظير صحيح إلا
في هذه الحالة ، وعلى هذا فلا يدخل في المقصور القياسي مثلا فَعْمَلِي أَفْعَل التفضيل
نحو الكبرى مؤنث الأكبر ، ولا فَعْمَلِي فَعْلَان الصفة المشبهة نحو النضبي
مؤنث الغضبان ، ولا فَعْمَلِي جمع فَعِيل بمعنى مفعول المتضمن معنى البلاء
والآفة نحو قتلى وجرحى . كما لا يدخل في الممدود القياسي فَعْلَاء أَفْعَل
الصفة المشبهة نحو حوراء مؤنث الأهور ، ولا أَفْعِلَاء جمع فَعِيل معتل
اللام نحو أغنياء فتعتبر كلها سماعية ، مع أن الأوائل يطرد قصرها والآخرين
يطرد مدهما ، فتعريف القياسي منهما غير جامع ويلزمه أن السماهي غير مانع ،
ولهذا رأى الرضي أن مدار القياسية فيهما على اطراد البناء وإن لم يكن له
نظير من الصحيح ، والسماعية عدم الاطراد ، وهذا كلام خليق بالقبول .
وعليه فتدخل الأوزان الثلاثة الأولى في المقصور القياسي والآخران
في الممدود القياسي ، فبذلك يعرف أن القياسي من البابين يدخل في نوهين
من الأنواع السابقة فيهما وهما : المنقلبة عن أصل والزائدة للتأنيث ، والسماهي
يدخل في الجميع . وقد جرى على هذا ابن ولآد في كتابه (المقصور والممدود)
وإذا تبين ذلك فيقال في تعريف القياسي من البابين : ما له وزن مطرد ،
والسماهي ما ليس كذلك . وهذا ما سنعمل عليه فيما يأتي إن شاء الله تعالى

تتميم في أمرين مشتركين بين المقصور والممدود

الأول في قصر الممدود ومد المقصور

أما قصر الممدود فالبحر يون وجمهور الكوفيين على جوازه مطلقاً لأنه رجوع إلى الأصل، ولكثرة وروده - من ذلك صنعاء «بلد اليمن» في قول الشاعر

لا بد من صنعاء وإن طال السفر وإن تحنى كل هويدٍ ودبر^(١)
والوفاء في قول الشاعر

فهم مثلُ الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادثٍ وقديم^(٢)

والفراء يمنع قصر الممدود القياسى ولكنه محجوج بوروده فيه ، فمن ذلك (العداء) للبالغ في قول الأعشى .

والقارح العدا وكل طمرة^(٣) ما إن تنال يد الطويل قذالها^(٣)
و «صفراء» في قول الأقيشر الأسدى .

وأنت لو باكرت مشمولة صفراً كلون الفرس الأشقر^(٤)

وأما مد المقصور فاختلوا فيه لأنه خروج عن الأصل على ثلاثة أقوال:

(١) تحنى من حنى ظهره إذا احدودب، والعود المسنن من الإبل، ودبر البعير إذا عقر ظهره

(٢) أى أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان .

(٣) القارح الفرس الذى انتهت أسنانه وذلك بعد خمس سنين ، والطمرة الأثى من الخيل المستفزة للوثوب والعدو أو الطويلة القوائم وهو الأنسب بقوله بمد ، والقذال معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية ، والبيت من قصيدة فى مدح قيس بن معد يكرب الكندى مشروحة فى رغبة الأمل على الكامل ج٤ ص ٤٨ وما بعدها

(٤) المشمولة الخمر الباردة ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب (المجالس الثالث) ،

وهو ثانى بيت من مقطوعة تقدم أولها فى ص ٧٤

فمنعه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً مستنديين إلى القياس والسمع ، أما القياس فعلى الياء قال ابن ولاد (وقد دل سيبويه على إجازة ذلك في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا : مساجيد و مناير فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادة هذه الياء في الشعر إذ كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة)^(١)

وأما السماع فمن ذلك (غَنَى) في قول الشاعر

سيغنيني الذي أغناك هني فلا فقريدوم ولا غناء^(٢)

(واللهأ) في قول أبي المقدم جساس بن قطيب

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء^(٣)

وفصل الفراء فمنع المد فيما يخرج منه المد إلى عدم النظير وأجازه فيما لا يخرج منه المد إلى عدم النظير ، فيجوز مد مقلى لوجود مفتاح ولحي لوجود جبال ، ويمنع مد مولى لعدم مفعآل وأحي اندرة الجميع على فُعال وذلك كرخال جمع رخل «تقدم معناه» - هذه هي المذاهب الثلاثة ، وأقواها المذهب الكوفي للأمرين السابقين ، ولا ينهض البصري للرد عليهما ، ويضعف مذهب الفراء مد «اللهأ» في البيت الأخير مع فقد فُعال في أبنية الجوع ، وإلى هذا كله إجمالاً أشار ابن مالك بقوله :

وقصر ذى المد اضطراراً يجمع عليه والعكس بخلاف يقع

(١) راجع كتاب المقصور والمدود (باب المدود المعروف بالعلامات والنظائر)

وعبارة سيبويه المقيس عليها في الكتاب ج ١ ص ١٠

(٢) من شواهد كتاب المقصور والمدود المبحث السالف .

(٣) ينشب يتعلق ، والمسعل (موضع السعال في الحلق) ، واللهأ اسم جنس جمعى

واحدة لها (هنة مطبقة في أقصى سقف الحنك) والبيت من شواهد شرح المفصل

ج ٦ ص ٤٢ ، ولسان العرب (مادة وقع)

الثاني في كيفية قصر الممدود ومد المقصور

أما قصر الممدود فقال الرضى (فالمحذوف من الألفين إذن الأولى لا الأخيرة لأنها المعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف جبارى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو حُبَيْرٍ فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف لأن سبب قلبها همزة اجتماعهما)^(١)

وأما مد المقصور فالأوفق فيه أن ألفه المجتلية للمد يلاحظ تقدمها على ألف المقصور لتقلب ألف المقصور حينئذ همزة حتى ينطبق عليه تعريف الممدود القاضى بزيادة الألف السابقة دائماً، بخلاف ما لو اعتبرت الألف العارضة واقعة بعد ألف المقصور فلا يساير تعريف الممدود على الاستمرار، لأن الهمزة المنطوق بها على هذا الفرض مبدلة من الألف الزائدة المتطرفة فتكون زائدة على الدوام، وألف المقصور قلبها تحتل الأنواع السابقة فينعكس الشأن فى كل من الألف والهمزة معاً، وذلك ظاهر

قواعد وتطبيقات

- ١ - بين وجه حصر الاسم العربى باعتبار آخره فى الأنواع الخمسة : الصحيح والشبيه به والمنقوص والمقصور والممدود مع ذكر سبب التسمية لكل
- ٢ - عرف المقصور وقسمه باعتبار ألفه ، ثم وازن بين ألفى التأنيث والإلحاق منه، وبين متى تعامل ألف الإلحاق معاملة ألف التأنيث فى الأحكام؟ واذكر ثلاث كلمات: الأولى ألفها للتأنيث والثانية للإلحاق والثالثة محتملة .

(١) شرحه على السكافية المذكر والمؤنث ج ٢ ص ١٦٨

٣ - عرف ابن مالك المقصور القياسي بماله نظير من الصحيح لازم فتح ما قبل آخره، والرضى بأنه ماله وزن قياسي، فما الذى يترتب على هذا الاختلاف؟ وأى التعريفين ترجح؟ وهل يستلزم الاختلاف في تعريف القياسي الاختلاف في تعريف السماعي؟ اشرح هذا كله تفصيلا مع التوضيح بالتمثيل .

٤ - هل أى التعريفين للمقصور القياسي يدخل فيه بعض أوزان ألف التأنيث المقصورة؟ وما هذا البعض؟ وهل أيهما لا يدخل فيه وزن من أوزانها؟ وما السر في الأمرين؟ وما الذى نختاره بعد هذا من الاحتمالين؟ ابسط الإجابة .
٥ - أجب بمثل ما أجبت به في المقصور سابقا عن الممدود، ثم افرق بين ألفي التأنيث والإلحاق الممدودتين في كل من حقيقة الحرف المنقلب عنه الهمزة، وفي أبنيتهما الواقعتين فيها، وفي أحكامهما، ولم تختلف ألف الإلحاق هنا عن ألف التأنيث في الأحكام دائما بخلافها في المقصور؟

٦ - عين القياسي والسماعي في كل من المقصور والممدود الآتين موضحا

القاعدة الموصلة إلى ذلك :

فالمقصور: الضحا، القرى، «مكسور القاف ومضمومها»، الرؤيا، سَلَامَى، مُصَلَّى، القربى، الثريا، الفُضْلَى، ظمأى، الحمى، المعنى، السُرى، الكلى، التقوى، الوفى، المشية الحيكى «ما تحرك فيها المنكبان» المها «البقر الوحشى»، الورى، الأحوى، المثوى، الصوى جمع صَوَّة «علم الطريق» النهى، القلى، العلا، الجلى، العذارى .

والممدود: زكرياء، فرّاء، أهزاء، عرفاء «الضَّبَعُ» العنقاء، النساء، هذراء، الحُدَاء، قِماء «جمع قميء»، ذُكَاء «الشمس» عين نجلاء «واسعة»، قِفاء «لغة في قِفاء» أكفاء، برحاء «الشدة» حوَّباء «النفس» الهيجاء،

الضراء ، الاستجداء ، الرُواء « المنظر » دُوْدَاء « مسيل ينحدر من العقيق »
سَخَاء ، إِبَاء ، حِبَاء ، لَوَاء ، الْإِنْتِهَاء :

٧- مقصور تَأْنِي صفوان الأَسْدِي وابن دريد كتباهما بالألف المقصورة ،
ومعلقة الحرث بن حازمة وقصيدة جرير كتباهما بالألف الممدودة ، فاستعرض
هذه القصائد الأربع وطبق على ألفاتها ما سبق من التقسيمين السابقين لكل من
الألفين لتعين نوع الألف منها أولا وحكمها من جهة القياس وهدمه ثانيا ،
وإذا رأيت قصر الممدود في المقصورتين أو مد المقصور في الممدودتين
ففيه مع ذكر الخلاف إن كان ، ودونك مطلع الأربيع على التركيب المذكور

نأتُ دار ليلي وشط المزار فَعَيْنَاكَ مَا تَطَهَّمَانِ الْكِرَى (١)
إما ترى رأسي حاكى لونه طُرَّةٌ صَبَحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدَّجَا (٢)
آذنتنا بينها أسماء رَبُّ تَأْوِيْمَلٍ مِنْهُ الثَّوَاءُ
بكر الامير لغربة وتنائى فَلَقَدْ نَسِيْتُ بَرَامَتَيْنِ هَزَأْتِي (٣)

الباب الخامس

في تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع مذكر سالم وجمع مؤنث
سالم وجمع تكسير :

ينقسم الاسم من حيث الكمية والعدد إلى مفرد ومثنى وجمع ،
ويتشعب الجمع من حيث سلامة الواحد فيه وهدم سلامته إلى سالم بنوعيه

(١) ذكر القصيدة برمتها وشرحها القالي راجع الأمامي ج ٢ ص ٢٢٧

(٢) مطلع القصيدة التي مدح بها الشاه وأخاه اسماعيل ابني ميكال ، شرح بعضها

البخداي في الخزانة رقم ١٧٨ وشرحت في المواهب الفتحية ج ٢ ص ٢٣ ما بعدها

(٣) مطلع القصيدة التي مدح بها عبد العزيز بن مروان وهجا معاصريه من الشعراء

وتكسير ، فهذه أقسام خمسة نذكر كلا منها في فصل على حدة
والقسم الأول الذى هو المفرد لا يتعلق به هنا أحكام تصريفية، وذكره
إنما هو تكملة للأقسام ، أما الأقسام الأربعة الأخرى فالكلام فيها على
ما ينشأ بحدوثها من التغييرات العارضة على مفردها عند تكوينها منه ، لكن
المثنى وجمعى السلامة تتحصل بحروف مخصوصة تقع رديفة للمفرد ،
فالتغييرات العارضة بها منوطة بآخره ، وجمع التكسير يتحصل بتغيير
يعرض على جوهر المفرد نفسه - فن هذا وجب فى الثلاثة الأولى التعرض
لأقسام الاسم الخمسة الماضية الناشئة من ملاحظة آخره ، لا فى جمع التكسير
وإن وقعت فيه على سبيل الاتفاق والمصادفة لأن المقصود فيه بناء المفرد
لا حرفه الأخير ، وهاك الفصول الخمسة :

الفصل الأول فى المفرد

المفرد : مادل على واحد أو واحدة ، كرجل وامرأة وظبى وقلم

الفصل الثانى فى المثنى

المثنى : مادل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف أو ياء ساكنة بعدهما نون ،
نحو : رجلين وامرأتين - فالتثنية للأسماء تتكون بجلب الزيادتين المذكورتين
عقب المفرد الذى يراد تثنيته - وتقدم أن أقسامه باعتبار آخره خمسة
ويختلف حالها عند التثنية فلنذكر كيفية تثنية كل منها .

تثنية الصحيح

لا يغير آخر الاسم الصحيح فى التثنية فيقال فى تثنية غلام وأخت
وفئة ومرة وألية وخصية : غلامان وهكذا قال تعالى (بين الأختين ،

فألكم في المنافقين فمتين ، الطلاق مرتان) وقال عنزة العبسي .

متى ما نلتني فردين ترجف روائف أليتك وتستطار (١)

وقال الكميث بن ثعلبة الأسدي الفقعسي :

بلى أير الحمار وخصيتاه أحب إلى فزارة من فرار (٢)

وقد سمع حذف تاء التأنيث في اللفظين الأخيرين قال خطام المجاشعي

كأن خصميه من التدل دل ظرف عجوز فيه ثنا حنظل (٣)

وقال الشاعر :

كأنا عطية بن كعب طعمينة واقفة في ركب

ترتج ألياه ارتجاج الوط (٤)

(١) الروائف جمع رانفة طرف الآلية الذي يلي الأرض عند الوقوف ، وتستطارا يحتمل أن يكون مجزوما بحذف النون فضمير التثنية إما أن يعود إلى الروائف لأنها منثاة في المعنى على حد (فقد صفت قلوبكما) أو إلى الأليتين ، ويحتمل أن يكون مبنيًا لانصالة بنون التوكيد الخفيفة فالضمير للخطاب ، والبيت من شواهد الرضى على الكافية ، راجع الخزانة شاهد ٥٦٩ ، ومن قصيدة يتوعد فيها عمارة بن زياد العبسي لما بلغه نهدده ، مشروحة في الخزانة ، وكذا رغبة الأمل على الكامل ج ٢ ص ٤٣ وما بعدها (٢) الفرض من البيت تعبير بن فزارة بأكل أير الحمار وخصيته ، والبيت من شواهد الرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٧٠ وهو ثالث أبيات قيلت في هذه المسببة ذكر سببها في الخزانة ، والتنبيه على أوهاام القالي ص ١٢٢

(٣) ظرف العجوز الجراب الذي تحفظ فيه أدواتها ، والحنظل معروف ، والبيت في الحماسة (باب الملمح) وهو من شواهد المفصل والرضى راجع الخزانة بعد شاهد ٥٧١ (٤) الطعمينة المرأة ، والارتجاج الاضطراب ، والوطب زق اللبن ، وقيد الطعمينة بالوقوف في الركب لأنه حين التبخر وإظهار عظم هجيزتها ، والبيت من شواهد أدب الكاتب كتاب تقويم اللسان (باب ما ينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حروفه بغيره) والمفصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٧١

فقال بعضهم إن حذف التاء منهما للضرورة، وقال آخر إنهما مثنيا خُصِي
وَألِي لآنها وردا وإن كانا أقل استعمالا من خُصِيَة وألِيَة، وقيل غير هذا

تثنية الشبيه بالصحيح

يبقى آخره في التثنية كالصحيح تماما، فيقال في تثنية دلو، وعدو،
وثدى، وأحوذى: دلوان، وعدوان، وثديان، قال الشاعر:

وصدر مشرق النحر كأن ثديه حقان^(١)

وأحوزيان، قال حميد بن ثور الهلالي:

على أحوذيين استلقت عشيّة فها هي إلا لحمة وتغيب^(٢)

تثنية المنقوص

تبقى ياء المنقوص عند التثنية، وإن كانت محذوفة قبلها للتثوين ويجب
ردها، وفي كلتا الحالين يجب فتح الياء قبل علامة المثني فيقال في تثنية
الساعي: الساعيان، وفي الداعي، الداعيان، قال دثار بن شديبان النمري
فقلت أدعي وأدعو إن أئدى لصوت أن ينادى داعيان^(٣)

تثنية المقصور

يثني المقصور بقلب ألفه واو أو ياء على التفصيل الآتي تخلصاً من

(١) البيت من شواهد النحاة في تخفيف كأن راجع صيبويه ج ١ ص ٢٨١،
والمفصل، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٨٧١

(٢) الأحوذى السريع، وأراد بالأحوذيين جناحي القطة، واستعملت ارتفعت،
أي أن القطة طارت بجناحين سريعين فلا تقع عينك عليها إلا لحظة واحدة تغيب عنك
بعدها، والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٤ ص ١٤١ وهو من قصيدة يصف فيها القطة
(٣) أئدى أبعد صوتاً، يخاطب حليمة المذكورة في بيت قبله، والبيت من قصيدة
في مدح الزرقان وهجاء بغيض، مذكورة في الأغاني أخبار الحطيئة ج ٣ ص ١٩ وما بعدها

الساكنين : ألف المقصور وعلامة المشئى « الألف أو الياء الساكنين » ولهذا التزم تحريك الواو والياء المنقلبة إليهما الألف ، وإن كانت ألفه محذوفة قبل التثنية للتونين وجب ردها ومعاملتها معاملة الثابتة ، ولا يسوغ بعد هذا قلب الواو والياء ألفا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لوجود مانع من القلب بعدهما وهو ألف التثنية لما معروف فى باب القلب ، والياء محمولة على الألف لأنها فرعها ، على أنهما لو قلبت إحداهما ألفا لوجب حذف هذه الألف جريا على سنة التخلص من الساكنين اللذين أولهما حرف مد كما تراه فى جمع المقصور جمع مذكر سالم ، فكان يحصل اللبس بين المشئى والمفرد عند إضافة المشئى ، وذلك أنه إذا قيل : عصان ورحان مثلا بحذف الألف فالنون كقيلة بدفع اللبس بين المشئى والمفرد ، فإذا أضيفا فأن النون تذهب لأجلها فيقال : عصا ورحا محمد مثلا ، فلم يدر المقصود أهما مثنيان أم مفردان ؟

فإذا تمهد هذا فاعلم أن المقصور إما أن يكون ثلاثياً أو مرتقياً عن الثلاثة وهما متغايران فى الحكم - فلنذكرهما فى مطلبين

المطلب الأول فى المقصور الثلاثى

المقصور الثلاثى : إما أن تكون ألفه منقلبة عن أصل واو نحو عصا أو ياء نحو قتي ، وهذا إنما يكون فى الأسماء المتمكنة التى لا تكون ألفها أصلا فى الوضع - وإما أن تكون أصلا بحسب الوضع وهذا فى المسمى به من الحروف والأسماء المبينة نحو : بلى ومتى وعلى وإلى وإذا وألا « الاستفتاحية » إذ لا تقع التثنية فىهما إلا بعد عروض التسمية بهما ليصير الحرف اسما معربا والاسم المبني معربا ، فيندرجا ضمن المقصور وتجرى عليهما التثنية لأن القصر من

خصائص المتمكن كما سبق في المقصور، والثنية كذلك لما هو معروف، ولا يخفى أن حدوث التسمية بهما لم يغير أصالة ألفهما، وإنما كسا الحرف والاسم المبني ثوب التمكن في الاسمية حتى ساغ للصرفين أن يعدوا مألّفه أصلية ضمن أنواع المقصور الذي تجرى فيه الثنية، وبهذا يدفع ما قد يقال: كيف أيتّم دخول الحرف والاسم المبني في أنواع المقصور سابقاً ثم ذكرتم في باب ثنية المقصور مألّفه أصلية ومن المعلوم أن أصالة الألف إنما تكون فيهما لا غير؟ - وإما أن تكون مجهولة الأصل وهذا إنما يكون في الأسماء المعربة المستورة الحال لأن الألف فيها منقلبة عن غيرها ولكن لا يعرف عين ما انقلبت عنه، ومن أمثله الدّاء « اللهم » والحسا « الفرد » والزكا « الزوج » قال الكميّ

لأدنى خسا أو زكا من سينك إلى أربع فبِقونٍ انتظارا^(١)

فهذه الكلمات معربة ولألفاتها أصل، غير أنه لم يعثر عليه لعدم التصرف ولهذا اختصت باسم مجهولة الأصل - واعلم أن ألف المقصور الثالثة لا يمكن أن تجيء لغير هذه الأحوال الثلاثة
وهاك أحكام المقصور فيها .

فالمقصور ذو الألف المنقلبة ترجع ألفه إلى أصلها عند الثنية ولا يحتاج

(١) لأدنى متعلق برجوك في بيت قبله، أي رجوك سيّدا لأقل ما يعبر عنه بخسا وزكا وهو سنة أو سنتان إلى أن صار لك أربع سنين، وقوله فبقون أي انتظروك، وانتظارا مفعول مطلق، والبيت في ألفاظ ابن السكيت باب العدد، ومن قصيدة في مدح أبان بن الوليد بن عبد الملك ذكر بعضها في الخزانة شاهد ٤٧

هذا إلى التعليل، فتقلب ياء إن كانت منقلبة عنها نحو هدى فتقول : هديان،
وشذ في حى حموان لأنه من حميت المكان، وتقلب واو إن كانت
منقلبة عنها نحو عصا فيقال: عصوان بدليل قولهم عصوته «ضربته بالعصا»، وقفا
قفوان لقولهم قفوته «اتبعته من خلفه»، ومناً لغة في المن «الرطلين»، قال الشاعر:

وقد أعددتُ للعذال عندي عصاً في رأسها منوا حديد

ورجا «ناحية» رجوان قال عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص

فلايرمى بي الرجوانِ إني أقل القوم من يغنى مكاني^(١)

وشذ في رضا رضيان لأنه من الرضوان - خلافاً للكسائي الذي يوجب
قلب ألف الواوى ياء متى كان مكسور الأول كالربا والحجا والجبا «ماجمع
في الحوض من ماء»، أو مضمومه كالضحيا والعلا والسهيا فراراً من اجتماع ثقل
صدر الكلمة بالكسر أو الضم وثقل هجتها بالواو - قال الرضى (وعوم
قلب كل ثلاثة أصلها واو وواو أشهر)^(٢)

فأن ورد ما يجعل الألف ذات وجهين فلأمانع من أحدهما نحو رجا،
لقولهم رحيت ورحوت «أدرت الرحى» إلا أن الياء أكثر، ولذا غلبت
في التنية قال المهلهل التغلبي .

(١) من شواهد أدب الكاتب كتاب تقويم اليد ما يكتب بالألف والياء من الأسماء،
قال الجواليقي (يقال فلان لايرمى به الرجوان إذا كانت لا تقطع دونه الأمور، يقول
ليس مثلى من يطرح وتقطع الأمور دونه، فقل من يقوم مقامى ويغنى غنائى ويسد مسدى)
ومن شواهد شرح المفصل ج ٤ ص ١٤٧، ومن قصيدة قالها لأخيه مروان .

(٢) شرح السكافية تننية المقصور .

كأنا غُدوةَ وبنى أينا بجنب عُنيزة رَحِيماً مُدير (١)

والمقصور ذو الألف الأصلية اختلفوا في حكم ألفه عند الثنية على أقوال أربعة : فقيل تقلب ياء مطلقاً لأنها أخف من الواو ، وقيل واو مطلقاً لأنها أشهر في الثنية ، وقيل إن أميلت في الاستعمال قلبت ياء كمتى وبلى وإلا قلبت واو كالباقى ، وهذا التفصيل من القبول بمكان . ولذا عول عليه ابن مالك في الألفية كما سترى ، وقيل إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما قلبت ياء وإلا فواوآ - فعلى هذا تقلب أيضاً ألف على وإلى ياء بخلاف إذا وألا - والمقصور ذو الألف المجهولة حكمه ما تقدم في ذى الألف الأصلية بالتفصيل تماماً للأسباب المذكورة بدون تفرقة ما .

المطلب الثانى فى المقصور الزائد على ثلاثة أحرف

تقلب ألفه عند الثنية ياء مطلقاً رابعة أولاً ، وسواء أكانت الرابعة منقلبة عن أصل واو نحو ملهى أو ياء نحو الأولى قال تعالى (استحق عليهم الأوليان) ، أم أصلية باعتبار الحال الأولى قبل التسمية التى هى الطريق لإجراء الثنية وذلك فى الحروف والأسماء المبنية نحو حتى ومهما ، أم زائدة للإخاق نحو أرطى ، أم زائدة للتأنيث نحو حبلى والأنثى والحسنى والقصرى ، قال تعالى (فللذكر مثل حظ الأنثيين ، إحدى الحسينين) ، وقال علقمة الفحل

(٢) قوله : وبنى أينا ، أراد بهم بكر بن وائل ، وعنيزة واد باليامة ، وتشبيهه قبيلته معهم بالرحيمين لتكافئهم فى ذلك اليوم فإنه لم يكن لبكر على تغلب ولا لتغلب على بكر ، والبيت من شواهد أدب السكاتب وشرح المفصل الموطن السابق ، ومن قصيدة فى الأغاني (حرب بكر وتغلب) ج ٥ وفى الأمانى ج ٢ ص ١٢٩ وما بعدها ، والكامل مع الرغبة ج ٥ ص ١٧٩ وما بعدها (باب من تكاذب الأعداء) ، وذكر بعضها فى معجم البلدان (عنيزة)

إلى الحرث الوهاب أعلمتُ ناقتي لكناكها والقُصْرَيْنِ وجيب^(١)
وسواء أكانت الخامسة منقلبة نحو مصطفي، أم زائدة للتأنيث نحو زِ بَعْرِي
«السيء الخلق»، أم للإلحاق نحو حبنطى - وكذا السادسة منقلبة نحو
مستدعى، وللتأنيث نحو خديفَى، وللتكثير نحو كمثرى - والسابعة نحو
أرْبُعَاوِي «نوع من القعود»

وإنما وجب قلب الألف الزائدة على ثلاثة ياء مطلقاً لأن الألف
إن كانت منقلبة عن الياء فأمرها ظاهر، وإن كانت عن واو فللحمل على
الفعل، لأن الواو متى وقعت فيه رابعة فصاعداً بعد فتح وقبل علامة الثنية
وجب قلبها ياء لقاعدة في الإبدال معروفة، وإن كانت زائدة للتأنيث أو
الإلحاق أو التكثير فليجوز على نعت الكلمات المتداولة ولم تطرف الواو رابعة
فصاعداً فيها - وشذ من الرباعي مذرّوان «جانباً الآلية» في قول عنزة.

أحولى تنفض استك مذرّويها لتقتلني؟ فهأنذا عمارا^(٢)

قال الرضى (وإنما قيل مذرّوان لا مذرّيان لأنهم إنما يقلبون الألف
الثابتة في المفرد ياء عند الثنية، وههنا لم تثبت ألف قط حتى تقلب ياء إذ هو
مثنى لم يستعمل واحده)^(٣)

(١) أعلمت ناقتي سقتها سوقاً حديثاً، والكلكل الصدر، والقصريان الضلعان
اللذان تليان الخاصرة بين الجنب والبطن، والوجيب الخفقان والاضطراب، وهذا
البيت يلي بيتاً تقدم في ص ١٤٧ مع الإرشاد للقصيد وسببها ومراجعتها.

(٢) تنفض استك مذرّويها كناية عن التهديد والوعيد، وعماراً مرخماً عمارة، والبيت
من شواهد شرح المفصل، والكامل ج ٢ ص ٤٣ والبيت قبل البيت السابق في ص ١٨٠

(٣) شرحه على الكافية تنبيه المقصور

كاشد من الخنمى زبعران وقهقران وخوزلان بحذف الألف -
لكن خالف الكوفيون في هذا فأجازوا قياساً حذف الألف الزائدة
خامسة فصاعداً للزيادة والطول .

❦ إحصاء ❦

يستفاد مما فات أمران (الأول) أن ألف المقصور تقاب ياء في ثلاث
مسائل : الأولى إذا كانت ثلاثة منقلبة عن ياء ، الثانية إذا كانت ثلاثة أصلاً
أو في حكم الأصل وهي المجهولة إن أميلنا على الصحيح ، الثالثة إذا كانت
رابعة فأكثر مطلقاً - وتقلب واوآ في مسألتين الأولى إذا كانت ثلاثة منقلبة
عن واو ، الثانية إذا كانت ثلاثة أصلاً أو في حكمه مع عدم الإمالة على
الصحيح (الثاني) الشاذ في تثنية المقصور من الثلاثى اليأى حموان ، والواوى
رضيان خلافاً للكسائى ، ومن الرباعى مذروان ، ومن الخنمى زبعران
وقهقران وخوزلان خلافاً للكوفيين ، وإلى كيفية تثنية المقصور إجمالاً
أشار ابن مالك بقوله :

آخر مقصور تشي اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقياً
كذا الذى ألبا أصله نحو الفى والجاهد الذى أميل كمتى
فى غير ذا تقاب واوا الألف وأولها ما كان قبلُ قد أَلِفُ^(١)

تثنية الممدود

ليست همزة الممدود بساكنة حتى تتعارض مع علامة المثني الساكنة
مثل ألف المقصور ، نعم إن همزة الممدود قد تبقى وقد تقاب واو لأغراض

(١) أى أول ما انقلبت إليه الألف من واو أو يا . ما أَلِفُ فى باب المعرب
والمبنى من أَلِفُ أو يا . بعدهما نون مكسورة .

خاصة تختلف باعتبار حقيقتها ، وقد سبق أن الممدود يتنوع باعتبار الهمزة إلى أربعة أنواع: الأول ماهمزه أصلية، والثاني ماهمزه زائدة للتأنيث، والثالث ماهمزه منقلبة عن أصل ، والرابع ماهمزه منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق ، وهذه الأنواع الأربعة تتغير أحكامها من حيث وجوب بقاء الهمزة أو قلبها واوآ ، وجواز الأمرين مع رجحان أحدهما - وهالك بيان أحكام الأنواع الماضية على الترتيب السابق مع بيان الحكمة في حكم كل منها

النوع الأول : وهو ماهمزه أصلية نحو قرآء ، ووضاء ، يجب إبقاء همزته في التثنية فيقال : قرآءان ووضاءان ، وإنما وجب إبقاء الهمزة لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها ، وشذ قرآوان

النوع الثاني : وهو ماهمزه زائدة للتأنيث نحو صحراء وعمياء وبطحاء، يجب قلب همزته واوآ فيقال : صحراوان وعميأوان قال صلى الله عليه وسلم (أَفَعَمَّ يَا وَاوَانُ أَنْتَمَا؟ أَلَسْتَمَا تُبَصِرَانِهِ؟) ^(١) وبطحاوان قال الفرزدق :

وأنت ابن بطحاوى قریش فأن تشأ تذل من ثقیف سیال ذی حدب غمر ^(٢)

(١) روى عن أم سلمة قالت كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة بنت الحارث إذ أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبا منه فقلنا : يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله أخرج الترمذى وأبو داود .

(٢) في الجاهلية قریش البطحاء الذين كانوا ينزلون الشعب بين أخشى مكة، وقریش الظواهر الذين كانوا ينزلون خارج الشعب، فأكرمهما قریش البطحاء، فالمراد بالثنى المفرد على ما قال العرب الرقتان والرامتان وأمثال ذلك، وقيل غير هذا، والحدب من الماء تراكمه في جريه، والغمر الماء الكثير ، والبيت أول بيتين أنشأهما في مدح عبد الرحمن بن عبد الله الثقفي والى الكوفة - أخاله معاوية - أملا في نيل الجائزة السنوية التي مناهبها على مدحه - بيتين يعقلان أفواه الرواة، راجع العقد الفريد الزبرجدة في الأجواد والأصفاد (أصفاد الملوك على المدح)

وإنما وجب قلب الهمزة في هذا النوع لثلاث تقع بين ألفين فيكون كتوالى ثلاث ألفات ، ولا يعترض بوجود هذا المحذور في الهمزة الأصلية فقوتها كفيلة بدفع مثل هذا عنها ولقصد الفرق بينها وبين الأصلية ، ولم يعكس الحال لضعفها بالزيادة ، وإنما كان القلب إلى الواو دون الياء للبالغه في الهرب من اجتماع الائمثال لأن الياء قريبة من الألف في الخفة ، ولأن الهمزة والواو متقاربان في الثقل ، وأوجب السيرافي بقاء الهمزة إذا كان قبلها واو نحو عشواء وحواء فيقول: عشواءان وحواءان، تباعدآ من اجتماع واوين بينهما ألف وهي حاجز خفيف - وقد سمع شذوذاً التصحيح والقلب ياء في حمراء قالوا: حمراءان وحمرايان ، كما سمع حذف الألف والهمزة معاً إذا كانتا فوق الأربعة قالوا في قاصعاء وعاشوراء وخنفساء وقرفصاء : قاصعان إلى آخره ، وأجاز الكوفيون القياس على هذه الأمثلة في الحذف للزيادة والطول في الكلمة - ولا ينيب عنك أنهم رأوا مثل هذا في تشية ألف التأنيث المقصورة الزائدة إذا كانت خامسة فصاعداً كما سبق لهذا التعليل أيضاً فهذا نهج لهم خاص بهم .

النوع الثالث : وهو ما همزته منقلبة عن أصل واو ككساء أو ياء كحياء ، يجوز فيه الوجهان السابقان مع رجحان الإبقاء على القلب واوا ، والسبب في جواز الوجهين أن الهمزة حيثئذ لما كانت منقلبة عن أصل فلها صلة بالأصلية وذاتها ليست من بنية الكلمة فلها شبه بالزائدة ، ووجه ترجيح الإبقاء شدة قربها إلى الأصلية - وسمع شذوذاً قلبها ياء قالوا في كساء: كسايان ، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي الذي يرى القياس للتخلص من اجتماع ثقلين مكنتني الكلمة وهما الكسرة أولها والواو آخرها ،

ولا يخفى أنه في هذا موافق ما سبق له في تثنية المقصور الذي على هذا النمط،
ومما شذ أيضاً قولهم ثنايان قال الرضى (وإنما صححوا ثنائين لأنهم إما
يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة كما في كساء ورداد ،
ثم في التثنية إما أن يصححوا الهمزة أو يقلبوها واوآ ، وههنا لم يتطرف
الياء حتى تقلب همزة ، إذ لم يستعمل واحد ثنائين ، فالألف والنون ههنا
لازمان كما في مذرّوان ، فتنايان كسّاية وحمّاية) . (١)

النوع الرابع : ما همزته منقلبة عن ياء الإلحاق نحو هلباء ومزاء فيجوز فيه
الوجهان مع رجحان القلب على الإبقاء ، والوجه في جواز الأمرين نظير
ما تقدم ، وإنما ترجح القلب لأن الهمزة ليست منقلبة عن أصل بل منقلبة
عن حرف مزيد للإلحاق بأصل ، فنسبها إلى الزائدة للتأنيث أقرب من الأصلية
الخلاصة

يستنتج مما فات أمران (الأول) أن همزة الممدود تبقى في التثنية إن كانت
أصلاً ، وتقلب واو إن كانت زائدة ، ويترجح بقاؤها إن كانت منقلبة عن أصل ،
وقلبها واو آ إن كانت منقلبة عن حرف الإلحاق (الثاني) الشاذ في تثنية الممدود
من الأصلية قرّوان ، ومن الزائدة عشوان وحواءان خلافاً للسيرافى ،
وحمراءان وحمرايان ، وكذلك قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان خلافاً
للكوفيين ، ومن المنقلبة كسايان خلافاً للكسائي ، وثنائان - وإلى كيفية
تثنية الممدود مع التثنية على الشاذ من المقصور والممدود يشير الناظم بقوله
وما كصحراء بواو ثنيا ونحو هلباء كساء وحيا
بواو او همز وغير ما ذكر صحح وما شد على نقل قصر

(١) شرحه على الكافية تثنية الممدود ، قال فى اللسان (وعقلت البعير بثنائين غير
مهموز لأنه لا واحد له ، وذلك إذا عقلت يديه جميعاً بجبل أو بطرفى جبل)

تكميل

فما ينبغي التنبيه عليه هنا كيفية تثنية محذوف الآخر اعتبارًا ، لأن محذوف الآخر لعله تصريفية تقدم في المنقوص والمقصور المنونين ، إذ ينحصر فيهما .

فمحذوف اللام اعتبارًا قد ترد لامه في التثنية وربما لا ترد ، والمرجع في هذا إلى حاله في الإضافة ، فمأرد هناك رد هنا وما لا فلا - وقد ردت في الإضافة لام أسماء أربعة من الأسماء الستة المعروفة وهي: أب وأخ وحم وهن ، إذ قالوا: أبوك إلى آخره ، فيقال هنا: أبوان إلى آخره أيضاً قال تعالى (كما أتمها هلى أبويك ، فأصلحوا بين أخويكم) - بخلاف الاسمين الباقيين وهما (ذو وفو) إلا أن ذو تثنى كحاله في الإضافة ، وأما فو فتثنى بقلب واوها « العين » ميا ، والسبب في التفرقة بينهما أن (ذو) لازم الإضافة دائماً فواوه متحصنة من الحذف لسلامته من التثوين بخلاف (فو) فإنه ربما لا يضاف قنسط واوه حينئذ لالتقاءها ساكنة مع التثوين ويستبدل بها الميم حتى لا يصير المعرب على حرف واحد ، فيقال: فم ، وقد تضاف معها أيضاً فأجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده ، ولا يقال: إن علامة التثنية حافظة واو فو من الحذف لأنها حينئذ من التثوين ، لأن نون التثنية هوض عن التثوين المنافى للواو ، وقد كثر استعمالا رد اللام في تثنية ذات قال تعالى (ذواتنا أفنان) ولم ترد في الإضافة اللام في نحو: يد ، ودم ، وفد ، وجر ، وابن ، فكذلك لا ترد في التثنية - قال الشاعر :

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لاعدائها غائظه (١)

(١) هذا البيت قد ذكره صاحب اللسان مع أبيات أخرى غير منسوبة إلى قائل معين

وأما يدَيان في قول الشاعر
يديان بيضاوان عند مجلم^(١) قد تمنعانك أن تضام وتهضما^(٢)
فإما شاذ ، أو ضرورة ، أو هلي لغة من قال يدي كرحي - وبمثل هذا
أجابوا عن دميان في قول علي بن بدال السلمي
فلو أنا هلي جحر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(٣)

الفصل الثالث في جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم : هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء
ونون نحو : المحمدون والصالحين ، واختص هذا الجمع من بين الجوع بأعرابه
بالحروف كالمثنى ، ولذا سمي بالجمع الذي هلي حد المثنى أو المعرب بحرفين ،
فيتكون هذا الجمع بعروض الزيادتين المذكورتين على آخر المفرد عند جمعه -
والمفرد باعتبار آخره يختلف حاله فيه كما تقدم في المثنى .

جمع الصحيح

لا يغير آخر الصحيح عند الجمع نحو : قوله تعالى (التائبون العابدون الآية)

(١) بيضاوان نقيتان من الدنيا ، وعند معنى اللام ، ومجلم رجل ، والبيت من
شواهد المفصل على شذوذ رد اللام في المثنى وكرره شارحه في باب جمع التوكسير على نفي
دلالة حركة العين في المثنى على الحركة في المفرد ج ٥ ص ٨٣ وباب النسب على الضرورة
في رد اللام ج ٦ ص ٥ وباب الإعلال على أن اللام ياء ج ١٠ ص ٥٦ ، ومن شواهد
الرضى على الكافية على أن يدي لغة في يد راجع الخزانة شاهد ٦٤٤ وعلى الشافية
باب النسب على شذوذ رد اللام ، راجع شرح الشواهد رقم ٥٥ ، وفي شطر البيت
الآخر روايات مختلفة .

(٢) الجحر الشق في الأرض ، وقوله جرى الدميان إلخ أراد بالخبر اليقين ظهور
العداوة للمعروف عند العرب أن دم المتباغضين لا يمتزج ، والبيت المذكور مع البيت
السابق في المراجع السابقة ، وهو ثالث أبيات رواها ابن دريد والزجاجي في الأمل

جمع الشبيه بالصحيح

يعامل كالصحيح تماماً فيقال في جمع أمِّي ونِضْو «الهزيل» : أميون، قال تعالى «ومنهم أميون» وأشفت على النِضْوِين، ولا تستثقل الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء في هذا كله، لأن سكون ما قبلها قواهما لتحمل الحركتين على ما فهمت عند الكلام عليه سابقاً .

جمع المنقوص

تحذف ياء المنقوص عند جمعه، وذلك لأنها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضمة والكسرة ثقيلتان على الياء المكسور ما قبلها طرفاً، إذ ياء المنقوص مع علامة الجمع في حكم الطرف لعدم لزوم العلامة . فإذا ما حذفت حركة الياء التقي ساكنان : ياء المنقوص وعلامة الجمع، ووجب عملاً بقاعدة التخلص من الساكنين حذف الياء، ثم تبقى الكسرة التي قبلها إن كانت علامة الجمع ياء للنسابة وتقلب ضمة إن كانت واواً للنسابة أيضاً، إذ لو بقيت فبقاء الواو معها عسير في النطق وقلبها ياء لأجلها مؤد إلى اللبس بين الرفع وغيره، وإنما لم تحذف ياء المنقوص في المثني للزوم فتحها قبل علامته والفتحة خفيفة .

فنقول في جمع المتقي والعادي والقالي والباقي والمصلي والساهي: المتقون رفعا والمتقين نصباً وجرأ وهكذا قال تعالى (وأولئك هم المتقون، فأولئك هم العادون، إني لعلمكم من القالين، ثم أغرقنا بعد الباقيين، فويل المصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) فأصل المتقون المتقيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء ثم قلبت الكسرة التي قبلها ضمة لمناسبة الواو، ومثلها العادون وهكذا - وأصل القالين القالين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين، ومثلها الباقيين، وهكذا

جمع المقصور

تحذف ألف المقصور عند جمعه مع بقاء الفتحة السابقة عليه دليلاً ، وذلك أن المقصور عند اتصال علامة الجمع الساكنة به ترجع ألفه إلى أصلها من الواو أو الياء فراراً من التقاء الساكنين ، ولذا التزم تحريكهما فيجب قلبهما ألفاً قبل علامة الجمع لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المعارض ثم تحذف هذه الألف عملاً بقاعدة التخلص من الساكنين واللبس حينئذ بخلاف المثني على ما عرفت ، فيقال في جمع الأهل والمصطفى والأشقي : الأهلون رفعا والأهلين نصباً وجرأ وهكذا قال تعالى (وأنتم الأهلون ، إنهم عندنا لمن المصطفين) وقال امرؤ القيس

وقاهم جدهم بنى أبيهم وبالأشقين ما كان العقاب^(١)

فأصل الأهلون الأهلون تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف ، وأصل المصطفين المصطفوين عمل فيه مثل ما سبق ، وبعض الصرفيين لا يرى لهذا التطويل في التصريف جدوى فيعتبر ألف المقصور محذوفة لالتقاء الساكنين بمجرد التلاقي مع علامة الجمع الساكنة بدون ملاحظة رجوعها إلى أصلها حيث كانت النتيجة واحدة وهذا رأى حسن . وأياً ما كان فإن الفتحة التي قبل الألف تبقى مشعرة بها ولا تقلب ضمة لمناسبة واو الجمع ولا كسرة لمناسبة يائه لئلا يلتبس جمع المقصور بالمنقوص - ولا فرق بين أنواع الألف في هذا عند البصريين ، وأجاز الكوفيون قلب الفتحة لمناسبة علامة الجمع إذا كانت الألف زائدة فقط

(١) جدهم حظهم وهم بنو أسد ، وبنو أبيهم بنو كنانة لأن أسداً وكنانة أخوان ، والبيت من مقطوعة تقدم منها بيت يلي هذا البيت في ص ١٧٠ وذكر هناك سببها

لأنها أقل شأناً من الأصلية قال الرضى (والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جواز فيقولون: العيسون بضم السين والعيسين بكسرهما) (١)

وإلى كيفية جمع المقصور يشير ابن مالك بقوله
واحذف من المقصور في جمع على حد المثني ما به تكملاً
والفتح ابق مشعرا بما حذف

جمع الممدود

حكم الممدود في جمعه حكمه في التثنية فيقال في قراء وحمراء وسقاء وعلباء «علباء لمذكر»: قراؤون وحمراؤون وسقاؤون وعلباؤون أو علباوون

تكميل

كثير ما سمع هذا الجمع للثلاثي محذوف اللام المعوض عنها هاء التأنيث فيما لم يجمع منه جمع تكسير مع أنه خلاف القياس ، ولهذا غيروا أوائل بعض هذه المجموع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقة جمع سلامة ، فكثير الكسر لمفتوح الفاء نحو سنة ، وسمع في بعض مضمومها كقلمة وثبة ولم يسمع في كرة وطلبة ، أما مكسورها كقمة وقمة وعضة ورثة فلم يسمع فيه التغيير ، وقد ضبط ذلك السجاعي بقوله

في الجمع تكسر فاما كان مفردُه محذوف لام ومفتوحا كنجو سنة
والكسر أبق به إن مفرد كسرا واضم أو اكسر لدى المضموم نحو ثبه

الفصل الرابع في جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم هو : ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء

(١) شرحه على الكافية جمع المذكر

نحو هندات - فخرج نحو عفاة ونحاة فإن الألف غير زائدة ، ونحو أقوات
ومواقيت فإن التاء أصلية ، فهذا كله وما يشاكله من جمع التكسير

فيتكون جمع المؤنث بالحق المفرد الألف والتاء المزيدين، ويجرى على
آخر المفرد بأقسامه الخمسة في هذا الجمع ماجرى عليه في التثنية بقاء وتغييراً^(١)

فيقال في جمع زينب ومي وسعدى وسهاء: زينات وميات وسعديات
وسماوات قال تعالى (سبع سماوات) - نعم يتخلف جمع المؤنث عن المثني
في المفرد المحتوم بالتاء فقط ، وذلك لأن التاء تبقى في المثني لعدم منافاتها
علامته وتتحذف في جمع المؤنث للاستغناء عنها بتاء الجمع الدالة على التأنيث
سواء أ كانت هذه التاء زائدة نحو فتاة ، أم عوضاً عن أصل فاء كعدة أو عين
كأقامة أو لام كسنة، أم بدلاً من اللام كأخت وبنت ، وبعد حذفها يعامل
آخر المفرد كما لو كان آخراً في الوضع على نظام ماتقدم بالتفصيل في أقسام
المفرد الخمسة فيقال في جمع عَطِرَة « طيبة العرق » وهدية ونادية وصلاة
وفتاة وعَفْرَناة وقرّاءة وعدة وإقامة وسنة وأخت وبنت : عطرات وهكذا
قال محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي

تضوع مسكا بطن نَعْمَانُ أن مشت به زينبٌ في نسوة عطرات^(٢)

(١) من هذا تعرف أنه قد اتحد حكم الصحيح والشبيه به والمعدود في الأبواب
الثلاثة : المثني والجمعين - والمقصود والمنقوص في المثني وجمع المؤنث

(٢) نَعْمَانُ واد بينه وبين مكة نصف ليلة مرت عليه في نسوة زينب شقيقة الحجاج
وفاء لنذر عليها بعد شفاء أبيها أن تمشي إلى البيت الحرام ، وكان يرواها محمد فقال عند
ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت راجع القصيدة في الأغاني أخبار النيرى ج ٦ ص ١٩٢
وما بعدها ، والسكامل مع الرغبة ج ٥ ص ٢٣ وما بعدها و ص ١١٣ وما بعدها

وقال خلف بن خليفة مولى قيس بن ثعلبة

وقد حضرت رسلُ المهرجا ن وصفو كريم هداياتها (١)

وناديات وقال تعالى «حافظوا على الصلوات، ولا تكروها وقتياتكم» وقال الشاعر

حملتُ أثقالى مُصنّمتها فُلب الذفارى وعفرَ نياتها (٢)

وقراءات وهدات وإقامات - وكذا جمع سنة وما بعدها من حيث حذف التاء أما من جهة رد المحذوف فلها حكم آخر، قال الرضى «والثلاثى المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة أضرب: إما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالألف والتاء أكثر كهنوات وسنوات وضعوات فى هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام أيضا كذوات وهنات . . . وإما مكسور الفاء وترك الرد فيه أكثر كمثات وراثت لثقل الكسرة وقد جاء هضوات ، وإما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كشبات وظبات وكرات لكون الضم أثقل الحركات» (٣)

وقد التزم رد اللام فى جمع أخت دون بنت قال تعالى «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم» مع تساويهما فى نفس اللام المحذوفة «الواو» ، وفى المبدل منها وهو التاء ، حملا للجمع المؤنث فى كل منهما

(١) من مقطوعة قالها لما صفت هدايا المهرجان بن يدى والى العراق يزيد بن عمر

الفزارى ، راجع الشعر والشعراء ، وعميون الأخبار كتاب الإخوان (الهدايا)

(٢) المصنمات الصابرات على السير الماضيات فيه ، وغلب جمع أغلب غليظ العنق

فالمراد من الذفارى الاعناق على سبيل المجاز المرسل ، والعفرنيات جمع عفر ناة الصلبة

القوية ، والبيت من قصيدة فى الخماسة (باب السير والنماس)

(٣) شرحه على الكافية جمع المؤنث السالم

على جمع مذكرة المكسر في إخوة وأبناء ، فقد ردت اللام بذاتها في إخوة ،
وانقلبت في أبناء همزة مما يجعلها كالمعدومة

وقد اقتصر ابن مالك في كيفية جمع المؤنث على ما يتعلق بالمقصود
فقط من الأنواع الخمسة المعروفة ، ثم ذكر حكماً عاماً في المختوم بالتاء فقال:
..... وإن جمعته بتاء وألف^(١)
فالآلف اقلب قلبها في الثانية وتاء ذى التاء الزمن تنجيه

من خواص جمع المؤنث السالم

إذا استوفى مفرد هذا الجمع شروطاً خمسة . وهي : أن يكون اسماً
ثلاثياً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها ، سواء أكان مقروناً بالتاء أم
خالياً منها - فأما أن يكون مفتوح الفاء أو لا
فإن كان مفتوح الفاء وجب فتح عينه إتباعاً لفاءه سواء أصبحت لأمه
أم اعتلت نحو دهد وجفنة وحسرة وظبية . قال تعالى « كذلك يريهم الله
أعمالهم حسرات » وقال الشاعر
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلي من البشر^(٢)
ولم تقلب الياء في ظبيات ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمعارضة
ألف الجمع ، ونقل ابن جنى عن بعض العرب تسكين عين الجمع متى كان
معتل اللام فراراً من ثقل الحركة على حرف العلة مع تقدم الفتحه عليه .
وأما رفضات في قول ذى الرمة :

(١) نعم أجاز خالد بن عمرو الضمير في جمعه للاسم المختتم بالآلف مطلقاً فدخل المدود مع المقصور
(٢) القاع ما انبسط من الأرض السهلة ، والبيت مجهول القائل ، راجع الخزانة شاهد ٦

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خُفوقا ورفضات الهوى في المفصل (١)
وزفرات في قول عروة بن حزام العذرى
تحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان (٢)
فضرورة حسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير
كما في نسباً في قول الراجز

يا عمرو ويا بن الأكرمين نسباً قد نحب المجد عليك نحباً
وإن كان مكسور الفاء أو مضمومها جاز إسكان العين للتباعد من ثقل
الكسرتين والضميتين، وفتحها، واتباعها الفاء أيضاً لكن يشترط لجواز
الإتباع ألا تكون اللام واو آقى مكسور الفاء ولا ياء في مضمومها وذلك
نحو هند وكسرة ولحية، ونحو جمل وبردة وخطوة، وفتح العين في جمع
معتل اللام من لحية وخطوة لا يوجب قلب اللام ألفاً لما تقدم - فإن كانت
اللام واوا في مكسور الفاء نحو ذرورة ورشوة، أو ياء في مضمومها نحو
دمية وزبية امتنع الإتباع فيهما اتفاقاً لثقل الكسرة قبل الواو والضممة قبل
الياء. ولو قلب الحرفان من جنس الحركة قبلهما حصل الالتباس، وإنما
يجوز الوجهان الآخران: السكون والفتح، وشذ نادراً قولهم جريرات.
فإذا فقد شرط من هذه الشروط الخمسة فلا يتغير شكل عين المفرد في الجمع

(١) أبت امتنعت جواب إذا في بيت قبله، وذكر جمع ذكرى، وخفوقا مفعول ثان
لعود، ورفضات الهوى: تفرقه وتفتحته في المفصل، والبيت من شواهد شرح المفصل،
والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٠ ومن قصيدة طويلة.

(٢) الزفرات جمع زفرة خروج النفس بأنين، وأضافها الى هذين الوقتين لأنه
يقوى الهيام فيهما، ويدان طاقة وقدرة. والبيت من قصيدة في أول النوادر للقالى،
وفى الأغاني ج ٢٠ ساسى، وخزانة الأدب شاهد ٢٣٠

وهاك بيان محترز الشروط مع بيان السبب - لا يتغير شكل عين المفرد في:
(الأول) إذا كان صفة نحو ضخمة وجلفة وحلوة للفرق بينها وبين
الاسم ، ولم يعكس الحكم لأنها لتقلها أولى بالسكون وندر كمالات، وإنما جاز
أهلات في قول المخبّل السعدى

فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثراً (١)
لأن وصفيتها عارضة فروعى الأصل ، وقال بعضهم إن مثل هذا لغة
يقاس عليها . وإنما التزم فتح عين لجبات جمع لَجَبَة « الشاة قليلة اللبن » لورود
المفرد بالوجهين إلا أن الفتح أشهر فحمل الجمع على الأشهر . وغلب فتح عين
ربعات جمع رَبَعَة « الذى ليس بالقصير ولا بالطويل » لورود الفتح فى المفرد ،
وقيل لأن وصفيته عارضة فروعى الأصل (الثانى) إذا كان غير ثلاثى نحو
زينب وسعاد لعدم الحاجة (الثالث) إذا كان محرك العين نحو شجرة ونبقة
وسمرة لعدم الحاجة أيضاً ، وإسكان عين الجمع لنبقة وسمرة تابع لإسكان
عين المفرد لأنه جائز فيهما لا أنه متجدد فى الجمع (الرابع) إذا كانت العين
معتلة سواء أكانت مدة نحو تارة ودولة وبيعة لعدم جواز تحريك المد ،
وندر عيرات جمع عير قال الكميت :

عيراتُ الفَعَالِ والحسبُ العَوْدُ د إليهم محطوةُ الأَعْكامِ (٢)
أم كانت لينا نحو روضة وهورة وبيضة قال تعالى (فى روضات الجنات،

(١) أدلجوا : ساروا الليل كله ، والكوثر الجواد ، والبيت من شواهد سيديويه
ج ٢ ص ١٩١ والمفصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شامد ٥٩٢
(٢) عيرات جمع عير الإبل حاملة الميرة ، والفعل الكرم والسودد ، والعود
القديم ، والأعكام جمع همك : العدل فيه المتاع ، بكسر الفاء ، وسكون العين فيهما ،
والبيت من شواهد المفصل ، ومن قصيدة فى مدح آل البيت راجع الهاشميات .

ثلاث عورات) - ولم يحز تحريك اللين حذرا من ثقل الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلهما ، وهذيل تحركهما بالفتح قياساً عندهم قال شاعرهم :
أخو بَيَضَات رَائِحِ مَتَاوِبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ ^(١)

وبلغتهم قرىء (ثلاث عورات) - وإنما لم تقلب الواو والياء عندهم ألفاً مع تحركهما وفتح ما قبلهما لعروض حركتهما - (الخامس) إذا كانت العين مدغمة في اللام نحو : جنة وحجة (بتثليث الفاء فيهما) لأن تحريك العين يؤدي إلى الفك الأثقل من الإدغام

ويستنتج مما فات أن المخالف للقياس يكون أحد أنواع ثلاثة :
(الأول) النادر نحو جِرَوَاتٍ وَكَمَلَاتٍ وَهَيَّارَاتٍ (الثاني) ما وقع في الضرورة نحو رَفُضَاتٍ وَزَفْرَاتٍ (الثالث) ما يكون لغة قوم نحو : ظَمِيَّاتٍ وَأَهْلَاتٍ وَبَيَضَاتٍ - وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله :
والسالم العين الثلاثي أسما أنل إيتباع عين فاءه بما شكل
إن ساكن العين مؤثناً بدا محتتما بالتاء أو مجردا
وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد رووا
ومنعوا إيتباع نحو ذروه وزُبية وشذ كسر جرؤه
ونادر أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناس اتهمى

(١) يصف الشاعر ظليماً بأنه آخر بيضات ليدل على سرعة في السير ، والرائح السائر ليلاً ، والمتأرب نهاراً ، ورفيق بمسح المنسكبين عالم بتحريكهما في السير ، وسبوح حسن الجرى ، والغرض تشبيهه جملة به ، والبيت من شواهد المفصل والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٣ والجاربردى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٦

الفصل الخامس في جمع التكسير

جمع التكسير ما دل على أكثر من اثنين أو اثنين بتغيير صيغة مفردة لفظاً أو تقديرًا نحو أهلام وفلك . نخرج بقولنا (أكثر) المثني ، وبقولنا : «بتغيير صيغة مفردة» جمعا التصحيح المذكر والمؤنث فإن دلتهما على الجمعية بسبب الزيادة اللاحقة طرف مفرديهما ، وذلك أن واو الجمع أفادت الجمعية مع الفعل فكذلك في الاسم وحملت الياء عليها كما حمل جمع المؤنث على المذكر في هذا . نعم قد صار كل منهما مع الزيادة مغايراً لصيغة مفردة ، لكن المدار في تكوين جمعيتهما على نفس الزيادة حتى لو طرأ معها تغيير آخر فإنه لا يستدعي الخروج عن التصحيح إلى التكسير نحو : قاضون ومصطفين وجفئات بالفتح لأن التغيير في الأولين للإعلال وفي الثالث للإتباع فلا دخل له في الجمعية ، ألا ترى بقاءها مع افراض عدمه بخلاف التغيير المنوط به جمع التكسير فإنه يتوقف عليه وإن لم يكن إلا بالزيادة في الطرف فقط نحو : صنو وصنوان ، لأن هذه الزيادة لا تدل على الجمعية في الفعل حتى تعتبر سبباً لها في الاسم ، فالجمعية ليست بالزيادة بل بالتغيير الحادث بسببها وذلك هو سبيل التكسير ولا يخفى أن جمع التكسير ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر ، فالتغيير المذكور في التعريف صوري . وإنما قلنا لفظاً أو تقديرًا ليعم النوعين : فاللفظي نحو أهلام والتقديرى نحو فلك .

والتغيير اللفظي ينقسم بحسب الاستعمال إلى ستة أقسام لأنه إما بالزيادة فقط كصنو وصنوان ، أو النقص فقط كتخمة وتخيم ، أو الشكل فقط كأسد وأسد ، أو الزيادة وتبديل الشكل كعلم وأهلام ، أو النقص وتبديل الشكل

كرسول ورسول، أو بالثلاثة كغلام وغلمان . أما التغير السابع الذي تقتضيه
القسمة العقلية وهو التغير بالزيادة والنقص فقط فلم يقع

والتغير المقدر في كلمات معدودة أنهاها بعضهم إلى سبعة وهي : فلك
وهفتان « الجاني القوى » ، وهجان « كرام الإبل » ، ودِلاص « برّاق » ،
وإمام، وكنّاز « مكتمن اللحم » و شمال قال عبد يغوث الحارثي
لم تعلما أن الملامة نفعها قليل وما لومي أخى من شتاليا (١)

فهذه الكلمات مشتركة بين الواحد والجمع مع اتحاد الصورة فيقدر عند
ملاحظة الجمعية حلول حركة مفيدة لها بدل حركة المفرد . ففلك مفرداً
كقفل وجمعاً كبُدُن ، وهفتان مفرداً كسِرْحان ، وجمعاً كغلمان، وهجان
وما بعدها مفردات كإجام وجموعاً ككرام - هذا رأى سيبويه فلم يجعلها
بجنب قال تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) ونظائرهما من الكلمات المستعملة
مع الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، ذلك لأنهم ثنوها فقالوا : فُلْدكان إلخ
والتثنية قبل الجمع فلا مناص من رعاية التغير المقدر عند الجمع قال سيبويه
(ويدلك على أن دِلاصاً وهجاناً جمع لدلاص وهجان ، وأنه كجواد وجياد
وليس بجنب قولهم : هجانان ودلاصان ، فالتثنية دليل في هذا النحو) (٢)

(١) قليل ضد كثير ويستعمل بمعنى النقي وهو المراد هنا ، والشمال الطبع للواحد
والجمع ، وجملة (وما لومي إلخ) معطوفة على أن وصلت لها ، والبيت من شواهد شرح
المفصل ج ٥ ص ٥٠ والرضي على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٩ ، ومن قصيدة
قالها بعد أن أسر يوم الكلاب الثاني (كلاب تيم واليمن) مسطورة في المفضليات والأغاني
ج ١٥ ساسي ، وذيل الأمل للقال ص ١٣٧ وما بعدها ، وخزانة الأدب شاهد ١١٥
(٢) الكتاب (باب تنكيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة إلخ ج ٢ ص ٢٠٩)

ومما ينبغي معرفته قبل الكلام على تقسيم جمع التكسير معرفة حكمه
من حيث القياسية والسماحية

كلمة في قياسية جمع التكسير

لقد وقع الخلاف بينهم في جمع التكسير على فرار خلافهم السابق
في المصدر فجمع تكسير الثلاثي يرى بعضهم أنه سماحي بأسره حتى هدوه
من مباحث متن اللغة ، والصحيح أنه قياسي وأن معنى القياسية فيه ما سلف
في مصدر الثلاثي ، ولذا قال ابن يعيش في الكلام على جمع الثلاثي وما ينقاس فيه
(والمراد بقولنا إنه القياس أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان القياس
أن يجمع على المنهاج المذكور)^(١) - وأما جمع غير الثلاثي فقياسي مطرد

تقسيم جمع التكسير إلى قلة وكثرة

ينقسم جمع التكسير باعتبار مدلوله إلى قسمين :

(الأول) جمع قلة وهو ما وضع للعدد القليل من ثلاثة إلى عشرة ،
والحدان داخلان ، وألفاظه على الصحيح أربعة وهي : أفعلة وأفعل وفِعْلة
وأفعال نحو : أزمنة وأنسر وفتية وأجال ، جمعها ابن مالك في قوله :

أفعلة أفعل ثم فِعْله ثُمّة أفعال جموع قلة

ويدل على وضعها للقلة أمران : الأول : تصغيرها على لفظها بخلاف جموع
الكثرة التي ترد إلى واحدتها وتصغير الجمع يدل على التقليل ، الثاني غلبة استعمالها
في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت

(الثاني) جمع كبره وهو ما وضع للعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية له ،
وألفاظه على الصحيح ثلاثة وعشرون منها ستة عشر لغير منتهى الجمع وهي :

(١) شرحه على المفصل جموع الثلاثي المجرّد ج • ص ١٥

فُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ وفُعِلَ ،
ومنها سبعة تمتاز باسم صيغة منتهى الجمع وهي: فواهل وأخواتها ، وقد أشار
بعضهم إلى ضبط الأولى بالأمثلة مع التنبيه على الثانية إجمالاً فقال :

في السفن الشهب البغاة صور مرضى القلوب والبحار عبر
غلسانهم للأشقياء عمله قطاع قضبان لأجل الفيلة
والعقلاء سُردَ ومنتهى جموعهم في السبع والعشر انتهى

بجملته أوزان التكسير - سبعة وعشرون - وجمعا القلة والكثرة مختلفان
مبدأً وغايةً ، فإذا ورد أحدهما في مقام الآخر فأن كان بناء الآخر مفقوداً
في الوضع فاستعمال أحدهما مكان الآخر حينئذ حقيقة على سبيل الاشتراك
المعزى بين المعنيين السابقين كالحَيوان للإنسان والفرس ويسمى ذلك بالنيابة
وضماً - فنيابة جمع القلة وضماً عن الكثرة كأرجل وأعناق وأفتدة وأفواه
وآذان قال تعالى (وأرسلهم إلى الكعبيين ، فوق الأعناق ، وأفتدتهم هواء ،
أيديهم في أفواههم ، وفي آذانهم وقر) - ونيابة جمع الكثرة عن القلة وضماً
كرجال وجموع وقلوب وصردان ، وإن لم يكن بناء الآخر مفقوداً فاستعمال
أحدهما في مكان الآخر مجاز ويسمى ذلك بالنيابة في الاستعمال ، فنيابة القلة
كأقلام بدل قلام في قوله تعالى (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام) لأن
المقام لجمع الكثرة ، ونيابة الكثرة كقروء بدل أقرأء في قوله تعالى (ثلاثة قروء)
لأن ثلاثة تعين جمع القلة ، وإلى النيابة الوضعية بين الجمع بين أشار ابن مالك بقوله
وبعض ذى بكثرة وضعايفي كأرجل والعكس جاء كالصُ في
إلا أن تمثيلة بالصنفي جمع صفاة « الصخرة الملساء » لنيابة الكثرة عن
القلة وضماً غير مسلم لورود جمع القلة وهو أصفاء ، ولتعلم أن النوهين

المذكورين للنيابة إما يتحققان بين بعض جموع الثلاثى المجرد وكذا المزيد فيه المقيس على غير صيغة منتهى الجموع، لأن ما يجمع قياساً على منتهى الجموع من مزيد الثلاثى ومن الرباعى مجرداً ومزیداً والخماسى كذلك مما يلزم فيه نيابة الكثرة عن القلة وضماً لعدم ورود القلة فيها كما ستقف عليه مفصلاً وماتقدم من الفرق بين الجمعين مبدأ وغاية هو رأى الجمهور، واختار السعد أن مبدأ كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتحدان مبدأ لا غاية فلا ينوب عنده جمع الكثرة عن القلة مطلقاً لصدقه على مادون العشرة حقيقة، وإنما ينوب جمع القلة عن الكثرة على التفصيل المتقدم وضماً أو استعمالاً، ويرتب على هذا الخلاف قبول الاعتراف بثلاثة أثواب فيمن أقر أن عنده ثياباً مثلاً عند السعد لا الجمهور - هذا ما يتعلق بجمع التكسير أما جمعا السلامة فالجمهور على أنهما موضوعان للعدد القليل حقيقة،

قال ابن يعيش (لأنهما على منهاج التثنية والتثنية قليل فكانا مثله) (١)

ويدل على ذلك ما روى أن النابغة لما أنشده حسان قوله:

لنا الجففات الغر يلعن فى الضحى وأسيفنا يقطرن من بجدة دما (٢)

قال له: قلت جفانك وسيوفك - لكن استظهر الرضى أنهما موضوعان لمطلق الجمع المتحقق فى القلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوى فقال (والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما) (٣)

(١) شرحه على المفصل فى تقسيم الجمع إلى قلة وكثرة ج ٥ ص ١٧

(٢) الغر البيض بريد بياض الشحم، وقيد بالضحى لأنها معدة للضيوف ومساكين

الحى بالعداء، يصف قومه بالندى والبأس، والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٨١،

وشرح المفصل والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٤

(٣) فى المكان نفسه.

لكن لم يترتب على هذا الخلاف أثره في التصغير فإن الرضى وافق الجماعة على تصغير جمعى السلامة كالقلة في عدم الرجوع إلى المفرد اكتفاء باحتمالهما للقلة ، ومما هو مشترك بحسب وضعه وصالح حقيقة للقليل والكثير أسماء الجموع اتفاقاً - ومما يجب التنبه له أن القلة والكثرة الماضيتين في كل ما تقدم من التفسير والتصحيح وأسماء الجموع إنما تعتبران عند تنكير هذه الأنواع ، أما عند تعريفها بأل أو الإضافة فهي صالحة للأمرين على احتمالى الجنسية أو الاستغرافية .

ويجمل بنا قبل الكلام على أبنية نوهى جمع التوكسير أن نبين النهج الذى سنسلكه والسبب الداعى إليه فنقول :

كانت طريقة المتقدمين ومتابعيهم من المتأخرين فى هذا الباب أن يذكروا المفردات أولاً ثم جموعها المقيسة والسماعية من القلة والكثرة ثانياً ، لكن بعض المتأخرين ومنهم ابن مالك عكسوا الأمر فذكروا الجموع أولاً ثم المفردات المقيسة فيها والسماعية ثانياً ، ووجهة الأولين أن المفرد سابق على الجمع وجوداً فهو أصل له والمتأخرين أن الجمع هو المقصود بالذات فى هذا الباب ، وليس بخاف أن مسلك الأولين أقرب فائدة فى المطلوب لأن الشأن السؤال عن جمع المفردات لا عن مفرد الجموع ، ومسلك الأولين مؤد إلى المقصود بدرن عناء . أما مسلك المتأخرين فإنه يحوج الناظر إلى قلب الجموع ليصطاد المفرد المراد جمعه فيها فيعرف حينئذ جمعه ، وفى ذلك تعب كثير لاسيما إذا كان الجمع ذا مفردات كثيرة نحو (فعال) الذى يقاس فى ثلاثة عشر وزناً للمفرد مع كثرة مفرداته السماعية ، لكننا مع هذا كله سنقتنى طريقة ابن مالك لأنها التى بأيدى الطلاب فى مقررهم :

أبنية جموع القلة

سلف أن أبنية القلة على الصحيح أربعة :

الأول - (أفعل) وينقاس في نوعين (الأول) فَعَل بشرطين أن يكون اسما صحيح العين نحو نسر ودلو وظي فيقال في جمعها : أنسر إلى آخره ، وما كان من هذا الجمع معتل اللام فتكسر عينه ويصير منقوصا . فلا يقاس هذا الجمع في الصفة نحو ضخم ، وأما عبد وأعد فلغلبة الاسمية ، ولا في معتل العين نحو باب وبيت وسوط لثقل الضمة على العين المعتلة واو أو ياء وإن سكن ما قبلها لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى ، ولهذا شد قياسا واستعمالا أقوس في قول الأزرقي العنبري .

طرن انقطاع أوتار مَحْظَرَبَة في أقوس نازعتها أين شمالا^(١)

وأثوب في قول معروف بن عبد الرحمن .

لكل عيش قد ليست أثوبا حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا^(٢)

(١) البيت من شواهد شرح المفصل ج ٥ ص ٣٤ نعم استشهد به ثانيا على جمع شمال على شمل في ج ٥ ص ٤١ وكذا الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٧ وسيبويه ج ٢ ص ١٩٤ قال الأعم (وصف طيرا فشبهه صوت طيرانها بسرعة بصوت أرتار انقطعت عند الجذب والنزع عن القوس وأوقع التشبيه على الانقطاع لأنه سبب الصوت المشبه به وأنت الانقطاع لتحديد المرة الواحدة منه . والمحظربة المحكمة الفتل الشديدة . والأقوس جمع قوس ، وقوله نازعتها أين شمالا أي جذبت هذه الى ناحية وهذه الى ناحية أخرى لأن جاذب الوتر تخاف يمينه شماله في جذبها وتنازعها)

(٢) الشاهد في أثوب من الشطر الأول راجع سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ وشرحه الأعم بقوله (والمعنى أني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره) والبيت من أرجوزة مذكورة في مجالس نعلب (الجزء الثامن) ص ٤٣٩ وما بعدها .

وقياساً فقط لكثرة الاستعمال أعين قال تعالى (وتلد الأعين) ، ويشترط
لكثرة هذا الجمع في الثلاثى شرطان : صحة الفاء وعدم التضعيف ، فيقل
مثل أوجه وأكف لأن الكثير في الأمرين أفعال كأوقات وأوقاف
وأوصاف وأفذاذ وأفنان وأجداد، (الثانى) الرباعى بشروط أربعة :
أن يكون اسماً وقبل آخره مدة ومؤنثا وخاليا من علامة التأنيث نحو
عناق وذراع وهُقاب ويمين ، فلا يقاس هذا الجمع في الصفة كشجاج
ولا فيما لا مدة قبل آخره كزئب ولا فى المذكر ، وشذ جمع غراب ومكان
وشهاب وطحال وعتاد «عدة الحرب» وجبين ولا فى المقرون بعلامة
التأنيث كسجاية - وإلى هذا الجمع وما ينقاس فيه أشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح عينا أفعل وللرباعى اسما أيضا يجعل
إن كان كالعناق والذراع فى مد وتأنيث وعد الأحرف
وقد سمع أفعل لغير القياسى كثيرا من هذا: أجبل وأضبع وأقفل وأضلع
الثانى - (أفعال) - وينقاس هذا الجمع فى كل اسم ثلاثى لا يستحق الجمع
على أفعل إما لأنه على فعل ولكنه معتل العين كباب ويوم وميت وحى
قال تعالى (سبعة أبواب ، وتلك الأيام ، أموات غير أحياء) أو لأنه على
غير فعل ويدخل فى ذلك بقية أوزان الثلاثى المجرى التسعة ما عدا فُعلا
فيشمل نحو بصر وضغث وحلم وهضد وكتف وإنى وإبل وعنق قال
تعالى (لا تدركه الأبصار ، أضغات أحلام ، آناء الليل ، فوق الأعناق)
ومما تجدر الإشارة إليه أن الأوزان الخمسة الأخيرة لا تجمع قياساً إلا على
أفعال فقط ، فجمع قلتها ناب عن جمع كثرتها وضعاً ، أما فُعَل فقياس جمعه فِعْلان
نحو صرد وجرذ ونغز وخز فيقال فى جمعها صردان إلى آخره قال امرؤ القيس
م ١٤ - تصريف الأسماء

تُخَطَفُ خِرْزَانَ الشَّرْبَةِ بِالضَّحَى وَقَدْ جَحَرَتْ مِنْهَا ثَعَالِبُ أُرْوَالٍ (١)
وقد ألزم هذا الجمع لذلك الوزن لجمع كثرته مما ناب عن قلته وضعا
بعكس ما سبق ، وسيجيء تميم الكلام على هذا الجمع في جموع الكثرة ،
وعلى ذلك لجمع كل من فَعَلَ الاسم الصحيح العين ومن فَعَلَ على أفعال
شاذ قياساً ، فمن الأول جمع أنف وحمل وزند وفرخ على آناف وأحمال
وأزناد وأفراخ قال تعالى « وأولات الأحمال » وقال الأعمش

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدَكَ أَثْقَبَ أَزْنَادَهَا (٢)
وقال الخطيب يستعطف أمير المؤمنين عمر

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شبر (٣)
ومن الثاني جمع رطب وربيع «فصيل الربيع» ولهذا كله أشار الناظم بقوله
وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد
وغالبا أغناسهم فعلان في فعل كقولهم صردان

(١) الضمير في تخطف للعقاب ، وخرزان جمع خرز (ذكر الأرناب) وجحرت
دخلت جحرها ، والشربة وأورال موضعان ، يصف العقاب التي شبه بها فرسه ، والبيت
من القصيدة التي أولها (ألا عم صباحا) وشرحت في المواهب الفتحية .
(٢) البيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ قال الأعم (أى إذا اصطلحت
القبائل كنت خيرها وأدعاها إلى الصلح واجتماع الكلمة وضرب ثقوب الزند مثلا
لكثرة خيريه وسعة معرفته) ، وشرح المفصل ج ٥ ص ١٦ ومن قصيدة في مدح
سلامة ذي فائش أحد ملوك اليمن .

(٣) كنى بالأفراخ عن أولاده الضعفاء ، وذو مرخ واد بالحجاز ، والزغب جمع
أزغب ، والزغب بالتحريك أول ما يبدو من ريش الفرخ ، والبيت من شواهد شرح
المفصل ج ٥ ص ١٦ والسكامل ج ١ ص ٣٠٣ ومن مقطوعة قالها بعد أن هجا الزرقان
فاستعدى عليه أمير المؤمنين فحبسه - كانت سبيا في العفو عنه

وما حفظ فيه أفعال من غير الوزنين السابقين فعيل قال ابن خالويه (فأما على أفعال فقد جاء شريف وأشراف وشهيد وأشهاد ونصير وأنصار وهو قليل)^(١) الثالث (أفعلة) وينقاس في كل مفرد استوفى شروطا أربعة وهي : أن يكون اسما مذكرا رباعيا ثالثة مدة ، سواء أكان مفتوح الفاء أم لا وكانت مدته ألفا أم لا نحو زمان وخوان وحوار وعمود ومصير « المتى » وجنين قال تعالى « وإذ أنتم أجنة » وقد التزم هذا الجمع إذا كانت مدة المفرد المذكور ألفا وكان مضعف اللام أو معتلها مع فتح فائه أو كسرهما فالمضعف نحو منان وزمام وبئات وعنان ، والمعتل نحو قباء ورشاد ورواد قال الشاعر :
إني إذا ما القوم كانوا أنجيه واضطرب القوم اضطراب الأرشية
وشد فوق بعضهم بالأروية هناك أوصيني ولا توصى بيه^(٢)
ولقد سلفت أمثلة كثيرة لمعتل اللام في الممدود القياسي فانظرها ثمة ، ومتى اتفقت أحد الشروط الأربعة فلا يكون الجمع قياسيا ، وشذ جمع الصفة في ذليل وهزبن وشحيح ونجى ، وجمع المؤنث في عقاب ، وجمع غير الرباعي سواء أكان ثلاثيا كقدح ونجد وخال وقرن وواد قال تعالى (فسالت أودية) أم كان خماسيا كرمضان ، وجمع ما ليس ثالثة مدأ كجائزة « الخشبة الممتدة في أعلى السقف » وناحية ، وإلى هذا أشار الناطم بقوله :

(١) كتاب ليس ص ٧٠

(٢) أنجية جمع نجى أى صاروا فرقا ، والأرشية الحبال ، واضطرابها عند الاستقاء عليها من الآبار ، والأروية الحبال ، والشدها خوف السقوط عند غلبة النعاس ، والبيتان من شراهد المعنى (الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثامن) على أنه إذا ورد خبر إن جملة لإنشائية أول ، والبيتان في ديوان الحماسة (باب الحماسة)

في اسم مذكر رباہی بسمد ثالث أفعلة عنهم اطرده
والزومه في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو إعلال
ويستفاد مما سبق في جمعي القلة الأولى والثالث أن الفاصل بين
مفرديهما بعد الاشتراك في كونه اسما رباہيا ثالثة مدة إنما هو التذكير
والتأنيث، فالمؤنث قياسه أفعُل والمذكر أفعلة للفرق بينهما، فإن كان المفرد
ذا وجهين جاز فيه الجمعان قياسا على الاعتبارين، ولذا ففي الصبان (واهم أن
نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير
قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة والسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل
في جمع القلة أسبل وأطرق والسن وأسلح، والبعير يقع على الذكر والأنثى
سمع صرعتني بعيري فيقال على الأول أبعرة وعلى الثاني أبعر، فارضى)
الرابع (فِعْلة) ولا يقاس هذا الجمع في شيء من أوزان المفرد وإنما
حفظ في ستة أوزان: فَعْل نحو شيخ وجار وثور وقاع وفَعْل نحو قتي
وولد وأخ وفَعْل نحو ثني «الثاني في السيادة» وفَعَال نحو غزال وفُعَال نحو
غلام وفَعِيل نحو صبي وخصى فتقول في جمعها: شبيخة إله قال تعالى
(إذ أوى الفتية، فإن كان له إخوة، كسر اب بقية) ولعدم القياس فيه
قال ابن السراج إنه اسم جمع ولهذا رد الناظم عليه فقال:
فُعَل لنحو أحمر وحمرا وفِعْلة جمعا بنقل يدرى
إلا أنه كان الأوفق في النظم تقديم هجز البيت على صدره لتصل جموع
القلة فإن فُعْلا أول جموع الكثرة وليس ثمة ضرورة إلى ذكره قبل فِعْلة.
أبنية جموع الكثرة
سلف أنها ثلاثة وعشرون: ستة عشر لغير منتهى الجموع والباقي لها.

الأول- (فُعِل) وقد ذكر في الشطر الأول من البيت الماضي، وينقاس في نوعين : أفعل ومؤنثه فعلاء سواء أكانا متقابلين بأن كان أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث كأحمر وحمراء أو انفردا لما منع خلق كآدر ورتقاء ، فإن كانا منفردين لما منع الاستعمال خاصة نحو آلى وعجزاء في أشهر اللغات ففي قياسية هذا الجمع خلاف والمشهور اعتبار القياسية ، فعلى ما تقدم يقال في جمع أصم وأبكم وأعمى وأسود وبيضاء وحمراء وحوراء وعيناء : صم إلى آخره قال تعالى « صم بكم عمى ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرايب سود ، وحور عين » وقد مضت في الصفة المشبهة أمثلة كثيرة للنوعين وما يتعلق بهما قياسا وتقابلا وانفراداً ، وإذا كانت عين هذا الجمع ياء وجب كسرها لسلامتها خوف انقلابها وواو للضمة وهي ثقيلة مع ثقل الجمع وذلك نحو عين السابقة ، ويجوز ضم عين هذا الجمع في الشعر بثلاثة شروط : صحة عينه ولامه وعدم تضعيفه ، وقد سمع هذا الجمع في غير النوعين السابقين - من ذلك بدنة وأسد ونقوق « الضفدعة الصياحة » وحاج وبازل وعائد قال تعالى « والبدن جعلناها » وقال الأعشى الواهب المائة الهيجان وعيها عودا تزجى خلفها أطفالها (١)

الثاني- (فُعِل) وينقاس في المفرد المستوفى شروطاً أربعة وهي أن

(١) الهيجان كرام الإبل الأبيض، وإضافة العبد إليها لقيامه برعيها، وعودا حديثات النجاج حال من الهيجان ، وتزجى تسوق ، والبيت من شواهد سيويوه على عطف العبد على المائة مع عدم إضافته الى ما فيه أل راجع ج ١ ص ٩٤ ومن شواهد الرضى على أن ضمير المعرف باللام في التابع يجعله كالمعرف باللام راجع الحزاة شاهد ٢٩٤ ومن قصيدة تقدم منها بيت يلي هذا البيت في ص ١٧٤

يكون اسما رباعيا بمدة قبل لامه صحيح اللام سواء أكان بعد هذا مذكراً أم لا ومفتوح الفاء أم لا وصحيح العين أم لا ، إلا أنه إذا كانت المدّة ألفاً اشترط فيه مع الشروط المذكورة ألا يكون مضاعفاً فيقال في جمع قذال وذراع وعمود وسيل وسرير ومصير وصحيفة وخوان وسيال « شجر له شوك » وعيان « حديدة الفدان » : قُذِلْ إلى آخره قال تعالى « فاسلكي سبل ربك ، مرر مرفوعة ، في صحف مكرمة » - ومتى تخلف أحد الشروط المذكورة فلا يقاس هذا الجمع فلا تجمع الصفة وشذ جمع صناع « المرأة المتقنة » ونذير وعوان ، نعم استثنوا منها ما كانت على فعول بمعنى فاعل لجمعها قياسي نحو صبور وغفور وفخور قال طرفة .

ثم زادوا أنهم في قومهم غفُر ذنبهم غير فُجِر (١)

ولا غير الرباعي وشذ جمع سقف ورهن ونمر ، ولا الخالي من المد ولا معتل اللام ولا المضاعف مع كون المدّة ألفاً وشذ جمع هنان وحيجاج « العظم النابت عليه الحاجب » ووطاط « الضعيف » وقد حكموا بالندرة في جمع ما مدته ألف إذا كان مضموم الفاء نحو فراب وقراد وكراع « مستدق الساق من الغنم والبقر » - ويجوز تخفيفاً إسكان عين هذا الجمع إن كانت صحيحة أو ياء إلا أن الياء متى سكنت وجب قلب ضمة الفاء كسرة لما فات قريباً ، فإن كانت العين واواً وجب تسكينها لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل ولا يستباح بقاؤها إلا في النظام ويمتنع التسكين في المضعف -

(١) يصفهم بالعفو وترك الفخر بذلك بعد وصفهم بالجرأة والإقدام قبل .
والبيت من شواهدهم في أبدية المبالغة على بقاء عملها بعد جمعها راجع سيويه ج ١ ص ٥٨ والمفصل والرضي راجع خزانة الأدب شاهد ٦٠٧

وبالتأمل في جمع الاسم الرباعي ذى المد قبل الآخر يعلم أنه ينقاس على وزنين في جمع القلة أفعلته للمذكر منه وأفعل للثؤنث ، أما في الكثرة فقد اطرده على وزن واحد وهو فُعَل المذكور . وإليه يشير الناظم بقوله

وفُعَل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
 مالم يضاعف في الأعم ذوالألف

الثالث (فُعَل) ويطرد في نوعين : الأول - فُعَلَة اسما كقربة ومدة وزية وزلفه «القطعة» وسورة وقوة وصورة قال تعالى (زلنا من الليل ، بعشر سور ، أحسن صوركم) فأن كان صفة فلا يجمع وشد في بهمة «الرجل الشجاع» - الثاني - فعلى أنى الأفعال نحو الكبرى والعليا قال تعالى (إنها لإحدى الكبرى) بخلاف نحو حبل وشد جمع رؤيا ، وقد سمع الجمع من غير النوعين المذكورين كجمع نوبة وقرية وبادرة وهدو ونفساء وتهممة وتخممة

الرابع (فِعَل) ويطرد في المفرد الذى على وزن فِعَلَة اسما نحو كسرة وفرية وحلية وحلية وحجة وبيعة وشيعة قال تعالى (ثمانى حجج ، صوامع وبيع ، دينهم شيعا) فلا يجمع الصفة وشد جمع صَمَّة «الرجل الشجاع» كما شد جمع ما ليس على فِعَلَة نحو ذكرى وقصعة وضيفة ومعدة وقامة وحاجة وتارة وهدو وحدأة ولثة - ولا يغيب عن ذهنك ما تقدم في المقصور القياسى أن اختلاف هذين الجمعين فيما ينقاسان فيه تابع لاختلاف حركة الفاء لمفرديهما كسراً وضماً كما ترى ، وأن المفرد لو ورد مكسوراً الفاء ومضموماً صلح الجمعان له كما فى الأمثلة المذكورة ثم ، وأن كلا من الجمعين قد شارك الآخر فيما يخصه من بعض الأمثلة - هذا . وإلى الجمعين المذكورين يشير الناظم بقوله

وفُعَل جمعاً لفُعَلَة عرف

ونحو كبرى ولفِعْلَةٌ فِعْلٌ وقد يجيء جمعه على فَعَلٍ
الخامس (فُعْلَةٌ) وينقاس في الوزن الذي على وزن فاعل معتل اللام
للمذكر العاقل نحو: ناح ورام وداع وعاف وعاد وبان وآس فتقول
في جمعها: نحاة إلى آخره قال القاسم بن حنبل المري .

بناة مكارم وأساءة كلّم دماؤهم من الكلاب الشفاء^(١)

فلا يجمع غير الوصف ، وشذ جمع باز ، ولا ما ليس على فاعل وشذ جمع
كَمْي ، ولا صحيح اللام وشذ جمع هادر « الذي لا يعتد به » ولا ما للوثوث
نحو عادية ، ولا ما ليس للعاقل نحو أسد ضار .

السادس (فَعْلَةٌ) وينقاس في الوصف المستوفى في الشروط الخمسة الماضية
مع إبدال الصحة باهتلال اللام فقط نحو كامل وساحر وكافر وفاجر
وخازن فتقول في جمعها: كملة إلى آخره قال تعالى (وجاء السحرة أولئك هم
الكفرة الفجرة . وقال لهم خزنتها) ، ومن هذا جَوْلَةٌ وخَوْلَةٌ جمعى
جائل « ذاهب في الأرض » وخائل « متكبر » إلا أن هذين الجمعين لم يعلا
شذوذاً ، غير أنه يقل هذا الجمع في المضاعف قال ابن خالويه (ليس في كلام
العرب من المضاعف فاعل وفَعْلَةٌ إلا شاب وشبية وبار وبررد وعاق وعققة^(٢))
وشذ جمع ما ليس على فاعل كسيد وخبيث ، وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله
في نحو رام ذو اطراد فَعَلَهُ وشاع نحو كامل وكمله

السابع: (فَعْلَى) وينقاس في فَعِيلٍ بمعنى مفعول دال على هلاك كقتيل

(١) السكلم المجرح ، والكلب شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ،
ولا دواء له أنجح من شرب دم ملك ، والبيت في الحماسة (باب الأضياف والمديح)

(٢) راجع كتاب ليس ص ٧٠

أو توجع كجريح أو تشنت كأسير ، وحمل على فعيل السابقة في القياس ما أشبهه في المعنى من أوزان ستة وهى : فعل كزمن وأفعل كأحق وفيعل كبيت وفاعل كهالك وفعيل بمعنى فاعل كمريض قال تعالى (وإن كنتم مرضى) وفعلان كسكران وروبان قال بشر بن أبى خازم الأسدى .

فأما تميم تميم بن مُرْ فالفهم القوم روبي نياما^(١)

وما سوى ذلك يرجع إلى السماع كجمع كئيس وإلى هذا أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قن

- الثامن - فَعْلَةٌ ويكثر في فُعْلٍ اسما صحيح اللام نحو قرط وجحرو وخرج

وكوز ودب ، بخلاف الصفة كحلو ومعتل اللام كهضو ، ويقبل في غيره من

فَعْلٍ نحو غمر وجبء وققع وفَعْلٍ نحو قرد وحسل فيحفظ فيهما كما يحفظ

في غيرها بجمعهم ذكرا وهاذرا ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

لفُعْلٍ اسما صح لاما فَعْلُهُ والوضع في فَعْلٍ وفِعْلٍ قللاه

- التاسع - فُعْلٌ وينقاس في الوصف الذى على فاعل أو فاعلة صحيحى

اللام نحو صائم وصائمة ، نفرج غير الوصف كحاجب العين وجائزة البيت ،

وغير صحيح اللام كقاض ، ونذر جمع خريدة وأعزل ،

- العاشر - فُعْمَالٌ وينقاس في الوصف الذى على فاعل فقط صحيح

اللام ، ونذر جمع فاعلة كصادة في قول القطامى :

(١) ألفهم وجدهم ، وروبي خراء النفس مستثقلون نوما أو شربوا الرائب

فسكروا ، والبيت من شواهد أدب الكاتب على أن مادة روبة منها روبي (باب

المعرفة المسمون بالصفات وغيرها) ، ومن قصيدة قالها بعد يومى النصار والجفار

تمنخر بقومه على بنى تميم وعامر ، مذكورة في مختارات شعراء العرب .

أبصارهن إلى الشبان مائة وقد أراهن عن غير صداد (١)
كما ندر الجمعان المذكوران في معتل اللام نحو سار وغاز قال تعالى
(أو كانوا غزّي) وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله
وَفُعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاهِلُهُ وَصَفِينِ نَحْوِ عَادِلٍ وَعَاذِلِهِ
ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلِ لَأَمَّا نَدْرَا
- الحادى عشر - فِعَالٌ وَيُنْقَاسُ فِي ثَلَاثَةِ عَشْرٍ وَزَنَا : الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ
اسميين نحو كعب وثوب ودلو وقصعة أو وصفين نحو : صعب وخدلة
« ممتلئة الساقين والذراعين » بشرط ألا تكون الفاء أو العين ياء وإلا
فجمعهما على فِعَالٍ قَلِيلٌ نَحْوُ يَعْرُ « الجدى يربط فى الزية » وضيف وضيعة
وقد سمع جمع هيبة « ما يضع الرجل فيها متاهه » - الثالث والرابع - فَعَلٌ
وَفَعْلَةٌ اسميين غير معتلى اللام ولا مضعفها بكمل ورقبة بخلاف بطل وقى وطلل ،
وشذ طلال وحسان - الخامس والسادس - فِعَلٌ وَفُعَلٌ اسميين نحو ذئب
وريح ودهن ورمح بخلاف جلف وحلو - السابع والثامن - فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ومؤنثه صحيحى اللام نحو ظريف وسمينة وخفيفة قال تعالى (بقرات
سمان) بخلاف نحو جريح وبخلاف نحو غنى ومؤنثه - والخمسة الباقية فَعْلَانٌ
ومؤنثاه فَعْلَى وَفَعْلَانَةٌ كغضبان وغضبى ، وسيفان وسيفانة ، وَفَعْلَانٌ
ومؤنثاه كحمصان وخمصانة - وقد ألزموا هذا الجمع دون غيره من جموع
التكسير لفعيل ومؤنثها السابقين إذا كانا واوى العين صحيحى اللام ولم يرد
ذلك إلا فى ثلاث كلمات وهى : طويل وقويم « حسن القامة » وصويب

(١) من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث السكلابى وقد ذكرت مع شرحها وسببها
بالتفصيل فى رغبة الأمل على السكامل ج ١ ص ١٩٦ وما بعدها .

« صائب » - وأما العويص فقد صار اسما وقد أشار الناظم إلى هذا كله بقوله :

فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ فِعَالٌ لَهَا وَقَلٌّ فِيهَا عَيْنُهُ أَيْ مِنْهُمَا
وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مَضْمَعًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلْ
وَفِي فِعِيلٍ وَصِفِ فَاعِلٌ وَرَدَ كَذَلِكَ فِي أَتْيَاهُ أَيْضًا اطْرُدْ
وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلِيٍّ فَعَلَانَا أَوْ أَتْيِيهِ أَوْ عَلِيٍّ فَعَمَلَانَا
وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

إلا أنه لا يؤخذ منه الاطراد في الخمسة الأخيرة لأن الشيوخ لا يستلزمه مع أنه وافق على الاطراد في التسهيل ، وما يحفظ فيه هذا الجمع الوصف الذي على فاعل ومؤنثه نحو راع وراقم وآم قال تعالى (حتى يصدر الرعاء. فإذا هم قيام، واجعلنا للمتقين إماما) وعلى أفعل ومؤنثها نحو أعجف وعجفاء ، قال تعالى (سبع عجاف) وعلى فَعَالٍ كجواد قال تعالى (الصفانات الجياد) ، وعلى فِعِيلٍ كخير ، وعلى فِعْلَةٍ نحو حلة « مجاور مقيم » قال عبد المطاب :

لَا هُمْ إِنْ الْمَرْءَ يَمُ — نَعِ رَحْلُهُ فَا مَنَعَ حَلَالِكُ (١)

وكذلك يحفظ في الاسم الذي على فَعُولٍ كحروف . وعلى فُعْلٍ نحو :

سَبْعٌ وَعَلَى فَعِيلٍ نَحْوِ نَمْرٍ ، وَغَيْرِ هَذَا مَا يَطُولُ بِنَا سَرْدِهِ .

ولتعلم أن المعروف في الجموع إنما هو (فِعَالٌ) المذكور أما (فُعَالٌ) فالمعروف فيه أنه من أبنية المصادر والمفردات ، نعم قد ورد جمعا نادرا في كلمات محصورة قالوا : رُبَابٌ جَمَعَ رُبِي « الشاة حديثة التاج » وفرار

(١) أول كلمة قالها وهو آخذ بحلقة باب الكعبة يستنصر الله على أبرهة وجنده

في حادث الفيل المعروف راجع سيرة ابن هشام .

جمع فرير « ولد الظبية » وتؤام جمع تؤوم ، وهُرام جمع هَرم كعراق جمع عرق « وهما العظم أكل لحمه » ورخال جمع رخل ، وظؤار جمع ظُر وبساط جمع بُسَط « الناقة المتروكة مع ولدها » وقد نظمه صدر الأفاضل بقوله :

ما سمعنا كلها غير ثمان هن جمع وهى فى الوزن فُعَال

فرُّباب وفرار وتؤام وهرام وعراق ورخال

وظؤار جمع ظُر وبساط جمع بُسَط هكذا فيما يقال (١)

- الثانى عشر - فُعول وينقاس فى أربعة أوزان : الأول فَعِل اسما نحو

كبد ونخذ ونمر وهذا الجمع كاللازم لهذا الوزن فى الكثرة ، أما فى القلة

فتياسه أفعال وجاء نادرا جمعه فى الكثرة على فُعَل نحو نمر ، فعلم مما مضى أن

لنمر جمعين قياسيين وهما : نمر ونمور ، وسماهين هما : نمار ونمر - والثلاثة

الباقية الاسم الثلاثى الساكن العين : مفتوح الفاء وليست عينه واو أو نحو

كعب وشذ جمع فوج وقوس ، ومكسورها نحو : ضرس ولص ، ومضمومها

بشروط ثلاثة : ألا تكون عينه واو أو لا لامية ياء ولا مضعفا نحو جند وبرد ،

نخرج نحو حوت ومُدَى « مكيال » وخف ، ويحفظ فى فَعَل نحو شجن وندب

« الخطر » وذكر وطلل ، وسمع فى جمع شاهد وبدرة وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وبفُعول فَعِل نحو كبد يخص غالباً كذاك يطرَد

فى فَعَل اسما مطلقا وفَعَل له

(١) هذا الحصر اقتصار على المشهور منها راجع شرح القاموس للقرافى (رخل)

والشهاب على درة الغواص فى الوهم ٨٤ ، والمزهر النوع الأربعين ضوابط

واستثناءات فى الأبنية وغيرها ، وحاشية يس على التصريح بالجمع الحادى عشر من

أبنية الكثرة فعال ، والألوسى فى تفسير قوله تعالى (حتى يصدر الرعاء) - والصحيح

أن فعلا من أسماء الجوع لا الجوع كما ستعرف عند الفرق بين الجمع واسمه فى الخاتمة

غير أنه يؤخذ منه أنه مطرد في فَعَل أيضا والصحيح ما تقدم .
- الثالث عشر - فَعْلَان وينقاس في أربعة أوزان من الأسماء (الأول) فَعَل
كصرد وسبق الكلام في جموع القلة عليه (الثاني) فَعَال كغراب (الثالث) فَعَل
واوى العين كحوت ونون وعود (الرابع) فَعَل واوى العين أيضا كقاع
وساج ونار وخال وجار - ويقل في غير هذه الأوزان فقد سمع من الأسماء
في نحو غزال وخروف وظليم وحائط ونسوة وولد ، وفي صنو ونظائر
وقد جمعها ابن مالك في قوله :

للحِيسَل والخِرِص في التَّكْسِيرِ فَعْلَان وهكذا قل خشفان وخيطان
رِئِد وشقِد وشيخ هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان (١)
ولا يخفى أن الجمع لهذه الكلمات يوافق مشناها صورة لكنهما يختلفان في الإعراب
والتسوين كما لا يخفى - ومن الصفات في نحو شجاع وشيخ وأخ ، وإلى الأنواع
القياسية خلا الأول الذي سبق الكلام عليه في القلة أشار الناظم بقوله :

..... وللْفَعَالِ فَعْلَانِ حَصَلَ

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما

غير أن التعبير بالشيوع لا يوافق الواقع على الصحيح كما تقدم .

- الرابع عشر - فَعْلَان وينقاس في ثلاثة أوزان من الاسم وهي : فَعَل
كظهر وبطن وفَعَل صحيح العين كذكر وجمل وفَعِيل كرفيف وكثيب
ومصير ، بخلاف الصفة في الثلاثة كضخم وبطل وجميل ، وبخلاف معتل العين
من فَعَل كقود ، ويحفظ هذا الجمع في فاعل وصفنا نحو راكب وفارس

(١) الحِيسَل ولد الضب ، والخِرِص سنان الرمح ، والخشِف الغزال ، والخِيط قطع
النعام ، والرِئِد المثل ، والشقِد ولد الحرباء ، والشِيع نبت ، والصنو المثل ، والقنو الكباشية

وأفعل فعلاء كأسود وأبيض وأعمى - وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :
وفعلاً اسماً وفعيلاً وفَعَل غير معل العين فُعْلَان شمل
- الخامس عشر - فُعْلَاء وينقاس في المفرد المستوفى شروطاً ثمانية

وهي : أن يكون على فَعِيل ووصفاً لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل اللام
دالاً على سَجِيَّة مدح أو ذم وبمعنى اسم الفاعل سواء أكان اسم الفاعل على
زنة فاعل نحو كريم وبخيل قال الله تعالى (حنفاء لله ، رحماء بينهم) ويستثنى
من ذلك صغير وصبيح وسمين وطويل فأنها جمعت على فِعَال ، أو كان على
وزن مُفْعَل كسميع ، أو على مفاعل ككَلِيْط قال تعالى (وإن كثيراً من الخلقاء)
وقد فات أمثلة لهذه الأنواع الثلاثة في اسم الفاعل وأبنية المبالغة .

نخرج ما ليس على فَعِيل بأن كان على زنة فاعل فلا يقاس وقد ورد قليلاً
قال ابن خالويه (ليس في كلام العرب فاعل وجمعه فعلاء إلا شاعر وشعراء
وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء وفعلاء جمع فَعِيل لا فاعل لأن من
العرب من يقول شعُر الرجل إذا قال شعراً كما يقال شعر ، ومن قال شعُر
فالقياص أن يجيء الوصف على فَعِيل فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بشعير
ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل ، وهذا دقيق جداً فاعرفه لآنى ما أعلم أنه
استخرجه أحد ، وعاقل وحقلاء وصالح وصلحاء ، وأما علماء فليس جمعاً
لعالم ولكنهم قالوا رجل عالم وعليم وعلامة فعلماء جمع عليم) (١)

أو كان على دُعَال كشجاع وبعضهم رأى القياص فيه أو فَعَال كجبان أو فَعَل
كسمح ، أو فعول كودود ورسول - وما ليس وصفاً كنصيب ، وما لمؤنث
كشريفة قال الرضى (وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو : نسوة فقراء وسفهاء) (٢)

(١) راجع كتاب ليس ص ٧٠ (٢) شرحه على الشافية جمع التفسير للصفة

وما ليس لعاقل نحو مكان فسيح ، وما كان مضاعفاً كشديد ، أو معتل
اللام كغنى ، وشد تقواء وسخواء وسرواء ، وما لا يدل على سجية ، وما ليس
بمعنى اسم الفاعل كجرح وشد قتلاء وأسراء وسجناء وجلباء ودفاء .

- السادس عشر - أفعلاء وينوب قياساً عن فُعلاء في المضاعف والمعتل
اللام من فعيل المتقدمة كشديد وفي قال تعالى (أشداء على الكفار ، أغنياء
من التعفف) ، فلو كان المفرد مما ورد في لامة الوجهان : تحقيق الهمزة وتخفيفها
نحو النبي فأن الجمع ينقاسان فيه على حسب الاستعمالين قال تعالى (إذ جعل
فيكم أنبياء) وقال العباس بن مرداس السلمي

يا خاتم النبأ إنك مرسل بالحق كل هدى السبيل هذا ك^(١)

و شد جمع نصيب لأنه اسم ، و صديق و هين لعدم التضعيف والإعلال ،
وظنين لأنه بمعنى اسم المفعول ، وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله
ولكريم وبخييل فُعلاء كذا لما ضاهاهما قد جعلاً
وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذلك قل

ومن هنا يبدأ الكلام على صيغ منتهى الجموع مضافة إلى ما سبق ، وينبغي
قبل الكلام عليها أن نلفت نظرنا إلى أن المميز لها إجمالاً عن الجموع السالفة
وجود ألف الجمع فيها مسبوقه بحرفين ومشفوعة بحرفين أو ثلاثة ، سواء
أ كانت مفتوحة الأول مطلقاً أم مضمومته ولا تكون إلا معتلة اللام نحو
أسارى وقدامى ، وسواء أ كانت مجردة من التاء أم محتومة بها نحو ملائكة
نعم إن النحوى إذا ذكر صيغ منتهى الجموع فيما لا ينصرف فإنه يقصد بها

(١) البيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ والمبرد في الكامل ج ٦ ص ١٢٥

وهو من قصيدة قالها للنبي ﷺ يوم حنين راجع سيرة ابن هشام

الممنوعة من الصرف للصيغة المخصوصة عنده فيخرج منها مضموم الأول وإن كان ممنوعاً من الصرف لألف التأنيث المقصورة : والمختوم بالتاء لأنه مصروف ، فاصطلاح النحوي أخص من الصرفي ، على أننا سنقتصر على سبع من الصيغ ونترك (فُعالي) تبعاً لابن مالك وهاك بيانها :

- السابع عشر - فواعل وينقاس في سبعة أنواع وهي : اسم على فوعل بكجوهو ومثله المختوم بالتاء كصومعة أو على فاعل كطابع أو فاعلاء كقاصعاء أو فاعل نحو كاهل ، ووصف على فاعل لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كخائض ولذا كر غير عاقل كصاهل ، ولفظ على وزن فاعلة اسماً نحو ناصية وصاعقة قال تعالى (ويرسل الصواعق ، يؤخذ بالنواصي) ومن ذلك حوائج جمع حاجة مخفف حائجة ولهم كلام آخر في هذا الجمع ^(١)

أوصفة نحو : قاعدة وخالفة وصافة قال تعالى (والقواعد من النساء ، مع الخوالف ، عليها صواف) وشذ جمع فاعل صفة للبذكر العاقل كنواكس في قول الفرزدق

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار ^(٢)

(١) راجع ألفاظ ابن السكيت باب الحوائج والدرة الوم ٥٤ والأشباه (الفن السابع) والكامل مع الرغبة ج ٣ ص ١٤٥ والمواهب الفتحية ج ١ ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢) خضع روى بضم الضاد جمع خضوع مبالغة خاضع أى متواضع ، ويسكونها جمع أخضع أى في عنقه أط من خلقة . والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ وشرح ابن يعيش ج ٥ ص ٥٦ والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٧٤ وقد روى نواكسى جمع سلامة لجمع التكسير ، وبه استشهد الرضى على الكافية ، راجع الخزانة شاهد ٣٠ والبيت من قصيدة يمدح بها آل المهلب ويخص من بينهم يزيد

قال المبرد (وفي هذا البيت شيء يستظهر فيه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لثلاثا يلتبس بالموث، لا يقولون ضارب وضوارب وقاتل وقواتل لأنهم يقولون في جمع ضاربة وضوارب وقائلة وقواتل، ولم يأت ذلك إلا في حرفين أحدهما في جمع فارس فوارس لأن هذا مما لا يستعمل في النساء فأمنوا الالتياس، ويقولون في المثل هو هالك في الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة) (١)

لكن البغدادي تعقب هذا الحصر في خزنة الأدب (٢)

وإلى هذا الجمع وما ينقاس فيه وما ورد شاذاً أشار ابن مالك بقولاً :

فواعل لفوعل وفاعل وفاهلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاهله وشد في الفارس مع مائه

الثامن عشر (فعائل) وينقاس في كل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره سواء أكان مفتوح الفاء أم لا ومدته ألفاً أم لا وختم بالتاء أم لا ، فالمقرون بالتاء خمسة وهي : فعالة مثلثة الفاء نحو سحابة ورسالة وكُناسة ، وفعولة كحلوبة ، وفعيلة كشريفة قال تعالى (وحلائل أبنائكم) - خير أنهم قد استغنوا عن هذا الجمع في بعض كلمات على فعيلة قال الرضي على الشافية (وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان في صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة كباثر وصغائر وسمائن) وقد تقدم قريباً في فعلاء أنهم استغنوا عنه أيضاً بفعال في جمع صغير وصبيح وسمين - والخالي من التاء

(١) الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ونقل في العقد للفريد في الياقوتة في العلم والأدب

(باب نوادر من النحو)

(٢) فزاد تسع كلمات فالسموع جمعه على فواعل إحدى عشرة كلمة راجع شاهد ٣٠

خمسة أيضاً: فعال مثلث الفاء مفتوحها نحو شمال «الريح» ومكسورها شمال «الطبيعة أو مقابل اليمين» ومضمومها عُقاب ، وفعول كعجوز، وفعيل كسعيد «علم امرأة» فتلك عشرة كاملة ، فلا يجمع الثلاثى وشذ جمع حُرّة وصرّة وطنّة «رطوبة حمراء شديدة الحلاوة» ولا المذكر وشذ جمع دليل ونظير ووصيد «فناء البيت» وجزور ، وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله:

وبفعائل اجمعن فعّاله وشبهه ذا تاء او مُزّاله

التاسع عشر (فعالى) وينقاس فى خمسة أوزان فعّلاة كمومة «الفلاة» وفعّلاة كسعلاة ، وفعّالية كهبرية «ما يتعلق بأصول الشعر مثل النخالة» وفعّأوة كعرقوة . وما حذف أول زائديه من نحو حَبَنطى وقلنسوة العشرون (فعّالى) وينقاس فى ثلاثة أوصاف نَعْلان وفعلى وفعلى نحو سكران وسكرى وحبلى ، ويشترك هذا الجمع مع سابقه فى نوعين وهما فعلاء اسما أو صفة لا مذكر لها نحو صحراء وهذراء وفعلى اسما كدهوى ، وسُمِعَا فى ذى الألف المنقلبة نحو مدرى . وبهذا تبين أن الأول ينقاس فى سبعة والثانى فى خمسة فالنسبة بينهما العموم والخصوص الوجهى ، على أن الجمع الثانى يراه العلماء متفرعا عن الأول قال الرضى (والدليل على أن ألف فعّالى فى الأصل ياء أنا لو سميننا بحبّالى وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بحبّارى وذلك أنا جوزنا هناك حَبَيْرى وحَبَيْرا كما بين فى التصغير بل يجب ههنا أن نقول حَبَيْل بحذف الألف المتوسطة كما تقول فى تصغير جوار ومساجد هلمين جوبر ومسيجد) (١) - ومما تجب ملاحظته أن القياسية لبعض الأنواع المذكورة كثر فيها الخلاف بينهم، وإلى بعض ما يتعلق بالجمعين أشار الناظم بقوله

(١) شرحه على الشافية جمع التكسير لما آخره ألف التانيث وهذا ملخص ابن يعيش

وبالفعلَى والفعَالَى جمعاً صحراء والعذراء والقيس أتبعاً
الحادى والعشرون (فَعَالِي) وينقاس فى كل اسم ثلاثى ساكن الوسط
آخره ياء مشددة مزيدة لغير النسب المجدد بأن لاتكون للنسب أصلاً
ككرسى وكركى وقُمْرِى وبردى ونوتى أول للنسب المنسب كبُخْتى ومَهْرَى
(وذلك أن المهري فى الأصل المنسوب إلى مَهْرَة بن حيدان ثم كثر
الاستعمال حتى صار اسماً للنجيب من الإبل). فخرج متحرك الوسط نحو هربى،
ومانسبه متجدد نحو تركى ومصرى - وعلامة ياء النسب المتجدد دلالة اللفظ
بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب إليه ، وأما التى لغيره
فيختل اللفظ بسقوطها ويصير مما لا معنى له ، وقد ورد هذا الجمع لنحو
صحراء على مقتضى الأصل فى الشعر قال الوليد بن يزيد بن عبد الملك
لقد أهدو على أشق رَ يغتال الصحاريّاً^(١)

قال الرضى فى مبحث جمع التكسير (والأكثر أن يحذف الياء الأولى
لاستئصال الياء المشددة فى آخر الجمع الأقصى ولا سيما إذا لم تكن فى الواحد
حتى يتحمل فى الجمع للمطابقة كما فى كرسى وكراسى ... فيبقى إذن صحار كجوار
سواء فى جميع أحوالها ، والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى
درجة ثالثة وهى قلب الياء ألفاً لصيرورته كدعاو بسقوط المد الذى كان
قبل ألف التأنيث فتقول صحارى وعذارى وصلاتى ... وقد ألحق بيباب
صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان وهما : بخاتى ومهارى
فجوز فيهما الأوجه الثلاثة والتشديد أولى ولا يقاس عليهما)

(١) يغتال يقطعها بسرعة والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٨ ص ٥٨ والرضى على
الكافية راجع الخزانة ٥٥٢ والشافية راجع الشواهد رقم ٤١ وذكروا فى القاموس (الصحراء)

ومن هذا الكلام ظهرت الصلة بين الجموع الثلاثة على وجه تفرير بعضها عن الآخر ، وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :

واجعل فعالي لغير ذى نسب جدد كالكرسى تتبع العرب

الثانى والعشرون (فعائل) وينقاس فيما زادت أصوله على ثلاثة فيشمل الرباعى والخامسى مجردين ومزيداً فيهما فهذه أنواع أربعة لا تجمع إلا على فعائل ، فهى مما ناب فيها جمع السكثرة عن القلة وضعا ، الأول الرباعى المجرد كجعفر ، الثانى الخماسى المجرد كسفرجل ويجب فى جمعه حذف خامسه لتأنى صيغة الجمع نعم إذا كان رابع الحروف مشبها للزائد إما بكونه بلفظه كبنون خدر نقي « العنكبوت » أو بكونه من مخرجه كدال فرزدق لأنها من مخرج التاء فأن سيبويه يميز حذفه دون الخامس لكن هلى ضعف ما لم يكن الحرف الخامس مشبها للزائد أيضاً بأحد الوجهين المذكورين نحو قذعمل وإلا تعين حذفه ، الثالث الرباعى المزيد فيه سواء أكانت زيادته بحرف كمدحرج أم بحرفين كمتدحرج أم بثلاثة كاحرنجام ويجب فى جمعه حذف الزيادة مطلقاً إلا إذا كانت لينا قبل الآخر فأنها تثبت ثم إن كانت ياء سلمت نحو قنديل وخر نيق وإلا قلبت ياء نحو عصفور وفردوس وسرداح ويصير الجمع على فعائل ، فأن لم تكن لينا فأنها تحذف نحو كنه ور وهبيخ ، الرابع الخماسى المزيد نحو قبعثرى وخنديس يجب حذف زائده فوق حذف خامسه هلى ما عرفت فى مجردة - ومما تجب معرفته أن جمع الخماسى بنوعيه مستكره والشأن فيه جمع السلامة .

الثالث والعشرون (شبه فعائل) فى العدد والهيئة وإن خالفه فى الوزن التصريف كفاعل وأفاعل وفعال وهكذا ، وينقاس فى مزيد الثلاثى غير ماضى

ذكره في جموع الكثرة قبل صيغ منتهى الجموع : من باب أحر وجرأ وكبرى وقائم ورام وذراع وقضيب وجفنة إلى آخره ، ففي ما عدا هذا يجمع قياساً على شبه فعالل لافرق بين ما زيادته واحدة كمسجد وصيرف وجوهر وعلقى أم اثنتين كمنطلق وإملاء أم ثلاثة كمستخرج أم أربعة كاستخراج ، وسواء أكانت للإلحاق كصيرف أم لا - وبهذا استبان أن صيغ منتهى الجموع الخمسة السابقة على (فعالل) مندجة حقيقة في شبه فعالل وإنما أفردت بالذكر لاختصاص أوزانها بأنواع مفرداتها الخاصة مع أنها من مزيد الثلاثي ، فكان الغرض بذكر شبه فعالل تدارك ما تبقى من مزيد الثلاثي وإدخاله تحت جمع عام هو شبه فعالل ، فاتراه من الأحكام الآتية قدر مشترك بين كل ما يصدق عليه اسم هذا الجمع - وعلى هذا فاعلم أن الزيادة الواحدة تبقى كمسجد ومساجد وما فوقها إن لم يحتل بوجودها بناء الجمع على شبه فعالل وفعاليل بقيت والإلا خافت ، فتبقى الزيادتان في نحو حيزوم « الصدر » قال على كرم الله وجهه .

(أشدد) حيازيمك للموت فإن الموت لا يقيما (١)

وتحذف واحدة من نحو منطلق والنمد «شديد الخصومة» وحيزبون «عجوز» وحنطى واثنتان من نحو مستدع واستخراج (علما) إذ لا هبرة بهمزة الوصل ، وإبشار بعض الزائد بالبقاء وحذف البعض الآخر راجع إلى الموازنة بينها فأما أن يكون للبعض مزية على البعض الآخر أو لا فهذان قسمان : القسم الأول : ما للبعض فيه مزية على البعض وتلك المزية إما من جهة المعنى واللفظ أو من جهة اللفظ فقط ، (فالمزوية) من الجهتين لمثل الميم على الزون

(١) قال البيت وبعده آخر لما أتى له بابن ملجم وقد عرف عنه نية الغدير به ، قال

المبرد (والشعر إنما يصح بأن تحذف أشدد) راجع الكامل مع الرغبة ج ٧ ص ١٢٨

في نحو منطلق وعلى السين والتاء في مستدع فتبقى الميم ويحذف ما عداها
للزيتين : المعنوية وهي دلالتها على معنى المشتق واللفظية وهي الصدارة ،
ولمثل همزة القطع والياء على النون في أئندد ويلندد « شديد الخوصومة »
فالمعنوية دلالتها على معنى في مثل هذا الموقع واللفظية الصدارة ،
(والمزبة) من الجهة اللفظية على وجهين : إما بأن بقاءه وحذف الآخر تتأى
معه صيغة الجمع دون حذفه الذي لا يتأى معه صيغة الجمع إلا مع إضاعة
الثاني وذلك كالواو في حيز بون وعيطموس ، فبعد حذف الياء تقلب الواو
ياء كواو عصفور ويقال حزا بين بخلاف حذف الواو فإنه محوج إلى أن
يحذف الياء وتقول حزا بن إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أو سطها
سا كن إلا وهو معتل . وإما بأن بقاءه دون الآخر يؤدي إلى النظير كالتاء
في استخراج دون السين فأن تخارج كما تيل دون سخارج التي لا مثيل لها
القسم الثاني : وهو ما تكافأت فيه الزيادتان كالنون والألف في سر ندى
وما ذكر معه سابقاً في ألف الإلحاق المقصورة الخامسة من أمثلة كثيرة
لأنهما زيدتا لإلحاق الثلاثي بالخماسي فلا فضل لأحدهما على الآخر . فالحذف
مخير بين أن يحذف النون فتقلب الألف ياء ويقول سرا د وعلا د أو الألف
فيقول سرا ند وعلا ند ، وإلى الجمع بين السابقين أشار بن مالك بقوله

وبفعالٍ وشبهه انطقا	في جمع مافوق الثلاثة ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسي	جرد الآخر انف بالقياس
والرابعُ الشبيه بالمزيد قد	يحذف دون ما به ماتم العدد
وزائد العادي الرباعي احذفه ما	لم يك لنا إثره اللذ خما
والسين والتا من كستدع أزل	إذ بينا الجمع بقاها مخل

والميم أولى من سواه بالبقا والهمز والياء مثله إن سبقا
والياء لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون فهو حكم حتما
وخيروا في زائدي سرندي وكل ما ضاهاه كالعلندي

ولعل من المستحسن أن نذكر تعليقة لابن قاسم يتضح منها إجمالا
مأخذ ما فصلناه في الجمع من الألفية قال (إعلم أن قول المصنف وفعال إلخ
يشمل الرباعي فأكثر مزيداً أو غيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه
على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ، ولما احتاج الخماسي
المجرد إلى الحذف بينه بقوله ومن خماسي إلى آخر البيتين ، ثم ذكر حكم رباعي
الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي إلخ ، ثم ذكر حكم الحذف
في الثلاثي المزيد بقوله والسين والتاء إلخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه
وفي غيره بقوله إذ بينا الجمع إلخ ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع
من الثلاثي المزيد وغيره ، ثم بين ما هو الأولى بالحذف بقوله والميم أولى إلخ)
خاتمة في مسائل تتعلق بالجمع

الأولى - يجوز في صيغ منتهى الجموع التعويض بياء قبل آخرها عن
المحذوف من حروف المفرد فيها لأجل صيغتها على ما تبين سابقا ، سواء
أكان المحذوف أصلا بأن كان المفرد خماسي الأصول كسفر جل فتقول سفاريج ،
أم زائدا بأن كان ثلاثيا مزيدا كمنطلق ومستدع فتقول مطاليق ومداهي ،
أم أصلا ومزيدا بأن كان خماسي الأصول مزيدا فيه كقبعثرى فتقول
قباعيث ، ومحل جواز التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشغولا بياء أخرى
تقتضيها صيغة الجمع إما لأنها كانت موجودة بذاتها في المفرد كاهجيري
وأنغيزي فتقول أهاجير ولغاغيز ، وإما لأنها قلبت عن ألف المفرد نحو

أحر نجام فتقول حراجيم أو واوه نحو خيتعور فتقول ختاير
الثانية - أجاز الكوفيون في صيغ منتهى الجموع زيادة الياء قبل الطرف
في مفاعل كما أجازوا حذفها من مفاعيل قياساً في الأمرين نثراً استدلالاً على
الأول بقوله تعالى (ولو ألقى معاذيره) وعلى الثاني بقوله تعالى (وهنده مفتح)
ويمنع البصريون الأمرين إلا في الضرورة فيقولون المعاذير جمع معذار ،
والمفتح جمع مفتح ، ووافق ابن مالك في التسهيل الكوفيين إلا أنه استثنى
من النوع الأول فواعل في الأوصاف .

الثالثة - قد وقع الشذوذ في الجموع كثيراً لمخالفتها الأقيسة وأكثره
في الثلاثي كما سلف على غرار ما تقدم في المصادر - ولذكر لك هنا بعض
أمثلة أخرى من الشاذ نقرن معها ما ينبغي أن يكون قياساً دونها لتعرف ذلك
في غيرها مما يماثلها ، فمن ذلك أراهط في جمع رهط كقول سعد بن مالك البكري
يا بُؤسَ للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا^(١)

والقياس أرهط ورهوط ، وأهال وليال في جمع أهل وليلة إذ حق
مفردهما أن يكون أهلاة وليلاة ، وأباطيل في جمع باطل لأن مفرده القياسى
إبطيل ، وأعاريض في جمع هروض « آخر تفعيلة من الشطر الأول » لأن
مفرده القياسى إهراضة أو إهريضة أو أهروضه ، وأكارع في جمع كراع
ومفرده القياسى أكرع ، وأحاديث ومحاسن ومشابه ومذاكير في جمع
حديث وحُسن وشبه وذكر ، ومفرداتها القياسية أحدوثة ومحسن ومشبه

(١) وضعت أراهط أسقطتهم فلم يكن لهم ذكر شرف في هذه الحرب فالكلام على
تقدير مضاف أى ذكر ، فاستراحوا أى من مكابذتها كالنساء ، والبيت من شواهد
شرح المفصل ج ٥ ص ٧٢ وهو من قصيدة يعرض فيها بالحارث بن عباد البكري
لما تجنب حرب البسوس في الحماصة (باب الحماصة)

ومذكور أو مذكار، وغير ذلك مما أكثر جدا وكان من الأسباب الحاملة بعضهم لجعل الجمع من مباحث اللغة، وقد اختلف العلماء في شخص المفرد لهذه الجموع فالجمهور على أنه المنطوق به والجمع على غير القياس، وذهب سيبويه إلى أنه المهمل وقد استغنى بجمعه القياسي عن جمع المنطوق به، وقال ابن جنى إنه المنطوق به لكنه بعد تحويله إلى صورة يجعله مفرداً قياسياً للجمع الوارد، والحق في هذا الخلاف بجانب الجمهور على أن هذا الخلاف لم يحل بطائل وكل هذا في الجموع التي وجد واحد من لفظها لا يطابقها قياساً، فإن هناك جموعاً أخرى لم يوجد من مادتها مفرد. ألبتة، وذلك نحو نسوة ونحو عبايد وعبايد «الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه» فتلك الجموع لا خلاف بينهم في أن واحدها مقدر وأنه يكون عند التقدير على حسب القياس، وقد ذكر أمثلة كثيرة السيوطي في المزهرة^(١)

الرابعة - لا يجمع قياساً جمع تكسير اسم الفاعل والمفعول المبدوءان بالميم الزائدة لمشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى فبابهما التصحيح. وقد جاء قليلاً التفسير في اسم المفعول الثلاثي نحو ميمون وملعون ومكسور ومشثوم، قال الأخوص اليربوعي مشائيم ليسوا مصالحين عشييرة ولا ناعب إلا بين غرابها^(٢) وقالوا أيضاً في (مُفْعِل) المذكور نحو مفطر مفاطير، وفي (مُفْعَل) نحو منكر مناكير فالتموا زيادة الياء فيهما للتنبية على أن تكسيرا هما خلاف الأصل -

(١) راجع النوع الأربعين ضوابط واستثناءات إلخ (الجموع التي لا يعرف لها واحد)
(٢) البيت في ذم بني دارم لقتال بينهم وبين بني يربوع وهو من ش. واهد شرح المفصل ج ٥ ص ٦٨. ومن ش. واهد النجاة على الجهر بالتوهم في ناعب كما في سيبويه ج ١ ص ١٥٤، ٤١٨. وشرح المفصل ج ٧ ص ٥٧ والرضي على السكاكية راجع الخزانة شاهد ٢٧٨ والمعنى الباب الرابع أقسام العطف (العطف على التوهم)

أما (مُفْعِل) المختص بالمؤنث فلغلبة تجرده عن التاء التزموا تكسيره نحو مروض
وظية مشدن « استغنى عنها ولدها » وجوزوا في جمعه زيادة الياء لتكون
هوذا عن الهاء المقدرة وقد استعمل الوجهين في جمع مطلق أبو ذؤيب الهذلي
وإن حديثاً منك لو تبدلينه جن النحل في ألبان ووذ مطافل
مطافيل أبكار حديث تناجها تُشاب بماء مثل ماء المفاصل^(١)

الخامسة - في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ،
وذلك للاشتراك بينها في الدلالة على ثلاثة فأكثر وإن كان ذلك في الجمع
واسمه بحسب الوضع وفي اسم الجنس الجمعي بحسب الاستعمال - وقبل
الفرقة بينها ينبغي أن نعرف كل واحد منها ونذكر طرفاً عنه

فالجمع هو مادل على ثلاثة فأكثر وضعاً والغالب فيه وجود مفرد له
من مادته وربما لا يكون على ما تقدم تفصيله . واسم الجمع مادل كذلك
إلا أن الغالب فيه العكس - فمن الغالب قوم ورهط ونفر وإبل وغنم وطائفة
وجاعة وأسماء العدد ، ومن القليل ركب ورجل « جماعة الراجلين » وصحب
وشرب وطلب وشهد وسفر وضأن وجامل « القطيع من الإبل » وباقر
« جماعة البقر » . واسم الجنس الجمعي ما وضع للهامية صالحاً للقليل والكثير
ويفرق بينه وبين مفرده عند قصد التنصيص على الوحدة بالياء قليلاً كوحش

(١) جنى النحل عسله ، والعود جمع عائد وهي الحديثة النتاج ، ومطافل معها
أطفالها ، وأبكار جمع بكر وضمت بظنا واحداً ، وجملة تشاب صفة لألبان ،
والمفاصل الحجارة الصلبة المتراصفة . والمعنى أن حلاوة حديثك لو تفضلت حلاوة
العسل في اللبن المشبه المشوب بالماء الصافي ، والبيت الأول من شواهد الرضي راجع
شرح الشواهد رقم ٧٧

ووحشى وزنج وزنجي ، وبالتاء سماعاً في المصنوعات وغالباً في المخلوقات
وقياساً في المصادر ، وربما عكس الأمر في التاء فتلاحق الجنس دون الواحد ،
وقد مضى تفصيل هذا مع التمثيل في آخر الكلام على المؤنث بالتاء -
ذلك هو الشأن في اسم الجنس الجمعي وقد يعرض له في الاستعمال ما يوجب
إطلاقه على معنى الجمع كالكلم والأكم «المواضع المرتفعة» إلا أن هذا قليل -
وإذا تمهد هذا فهناك الفرق بين الثلاثة عند جمهور البصريين

الفرق بين الجمع واسم الجمع مع اشتراكهما في المعنى بحسب الوضع
أن للجمع صيغاً معدودة واسم الجمع يرد على خلافها لأنه مفرد لفظاً .
ثم ما كان من أسماء الجوع معدوم المفرد من مادته فأمره واضح ، وما كان منها له
واحد من لفظه فليس يجمع أيضاً لأمر ثلاثة : الأول تصغيره على لفظه
كركيب قال أحيحة بن الجلاح

والشرُّ مما يتبع القواضيا أخشى رُكيباً أورُجِلاً عادياً^(١)

وجموع الكثرة إنما تصغر بردها إلى مفردها ، وجموع القلة محصورة ،
الثاني النسب إليه على لفظه ، الثالث جواز عود ضمير الواحد إليه ، قال تعالى :
«أعجاز نخل منقعر» بخلاف الجمع المكسر مطلقاً في الأمرين - وأما الفرق بين
الجمع واسم الجنس الجمعي فمن الناحيتين : اللفظية كاسم الجمع ، والمعنوية ،

(١) القواضي المقضية أي الشر يتبع الأمور المقضية المحتمة ، والتصغير في ركب
ورجيل للتقليل فكبيرهما أولى بالحشية ، وعادياً ظالماً صفة رجيل وصفة ركب مخذوفة
لدلالة الثاني عليه ، والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٥ ص ٧٧ والرضى على
الشافعية راجع شرح الشواهد رقم ٧٩ والبيت مع آخر قبله قاطماً لما بنى أطمه الضحيان
بعد المستظل راجع الأغانى ج ١٣ ساسي ونزله عنه البغدادي في الحزاة شاهد ٢٣٧

أما اللفظية فهي الأمور الثلاثة السابقة في اسم الجمع لأن اسم الجنس الجمعي مفرد لفظاً كاسم الجمع ولهذا قالوا إن تخها وتُهما جمعاً تخمة وتهمة وإن كان الفرق فيهما بالتاء لا غير بين الجمع والمفرد وذلك لعدم جواز عود الضمير المذكور إليهما ، وأما المعنوية فهي أن الجمع موضوع ليدل على آحاد ثلاثة فأكثر واسم الجنس موضوع لمجرد الماهية صالح للقليل والكثير فيقع لفظ التمر والضرب والروم على الواحد وغيره وإن طرأ على بعض كلماته في الاستعمال أحياناً ما جعلها قاصرة على ثلاثة فأكثر كما سلف فذلك لا يضر .

بقي الفرق بين اسمي الجمع والجنس الجمعي . وقد عرفت أنهما مشتركان في عدم ورودهما بلفظ الجمع فنقول إنهما بعد هذا الاشتراك يختلفان في اللفظ والمعنى : أما لفظاً فاسم الجمع لا يتميز من واحده بالتاء أو بالياء ، وأما معنى فاسم الجمع يدل وضماً على ثلاثة فأكثر بخلاف اسم الجنس الجمعي في الأمرين هذا كله رأى جمهور البصريين . فقد خالف الكوفيون في اسم الجنس الجمعي وعدوه ضمن جموع التكسير وقد رد عليهم بفساد ذلك من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فبالأمور الثلاثة السابقة وأما المعنى فبتغيير المدلولين على ما سبق .

كما خالف الأخفش في اسم الجمع الذي على وزن فَعَلٍ وواحده على فاعل كركب فزعم أنه جمع مكسر ولكنه رد عليه بما تقدم من الأمور الثلاثة الفارقة لفظاً بين الجمع واسمه ، وبأنه يلزمه الاعتراف بذلك في غير هذا الوزن مما لا يقول به دفْعاً للتحكم ، يقول الرضى على الشافية : (ومقتضى مذهب الأخفش وإن لم يصرح به أن يكون مثل صُحبة في صاحب ، وظُوار في ظئر ، وجمال في جمل ، وسراة في سرى ، وفُرْهة في فاره ، وغَزِيّ في غاز ، وتوام في توأم ، وغَيْب وخدم وأهب في خادم وغائب وإهاب ، وبعْد في بعيد ،

ومشيوخاء ومعيوراء ومأتوناء في شيخ وعير وأتان ، ومعيز وكليب في معز و كلب ، ومشينة في شيخ ، وعمد في عمود ، كل ذلك جمع مكسر إذ هي مثل ركب وسفر ونحوهما لأن للجمع من تركيبه لفظاً يقع على مفردة) ولا يخفى أن هذا الخلاف المتقدم من الكوفيين والأخفش مع جمهور البصريين حقيقى يترتب عليه الأثر في المعاملة اللفظية والتأدية المعنوية . فالكوفي يلزمه إعطاء اسم الجنس الجمعى حكم الجمع والأخفش إعطاء اسم الجمع حكم الجمع ، وقد عرفت أن الحق في جانب البصريين بما تقدم من شهادة الاستعمال العربى الذى يتجتم أن يكون حكمه مُسَمَّطاً على الجميع .

ومن المناسب فى هذا المقام استيفاء الكلام على بقية أنواع اسم الجنس تزيدا فى الإيضاح بعد معرفة النوع الأول منه وهو اسم الجنس الجمعى ، فالنوع الثانى منه يسمى باسم الجنس الإفرادى وهو ما صدق على القليل والكثير ولم يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء كعسل ولبن وماء وخل وتراب وإنما لم يفرق فيه بهما لأن أفرادها لا تتميز من بعضها حتى يوتى بعلامة الوحدة ، وزاد بعض المتأخرين نوعاً ثالثاً سموه باسم الجنس الأحادى وهو ما أريد به واحد غير معين وذلك نحو أسد والخلاف فى تعريفه أشهر من أن يذكر - هذه هى أنواع اسم الجنس الثلاثة وقد عرض الكلام فيها استطراداً فلنعد إلى ما كنا بصدده .

إنك إذا تأملت فيما تقدم سابقاً ترى فيه مخالفة لما فى كثير من الكتب كجمع الجوامع وشرحه للسيوطى وكشروح الألفية وحواشيها على كثيرهما فى شيئين : (الأول) فى تعريف اسم الجنس الجمعى فى جميع هذه الكتب ما استفاد منه أن اسم الجنس الجمعى هو ما دل على ثلاثة فأكثر وفرق بينه

وبين واحده بالياء أو بالتاء وقد سلف أنه موضوع لمجرد الماهية ودال على الواحد وغيره إلى آخره (الثانى) إدخال المصادر فى اسم الجنس الجمعى ففهيها كلها ما يؤخدمه تصريحا أنها من اسم الجنس الإفرادى وقد ذكرناها ضمن اسم الجنس الجمعى - أما الأمر (الأول) فأنى قد عولت فيه على كتب المتقدمين كسيبويه وأئمة المتأخرين كالزحشرى فى مفصله وابن الحاجب فى شافيته وشروحهما وما على شروحهما من حواش أو تعليقات وفوق هذا فأنهم لم يلحقوا فى اسمه وصفه بالجمعى كما لم يلحقوا فى النوع الثانى وصفه بالإفرادى فكان الوصف المميز عندهم بين هذين النوعين التفرقة بعلامة الوحدة وجوداً أو هدماً ، فما وجدت معه فهو الأول الذى يصفه المتأخرون بالجمعى وما لم توجد معه فهو الثانى الذى يصفه المتأخرون بالإفرادى . على أن هذا ليس أمراً جوهرياً ولذا لم أجعله أمراً ثالثاً فى المخالفة ، إنما الجوهرى هو الخلاف فى مدلول اسم الجنس الجمعى فالمتقدمون ومن وافقهم من المتأخرين على أن اسم الجنس الجمعى موضوع لمجرد الماهية الصالحة للواحد وغيره ومستعمل كذلك ولا ضرر فى عرو الإطلاق خاصة على ثلاثة فأكثر لبعض ألفاظه فتلك خصوصية لها كما فات ، والمتأخرون بعد هؤلاء يرون أنه موضوع للماهية كما قال أولئك إلا أنه مستعمل دائماً فى مدلول الجمع بدليل إلحاقهم به وصفه بالجمعى . ولهذا لما ورد عليهم التنافى بين كلمة جنس التى تفيد مجرد الماهية وكلمة جمعى التى توجب الدلالة على معنى الجمع تخلصوا بقولهم جنس وضعاً جمعى استعمالاً فاعترض عليهم ثانياً بلزوم المجاز دائماً فأجابوا بأنه يستعمل فى الأفراد من حيث تحقق الجنس فيها لا من حيث خصوصها فهو حقيقة ، ومن الغريب أنهم بأسرهم أضافوا الجواب الأول

في دفع التنافي إلى الرضى مع أنه ماذكر وصف جمعى قط في أى موطن
عرض فيه ذكر هذا النوع ، وكل ماذكره في شرحه على الكافية عند مباحث
الكلم والتأنيث والمجموع والعدد وفي شرحه على الشافية أو آخر جمع التكسير
خال من وصف هذا النوع بالجمعى ، ولم يوفه حقه إلا في مبحث المجموع
ولهذا كان يحيل عند كل حديث عنه في المواطن السابقة على باب المجموع .
ولم أقف على أول من نسب للرضى هذا الجواب فر بما كان في الوقوف عليه
تقريب لمعرفة السبب في هذا العزو ، وغاية ما يفهم من الرضى أن اسم الجنس
قد تعرض له الدلالة على معنى الجمع في بعض كتاباته كالكليم والأكم وذلك
لا يستوجب أنه ألحق باسم الجنس وصف الجمعى . ولا أرى داعياً للإطالة
في ذلك لأنه شأن يتصل بالاسم ولا ينجم عنه فرض خاص ، إنما الذى يجب
أن يلاحظ هو الخلف في المسمى ، فالمتقدمون ومن معهم يرون اسم الجنس
الجمعى في الاستعمال صالحاً للواحد وغيره بخلاف المتأخرين وحسبك بهذا
أثراً ونتيجة لهذا الاختلاف ، ولا يفوتنا في هذا المقام التنبية على أن هذا
الاختلاف لا يستتبع الخلف في اسم الجنس الإفرادى لأن التفاوت فيه قلة
وكثرة راجع إلى الكيفية لا الكمية لكن قد عاد عليه فقط وصفه بالإفرادى
وليس لهذا فرض منشود ، هذا هو الأول - وأما الأمر (الثانى) فقد
آثرت فيه أيضاً رأى المتقدمين ومتابعيهم من المتأخرين ، ويعضد هذا في النظر
كون المصدر المختوم بالتاء اسماً للهرة . ولا يعقل جعل التاء فيه للوحدة إلا حيث
كان للمصدر المجرد من التاء أفراد تميز فيؤتى بالتاء لتعيين الواحد فيكون
من قبيل التفاح والجوز لا من قبيل الماء والتراب مما اختلطت أفراده وتعذر
تمايزها ، وإلا فلا مسوغ لدخول التاء فيه حيثئذ ، وهذا اتجاه مستقيم .

قواعد وتطبيقات

١ - معلوم أن المقصور لا تكون ألفه أصلاً في الوضع لأن الأصلة إنما تكون في الحروف والأسماء المبنية ، وهما بمنزل عن المقصور ، فأتى للصرفيين بعد هذا في الكلام على تثنية المقصور يعدون ضمن أنواعه ما ألفه أصلية ؟ ادفع هذا التناقض ، وما حكمة بقاء ألفه وقلبها في التثنية واوا أو ياء محركتين ، مع أن التقاءهما بعلامة التثنية الساكنة كان داعياً لحذفها اتباعاً لقانون التخلص من الساكنين ؟ ولم انقلبت الألف إلى أصلها إذا كانت نالمة فقط وانقلبت ياء مطلقاً في غيرها ؟ وما وجهة السكسائي في إيجابه قلب الألف الثالثة التي أصلها الواو ياء متى كان المقصور مضموم الفاء أو مكسورها ؟ ووجهة السكوفيين في تجويزهم حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً قياساً ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة شاذة في تثنية المقصور إلا أن الأول ألفه نالمة والثاني رابعة والثالث خامسة ، وضح إجابتك بالتفصيل مع التمثيل .

٢ - اذكر حكم تثنية أنواع الممدود مع تعريف سبب تخلفها في الحكم ، وبين نظرية السيرافي في وجوب بقاء الهمزة التي للتأنيث إن كان قبل الألف واو ، ونظرية السكسائي في قياسية قلب الهمزة المنقلبة عن أصل ياء متى كان أول الممدود مكسوراً ولم قيد هنا بالكسر وعمم في المقصور مسوياً بين الكسر والضم ؟ ونظرية السكوفيين في جواز حذف الألف والهمزة الزائدين معاً إذا كانتا فوق الأربعة مع عدم منافاة الألف علامة التثنية ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة شاذة في تثنية الممدود إلا أن همزة الأول أصلية والثاني زائدة والثالث منقلبة .

٣ - ما السبب في حذف ياء المنقوص وألف المقصور عند جمع المذكر السالم دون التثنية ؟ ولم أوثرت الألف ببقاء الفتحة السابقة عليها دليلاً دون الياء التي قلبت كسرتها السابقة عليها مراعاة لعلامة الجمع ؟ ومتى يجوز السكوفيون النفاض عن الفتحة السابقة على الألف فقلبوها حركة مناسبة لعلامة الجمع ؟ وما وجهة ذلك عندهم ؟

٤ — ما الذى وافق فيه حكم جمع المؤنث السالم كلا من المثنى وجمع المذكر السالم سلامة وتغيرا في أنواع المفرد الخمسة؟ وما الذى خالفهما فيه؟ ثم اذكر أى نوع من أنواع المفرد الخمسة قد اتحد حكمه في الثلاثة وأياها اتحد في اثنين منها، وهل منها ما يخالف حكمه في الثلاثة، وضح ذلك بالتفصيل

٥ — متى تسلم عين المفرد من تغيير شكلها في جمع المؤنث السالم؟ ومتى يجب تغيير هذا الشكل بحركة تابعة لحركة الفاء؟ ومتى يتمتع التغيير بالاتباع بخصوصه؟ ومتى يجوز إبقاء شكلها أو تغييره بحركة تابعة أو غير تابعة؟ وكيف ينطق المثنى بنحو بيضات وعورات بتحريك حرف العلة وفتح ما قبله دون قلبه ألفا؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة لجمع المؤنث السالم حاد فيها عن القياس عند الجمهور، ويحكم على الأول بالشذوذ وعلى الثاني بالضرورة وعلى الثالث بأنه لغة قوم مخصوصين، مع التوجيه عند كل مثال في اختصاصه باسمه - أجب عن كل ذلك مع الإيضاح والاقتران بالأحكام من الخلاصة .

٦ — من أقسام الإطناب التوشيح (الإتيان بمثنى مفسر باسمين أو جمع مفسر بأسماء) وقد لهج به الشعراء، فلنذكر بيتين من قصيدتي ابن الرومي والبحتري في المثنى لتستعرض القصيدتين مطبقا على كل مفرد ما طرأ عليه في مثناه منهما مستشهدا على كلامك من الألفية، ودونكما على هذا الترتيب :

وإن مضى سيفه أو جد عزمته نأخر الماضيان : السيف والقدر

في حلقى حبر وروض فالتقى وشيان : وشى ربي ووشى برود

٧ — بين مفردات الجموع السالمة الآتية مع الإرشاد إلى ما بقى مفردا سالما وما طرأ عليه تغيير، ثم ما نوع ذلك التغيير؟ ولتستشهد على كل ما تذكر بالألفية إن كان فيها الاستشهاد، قال تعالى (إن المسلمين والمسلمات الآية، فلا تكونن من المهمتين، قوما عمين، قوم طاغون، لعهدهم راعون، الذين جعلوا القرآن عضين، آيات مينات، حرمت عليكم أمهاتكم الآية، فيهن خيرات، محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان، فانقروا نبات)

٨ — على أى اعتبار انقسم جمع التوكسير إلى قلة وكثرة وما صيغ كل منهما؟ وما الدليل على هذا التخصيص؟ ومتى ينوب أحدهما عن الآخر وضعا أو استعمالا مع التفرقة بين النياتين في المعنى؟ وهل النياية من الطرفين بنسبة واحدة عند كل من الجمهور والسعد؟ وإذا كانت مختلفة بينهما فما سر هذا الاختلاف وما نتيجته؟ وما حال جمع السلامة بنوعيه من جهة القلة والكثرة؟ اشرح مختارك من الخلاف الوارد فيه مع ذكر ثمرة الخلاف إن كانت، وهل محل الخلافين المتقدمين في جمعي التوكسير والسلامة مطلق الجمع نكرة أو معرفة؟ أجب عن كل ما تقدم مع الشرح بالتمثيل

٩ — يشترك جمعا القلة: **أَفْعُلُ** و**أَفْعِلَّةُ** في الاسم الرباعي ذى المدة قبل الآخر، فمميز مفرد كل منهما عن الآخر؟ وما سر تخصيص كل بما قيس فيه؟ ومتى يصلح لهما معا المفرد المذكور؟ وكذلك يشترك جمعا الكثرة: **فُعَلَّةُ** و**فَعْلَلَةٌ** في وصف على زنة فاعل، فما الذى يميز به مفرد أحدهما من الآخر؟ وكذلك جمعا الكثرة **فُعَلَاءُ** و**أَفْعَلَاءُ** في وصف على فاعيل بمعنى فاعل فما المميز لمفرد كل منهما عن الآخر؟ وهل يتأتى صلاحية المفرد لهما؟ وضح إجابتك على كل ما فات مع التمثيل وذكره خذك من الخلاصة.

١٠ — قد ورد جمع الكثرة على (فعل) بضم الفاء مع ضم العين مرة وسكونها أخرى، متى يكون كل من الضم للعين والسكون أصليا للجمع أو عارضا أحدهما بدل الآخر؟ وهل التبادل بين الشكلين ميسور في النثر والنظم؟ أجب عن ذلك معتمدا على الالفية أولا. واستنتاجك من معلوماتك العامة ثانيا. مع الاستشهاد على كل ما تجيب به بالكلام العربى الموثوق به

١١ — اذكر أنواع المفرد المقيس جمعها على **فَعْلَان**، وأى هذه الأنواع لم يتجاوز هذا الجمع فكان جمعه إذا ما ناب عن القلة وضعا؟ وكيف تفرق بين هذا الجمع إذا كان مفردة على **فَعْلُ كَيْسَنُو** وبين المثني لهذا المفرد مع اتحاد صورتها تماما؟ اذكر المفردات التى على هذه الزنة المجموعة هذا الجمع

١٢ — قد يكون كل من فاعيل أو فاعول اسما أو صفة، وكل منهما إما المنكر أو المؤنث، والمؤنث قد يكون مخفوما بالتاء وقد يكون مجردا منها، والصفة قد تكون بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، فما قياس الجمع لكل هذا؟ وما الذى يصلح منها لجمعي القلة والكثرة؟ وما الذى يختص بأحدهما؟ أجب عن هذا بالتفصيل مع الإيضاح بالتمثيل والاستشهاد بكلام الناظم

١٣ - ما صيغ منتهى الجموع ، وحكمة اختصاصها بهذا الاسم ؟ ولماذا زاد الصرفيون على النحاة فيها مضمومة الفاء والمختومة بالياء على ما عرفت ؟ وهل لهذا الخلاف نتيجة ؟ ومتى يجب في التوصل إلى صيغها حذف الخامس من الخامس المجرد دون رابعه ومتى يتعين العكس ومتى يتساويان فيكتفى بحذف أحدهما ؟ وإذا كان المفرد من مزيد الثلاثي بحرفين فمتى يبقىان ومتى يلزم حذف أحدهما ؟ وإذا كان من مزيد بثلاثة أو أربعة فما الذي يلزم حذفه وما الذي يبقى ؟ وضع اجابتك عن ذلك مشفوعة بالتمثيل مستخلصا لها من الخلاصة .

١٤ - بين نوع جموع التذكير الآتية من جهة القلة والكثرة واذكر مفرداتها وهل مجموعها قياسية أو سماعية علل لما تختار ، وبين نوع التغيير الذي في كل جمع ، وإن كان في بعض الجموع نيابة وضعية أو استهالية فاذكرها مع التوجيه لما تقول : قال الله تعالى (ادخلوا الباب سجدا ، قلوبنا غلف ، وإذا أخذ الله ميثاقكم لا تسفكون دماءكم الآية ، قل إن كان آباؤكم الآية ، يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ، اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن الآيتين ، أباكارا عربا أنرابا ، إن في ذلك آيات لأولى النهى)

١٥ - ما أصناف الأسماء التي بقلب آخرها واوا وجوبا أو جوازا ؟

والتي بقلب ياء وجوبا في كل من التثنية والجمع المصحح بنوعيه ؟ وكيف تنق وتجمع الجمين السابقين لسكل من المنتهى بياء قبلها ساكن صحيح أو معتل ، وبياء قبلها حركة ، وبتاء قبلها ساكن ، وبهمزة قبلها ألف أصلية أو ألف زائدة مسبوقة بحرف علة يشبه الصحيح ؟ - ثم ن و اجمع الألفاظ الآتية جمعا قياسيا مع الشكل لكل من المنق والجمع بأنواعه الثلاثة ، على ألا يحول تأنيث اللفظ دون جمعه جمع مذكر فلك أن تسمى به مذكرا ، وعلى ألا يحول تذكيره دون جمعه جمع مؤنث فلك أن تسمى به مؤنثا ، وعلى ألا تذكر في جموع التذكير السماعي ، وهاك الألفاظ :

سيد ، سخي ، أعزل ، عزب ، عيد ، خاك ، علة ، أدب ، صعب ، سليمان ، ذات ، منتقاة ، محي ، فراء ، رؤية ، رؤيا ، ثريا ، صبور ، حصان ، أرطاة ، بيداء ، رجا ، أولى ، أعلى ، سدى ، رداء ، عطشى ، قوباء ، حمى ، ظمان ، علياء ، حسناء ، محيا ، معزى ، فناء ، هبة ، فلاة ، سلامى ، كلية ، نعمى ، صلا ، رشوة ، مدية ، بشرى ، مكرمة ، خاتمة ، حسنى .

١٦ — افرق بين كل من الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من الجمعين :
اللفظية والمعنوية عند جمهور البصريين ، وماثمة مخالفة الكوفيين والاختش بجمهور
البصريين أولا ومخالفة المخالفين بعضهما بعضا ثانيا ؟ ثم رجح ما تختار من هذه
الأقوال بالدليل ، ثم وازن بين المتقدمين والمتأخرين في ماهية اسم الجنس الجمعي .
واستخلص من الموازنة أثرا ناشئا عن المغايرة بينهما وأيد ما تصطفيه من الرأيين ،
وهل ينسحب الخلاف المذكور على اسم الجنس الإفرادي ؟ وإن لم يكن فإ وجهه ؟ ومن
أى الاسمين المصدر ؟ رشح ما ترتضيه بالبرهان ، وافرقت بين اسم الجنس الإفرادي
والأحادي موجهة التسمية في كل منهما ، مثل الجمع لا مفرد له من مادته وبنيته غير
خاصة بالجمع ، ولا سم جمع له مفرد اتفقوا على أنه اسم جمع ، ولا سم جنس جمعي
قد اقترن بالتاء وخلا منها واحده

١٧ — جرت العادة في كتب اللغة عند ذكر ما يدل على معنى الجمع للفظ أن تقول :
جمعه كذا وكذا إلى آخره ، ولا ضرب لك مثالين مختلفين يرشدانك إلى نظائرها ،
الأول : قالوا في جمع شيخ : شَيْخٌ ، وشَيْوخٌ ، وأشْيَاخٌ ، وشَيْخَةٌ ، وشَيْخَاتٌ ،
وشَيْخَانٌ ، ومَشَيْخَةٌ ، ومَشَيْخَاتٌ ، ومَشَيْخَةٌ ، ومَشَيْخَاتٌ ، ومَشَيْخَةٌ ،
ومَشَيْخَاتٌ ، وأشْيَاخٌ ، ومَشَايخٌ - الثاني قالوا : في جمع حمامة : حمام
فهل تلك العادة تتلاءم والاصطلاح الصرفي الذي يميز بين الجمع واسم الجمع ،
والذي يقسم الجمع إلى قلة وكثرة وقياسي وسماعي ، كما يميز بين كل من الجمع واسمه ،
وبين اسم الجنس الجمعي - إن كنت لا ترى ذلك فبين الحقيقة في هذين المثالين
وأشباههما حسب الاصطلاح الصرفي بالتفصيل الوافي ؟

تم هذا الكتاب يوم الأحد ٢٠ من ذي القعدة سنة ١٣٥٨هـ و ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٣٩م بتوفيق الله ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ،
وهن اقتدى بهداهم إلى يوم الدين ؟

فهرس القوافي لأبيات الشواهد

الهمزة	الصفحة
سيفيني الذي أغناك عنى	١٧٥
فلا فقر يدوم ولا غناء	
يالك من تمر ومن شيشاء	١٧٥
ينشب فى المسعل واللهاه	
بناة مكارم وأساة كلم	٢١٦
دماؤهم من الكلب الشفاء	
الباء	
إذا كنت فى قوم عدا لست منهم	١٢
فكل ما عافت من خبيث وطيب	
وقد ذقتونا مرة بعد مرة	٧٥
وعلم بيان المرء عند المجرب	
ألم تعلم مسرحى القوافي	٧٦
فلا عيا بن ولا اجتلابا	
لئن كان برد الماء حران صاديا	١٠٢
إلى حبيبا إنها لحبيب	
قال لى صاحبي ليعلم ما بي	١٤٣
أحب القتل أخت الرباب	
تعفق بالأرطى لها وأرادها	١٤٧
رجال فبنت نبلهم وكليب	
ألهاء آه وتنوم وعقبته	١٦٦
من لائح المرو والمرعى له عقب	
وأفنتهن علباء جريضا	١٧٠
ولو أدركنه صقر الرطاب	
فى ليلة من جمادى ذات أنديه	١٧١
لا يبصر الكلب من ظلماءها الطنبا	
كأنما عطية بن كعب	١٨٠
ظعينة واقفة فى ركب	
ترتج ألباه ارتجاج الوط	
على أحوزين استقلت عشية	١٨١
فاهى إلا لمحة وتغيب	
إلى الحارث الوهاب أعملت ناقتى	١٨٦
لكلكها والقصرين وجيب	
وقام جدم بنى أبيهم	١٩٤
وبالاشقين ما كان العقاب	
يا عمرو يا بن الأكرمين نسبيا	١٩٩
قد نحب المجد عليك نجبا	
لكل عيش قد لبست أثوبا	٢٠٨
حتى اكنتمى الرأس قناعا أشيبا	
مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة	٢٣٣
ولا ناعب إلا بين غرابها	
التساء	
أقول إذ حوقلت أو دنوت	٥٨
وبعد حيقال الرجال الموت	
وإنى وتهيامى بعزة بعد ما	٧٠
تخليه عما بيننا وتخت	
لوصنت طرفك لم ترتع بصفاتها	١١١
لما بدت مجلوة وجناتها	

	الصفحة
ولا مظهر الشكوى إذا النعل زك	١١٢
به زينب في نسوة عطرات	١٩٦
ن وصفوا كريم هدياتها	١٩٧
غلب الذقارى وعفرياتها	١٩٧
ولا مشربا أروى به فأعيج	١١٧
	الجيم
	الحاء
ولا بسرور بعد موتك فارح	٩٠٨
إلى مستراح من حمام مبرح	١٢٦
من الحر يلوى رأسه ويربح	١٦٨
رفيق بمسح المنسكين سبوح	٢٠١
وضعت أراھط فاستراحوا	٢٣٢
	الذال
فلما دعاني لم يجدنى بقعد	٢٤
لثيم مآثره قعد	٣٢
فإن صاحبها قد تاه فى البلد	٨١
أكيلا فإني لست آكله وحدي	٨٦
مهيفة لها فرع وجيد	٩٨
من الأضاميم سباق الموايد	١١٠
يعيس إلى ريح الفلاة صوادى	١٢٥
مفسدة للبرء أى مفسده	١٣٠
بغية وعداء علمندى	١٥١
وإن عاهدوا أو فوا وإن عقدوا شدوا	١٦٤
عصا فى رأسها منوا حديد	١٨٤
وزندك أثقب أزانها	٢١٠
وقد أراهن عنى غير صداد	٢١٨
	الراء
لو عصر منه البيان يوما لا نعصر	١٤
خود يفضلى الفرع منها المؤتزر	

	الصفحة
كل أثنى وإن بدالك منها	٣٣
وما عجول على بو تطيف به	} ٥٩
ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت	
يوما بأوجد منى حين فارقتى	} ٧٤
تقول : يا شيخ أما تستحى	
ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت	٩٤
النازلين بكل معترك	٩٨
أكلت دما إن لم أركع بضرة	٩٩
من صديق أو أخى ثقة	١٠٥
الضاحك السن على همه	١١٠
بلال خير الناس وابن الأخير	١١٣
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا	١٢٥
ليبك أبا الخنساء بغل وبغلة	} ١٣٠
ومجرقة مطروحة ومحسة	
بئس الصحاة وبئس الشرب شربهم	١٦٨
لا بد من صنعا وإن طال السفر	١٧٤
وأنت لو باكرت مشمولة	١٧٤
متى ما تلقى فردين ترجف	١٨٠
بلى أير الحمار وخصيتهاه	١٨٠
لأدنى خسا أو زكا من سنك	١٨٣
كأنا غدوة وبني أينا	١٨٥
أحوى تنفض استك مذروها	١٨٦
وأنت ابن بطحاوى قريش فإين تشأ	١٨٨
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا	١٩٨
فهم أهلات حول قيس بن عاصم	٢٠٠
ماذا تقول لأفراخ بنى مرخ	٢١٠
ثم زادوا أنهم فى قومهم	٢١٤
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتمهم	٢٢٤
آية الحب حبها خيتعور	
لها حنينان : إعلان وإسرار	
فإنما هى إقبال وإدبار	
صخر وللدهر إحلاء وإمرار	
من شربك الخمر على المسكر	
فإنما هى إقبال وإدبار	
والطيون معاقد الأزر	
بعيدة مهوى للقرط طيبة النشر	
أو عدو شاحط دارا	
والغافر العثرة للعائر	
.	
وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرا	
ومخللة سوء قد أضيع شعيرها	
ومقرعة صفراء بال سيورها	
إذا جرت فيهم المزاء والسكر	
وإن تحنى كل عود ودبر	
صفرا كلون الفرس الأشقر	
روانف أليتيك وتستطارا	
أحب إلى فزارة من فزار	
إلى أربع فبقون انتظارا	
بجنب عنزة رحيا مديرا	
لتقتلنى فمأنذا عم-ارا	
تل من ثقيف سيل ذى حدب غمر	
ليلاى منسكن أم ليلى من البشر	
إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا	
زغب الحواصل لا ماء ولا شجر	
غفر ذئبهم غير فخر	
خضع الرقاب نواكس الأبصار	

	الصفحة
الزاي	
أنا ابن كل مصعب شمرز سام على رغم العدا ضمخز	٣٣
السين	
كي لتقضيني رقيسة ما وعدتني غير محتلس	١٢٧
الضاد	
جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض	١١٦
الظاء	
يداك يد خيرها يرتجي وأخري لأعدائها غائظه	١٩١
العين	
أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني وأصحابي هجوع	٨٧
تباركت لني من عذابك خائف واني إليك تائب النفس باخع	١١٠
قد زاده كلفا بالحب أن منعت وحب شيء إلى الإنسان ما منعا	١١٣
فلم تنسني أوفى المصيدات بعده ولكن نكء القرع بالقرع أوجع	١١٤
إليك جاوزنا بلادا مسبعة إذ الفلاة أوحشت في المعمه	١٢٨
أرعى عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبع	١٤٠
الفاء	
نام عن الأهلين والألاف سرهفته ما شئت من سرهاف	٥٨
كفي بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي	٩٣
ليبت تخفي الأرواح فيه أحب إلى من قصر منيف	١٣٦
القاف	
أرقت وما هذا السهاد المؤرق وما من من سقم ولا في معشق	٧٣
هواي مع الركب اليمانيين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق	٩٥
يا عجباً له هذه الفليقة هل تغلبين القوباء الريقه	١٦٩
الكاف	
لا هم لمن المرء يـ	٢١٩
يا خاتم النبأ إنك مرسل بالحق كل هدى السبيل هذاكا	٢٢٣
حيـازيـك للوت فإف الموت لا قيقا	٢٢٩

الصفحة	اللام
١٢	علمها إخواننا بنو عجل
١٥	جاؤا بجيش لو قيس معرسه
٢١	فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها
٦٩	ثلاثة أحباب فب علاقة
٧١	أملت خيرك هل تأتي مواعده
٧٥	أزمان قوى والجماعة كالذى
٧٦	لقد أوقع الحجاج بالبشر وقعة
٨٠	لت بدرب القلة الفجر لقيه
٩٤	حتى إذا لم يتركوا لعظامه
١١٤	كلتاها حلب العصير فعاطني
١١٨	أم لا سبيل إلى الشباب وذكره
١٢١	وفي الأرض منأى الكريم عن الأذى
١٢٣	فأصبح العين ركودا على الـ
١٢٦	وإن شفتاني عبيرة مهراقة
١٤٢	خرقوا جيب فتاتهم
١٦٣	إذا قلت مهلا غارت العين بالبكا
١٧٤	والقارح العدا وكل طمرة
١٨٠	كأن خصيه من التمدلذ
١٩٩	أبت ذكر عودن أحشاء قلبه
٢٠٨	طرن انقطاعه أوتار محظربة
٢١٠	تخطف خزان الشربة بالضحي
٢١٣	الواهب المائة الهجان وعبيدها
} ٢٣٤	وإن حديثاً منك لو تبدلينه
	مطافل أبكار حديث نتاجها
	شرب النبيذ واصطفافا بالرجل
	ما كان إلا كعرس الدنل
	وحب بها مقتولة حين تقتل
	وحب تملاق وحب هو القتل
	فاليوم قصر عن تلقائك الأمل
	لزم الرحالة أن تميل بميلا
	إلى الله منها المشتكى والمعول
	شفت كمدى والليل فيه قتيل
	لحما ولا لفؤاده معقولا
	بزجاجة أرخاهما للبفصل
	أشهى إلى من الرحيق السلسل
	وفيها لمن خاف القلى متعزل
	أوشاز أن يرسخن في الموحل
	فهل عند رسم دارس من معول
	لم يبالوا حرمة الرجله
	غراء ومدتها مدامع نهل
	ما إن تنال يد الطويل قذالها
	ظرف عجوز فيه ننا حنظل
	خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل
	في أقوس نازعتها أيمن شملا
	وقد ججرت منها ثعالب أورال
	عوذا تزجى خلفها أطفالها
	جنى النحل في ألبان عوذ مطافل
	تشاب بماء مثل ماء المفاصل

الميم

٧٦ أظلم إن مصابكم رجلا أهدي السلام تحية ظلم

	الصفحة
لم ترفنى عاهدت ربي وإنتي	} ٩٣
على حلقة لا أستم الدهر مسلما	
ما الزاحم القلب ظلما وإن ظلما	١١١
أبعد بعدت بياضا لا بياض له	١١٦
نبئت عمرا غير شاكر نعمتي	١٢٩
بمساهمة صريحى أبوها	١٤٢
فهم مثل الناس الذى يعرفونه	١٧٤
يديان بياضوان عند محلم	١٩٢
عيرات الفعالم والحسب العو	٢٠٠
لنا الجففات الغر يلعبن فى الضحى	٢٠٦
فأما تميم تميم بن مر	٢١٧

النون

قد كان قومك محسبونك سيديا	٨٩
جبتهما بالنعمة لا بالنعتهين	١١٠
وصدر مشرق النحر	١٨١
فقلعه ادعى وأدعو إن أندى	١٨١
فلايرى فى الرجوان إنى	١٨٤
فلو أنا على جحر ذبحنا	١٩٢
تحملت زفرات الضحى فأطقتها	١٩٩

اليساء

باتت تنزى دلوها تنزىا	٦٣
لقد طال ما ثبطتني عن صحابتي	٦٤
لما رأيت رجلا دعكايه	١٦٩
لم تعلم أن الملامة ففعا	٢٠٣
إنى إذا ما القوم كانوا أنجبه	} ٢١١
وشد فوق بعضهم بالأرويه	
لقد أغدو على أشقة	٢٢٧
والشر مما يتبع القواضيا	٢٣٥

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
الخطبة	٣
موضوع علم الصرف	٤
مؤلفات هذا الفن	٦
الباعث على وضع هذا الكتاب	٧
مباحث الكتاب في مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة	٨
المقدمة	٩
<u>الباب الأول - في تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد وفيه فصلان :</u>	١٠
الفصل الأول في أبنية المجرد وأنواعه الثلاثة :	١٠
النوع الأول أبنية الثلاثى المجرد	١١
ما أهمل من أوزانه والسر في الإهمال	١٣
رد بعض أوزان الثلاثى إلى بعض	١٦
النوع الثانى أبنية الرباعى	٢٢
النوع الثالث أبنية الخماسى	٢٨
حصر الأسماء التى ليست على الأبنية السابقة فى ضربين	٢٩
<u>الفصل الثانى فى أبنية المزيد من الأسماء، وأنواعه الثلاثة :</u>	٣٠
النوع الأول مزيد الثلاثى	٣١
النوع الثانى مزيد الرباعى	٣٢

الموضوع	الصفحة
التنوع الثالث مزيد الخماسي	٣٤
قواعد وتطبيقات	٣٤
<u>الباب الثاني</u> في تقسيمه إلى جامد ومشتق وفيه تمهيد وفصلان :	٢٧
التمهيد	
تعريف الاشتقاق وأنواعه الثلاثة	٣٨
الخلاف في المشتق منه في الاشتقاق الصغير	٤١
المصدر أصل المشتقات	٤٤
الفرق بين المصدر واسمه	٤٤
الاشتقاق من اسم العين	٤٥
الاشتقاق الصغير ، والتغيرات العارضة فيه	٤٦
الفصل الأول في الجوامد وأنواعها الخمسة :	٤٨
النوع الأول المصدر والكلام عليه في مطلبين :	٤٨
المطلب الأول في مصدر الثلاثي ، كلمة في قياسه ، أبنيته ، المخالف للقياس	٤٩
المطلب الثاني في مصدر الزائد على ثلاثة - أبنيته ، المخالف للقياس	٥٧
تذييل : قد ورد المصدر كثيراً على زنة التفعال والفعيلي	٧٠
النوع الثاني المصدر الميمي	٧٢
النوع الثالث المصدر الصناعي	٧٦
النوع الرابع اسم المرة	٧٩
النوع الخامس اسم الهيئة	٨٠
الفصل الثاني في المشتقات وأنواعها السبعة :	٨٢
النوع الأول اسم الفاعل - أبنية المبالغة	٨٤

الموضوع	الصفحة
النوع الثاني اسم المفعول	٨٨
التبادل بين المصدر وبين اسمي الفاعل والمفعول وفيه فرعان	٩٢
النوع الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل ، الكلام على صيغها في مطلبين :	٩٦
المطلب الأول في صيغها من الثلاثي ، كناية في قياسيتها منه	٩٩
المطلب الثاني في صيغها من غير الثلاثي	١٠٤
الموازنة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ، الفروق بينهما	١٠٤
تحويل بعض هذه الأنواع الثلاثة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إلى بعض	١٠٧
النوع الرابع أفعال التفضيل ، شروط صوغه	١١٣
النوعان : الخامس والسادس أسما الزمان والمكان	١٢٠
فذلكة لبعض ما سلف	١٢٥
صوغ مفعلة من أسماء الأعيان للمكان الذي تسكث فيه ، بحيث في قياسيتها	١٢٧
النوع السابع اسم الآلة ، بحث في قياسيته	١٣٠
قواعد وتطبيقات	١٣٣
<u>الباب الثالث</u> - في تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث وفيه فصلان :	١٣٩
<u>الفصل الأول في المذكر</u>	١٣٩
<u>الفصل الثاني في المؤنث</u> - علامة التأنيث ، نوعا المؤنث	١٣٩
النوع الأول المؤنث بالتاء - ما يمتنع منه التاء ، بقية معاني التاء	١٤٢
خلاصة في فاعيل وفعل	١٤٧
النوع الثاني المؤنث بالالف والكلام عليه في مطلبين :	١٤٨
المطلب الأول في المؤنث بالف التأنيث المقصورة	١٤٨

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني في المؤنث بألف التأنيث الممدودة	١٥١
قواعد وتطبيقات	١٥٥
<u>الباب الرابع - في تقسيم الاسم إلى صحيح ، وشبيه به ، ومنقوص ،</u> ومقصور ، وممدود ، وفيه خمسة فصول :	١٥٦
الفصل الأول في الصحيح	١٥٧
الفصل الثاني في الشبيه به	١٥٨
الفصل الثالث في المنقوص	١٥٨
الفصل الرابع في المقصور وفيه تقسيان :	١٥٨
الأول تقسيم المقصور باعتبار الألف	١٥٩
الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية - المقصور القياسي	١٦٢
الفصل الخامس في الممدود وفيه تقسيان :	١٦٥
الأول تقسيم الممدود باعتبار الهمزة	١٦٦
الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية - الممدود القياسي	١٧٠
المقصور والممدود السماعيان	١٧٢
الاعتراض على تعريف المقصور والممدود القياسيين	١٧٣
تتميم في أمرين مشتركين بين المقصور والممدود : الأول في قصر الممدود ومد المقصور ، والثاني في كيفية قصر الممدود ومد المقصور	١٧٤
قواعد وتطبيقات	١٧٦

١٧٨ الباب الخامس - في تقسيم الاسم إلى مفرد ، ومتى ، وجمع تصحيح

لمذكر ، ومؤنث ، وجمع تكسير ، وفيه خمسة فصول :

١٧٩ الفصل الأول في المفرد

١٧٩ الفصل الثاني في المتى - كيفية تثنية أقسام الاسم المفرد الخمسة

١٩١ تكميل في تثنية محذوف الآخر

١٩٢ الفصل الثالث في جمع المذكر السالم - كيفية جمع الأقسام الخمسة

١٩٥ الفصل الرابع في جمع المؤنث السالم - كيفية جمع الأقسام الخمسة

١٩٨ من خواص جمع المؤنث السالم

٢٠٢ الفصل الخامس في جمع التكسير

٢٠٤ كلمة في قياسية جمع التكسير

٢٠٤ تقسيم جمع التكسير إلى قلة وكثرة

٢٠٨ أبنية جموع القلة

٢١٢ أبنية جموع الكثرة

٢٣٩ الخاتمة في خمس مسائل تتعلق بالجمع :

٢٣١ الأولى يجوز في صيغ منتهى الجموع التثنية بياه قبل آخرها عن المحذوف من المفرد

٢٣٢ الثانية أجاز الكوفيون في صيغ منتهى الجموع زيادة الياء إلخ

٢٣٢ الثالثة قد وقع الشذوذ في الجموع كثيرا

الموضوع	الصفحة
الرابعة لا يجمع قياسا جمع تكسير اسما الفاعل والمفعول المبدوء ان بالميم الزائدة	٢٣٣
الخامسة في الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي	٢٣٤
تقسيم اسم الجنس إلى جمعي وإفرادي وأحادي	٢٣٧
قواعد وتطبيقات	٢٤٠
فهرس القواني لأبيات الشواهد	٢٤٥

